جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تداعيات التدخل الخارجي وأثره على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

إعداد
مبين محمد عبد الله عبد الرحمن

إشراف
د. حسن ايوب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2022

تداعيات التدخل الخارجي وأثره على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

إعداد

مبين محمد عبد الله عبد الرحمن

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/12/01م، وأجيزت:

د. حسن أيوب	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. أيمن يوسف	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. ابراهيم ابو جابر	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، والحمد لله الذي هدانا لما نحن عليه، "وقلْ ربِّ زدني علمًا"، اللَّهمَّ انفعنا بما علّمتنا، وعلّمنا ما ينفعنا، اللَّهمَّ ذكّرني ما نسيت، واحفظ عليَّ ما علمت، وزدني علما. نحن من فلسطين، أمُّ البدايات وأمُّ النهايات، إلى كل من على هذه الارض، وعاش فيها وعاشت فيه، إلى كل من مات واستشهد فيها في سبيل الله، إلى شهدائنا الأبرار، أقمار فلسطين، الّذين فيهم تُحرس المبادئ وتنتصر العقائد، وتحيا القيم وتنتفض النفوس، فدماؤهم الزَّكية تنثر الورود في الطرقات وفي الدروب وفي القلوب، لتُزرَع في كل مكان وفي كل قلب وفي كل نفس، وليتربى عليها الجيل تلو الجيل، فتصبح أمّتنا مدرسة للشهداء ومدرسة للعظماء. نحن مدينون بكل الفضل لتضحيات أسرانا وجرحانا الأبطال الذين سطروا أروع ملاحم التضحية والرجولة، إلى كل الأقلام التي ما زالت تكتب وتدافع عن دينها وأرضها برفعة علمها، فأنتم رواد الطريق المزهر والمشرق. إلى الروح التي كانت تمدني بالقوة والعطاء، والدعاء، والقرب من الله عز وجل، التي تسكن الوجدان، إلى الأم الكبيرة الراحلة الحبيبة جدتي "رشا" رحمها الله، إلى والدي، الرجل العزيز الفاضل ذو الوقار والسند العظيم، إلى والدتي التي هي نعم السكن والحنان والعطاء اللامنتهي، إلى داعمي الأول بعد الله عز وجل رفيقة دربي زوجتي، من كانت نعم السند، والتي لم تدخر جهدًا في دعمي وإسنادي، إلى حبيبة القلب والروح، التي شقت أولى الخُطى في الحياة، وآلاف الأميال في قلبي، هي هدية الله عز وجل، إلى أميرتي وابنتي "رشا".

الشُّكر والتَّقدير

اللهم اهدنا سبل السلام واجعلنا شاكرين حامدين مقدرين مننك ونعمك علينا، اللهم تقبل خير ما قرأنـــاه، اللهم لك الحمد على ما خصصتنا به دون سائر عبادك من جزيل النعم، فهديتنا بأفضل رســلك محمــد صلوات الله عليه وسلامه، وأنزلت عليه القران خير كتبك وجعلتنا بهما خير أمة أخرجت للناس.

النفوس النقية مجبولة على حب من أحسن إليها ووقف بجانبها وقــت الشــدائد والصــعاب، والرســول الكريم صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يشكر الله، من لا يشكر الناس"، فمعرفة الفضل لأهل الفضل مــن سمات ذوي الطباع السليمة. والباحثون ليسوا بدعاً من الناس، فإن كل باحث عندما يصل إلــى مبتغــاه يتذكر فضل الله وأهله وإخوانه وأصحابه وزملائه وأساتذته ومعلميه، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان.

بالبداية، لا بد من أن أتوجه بالشكر إلى الله عز وجل الذي وفقني بالوصول إلى هذه المرحلة العلميــة، كما وأتقدم بالشكر والامتنان الى الأيدي المعطاءة، االى الذين لم يدخروا جهدًا فــي إكســابي المعرفــة العلمية والعملية وإثراء روح العلم في نفسي، إلى الكادر التعليمي في كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعيــة عامة، وقسم العلوم السياسية خاصة كل بإسمه ولقبه، وأخص بالذكر مشرفي الرئيس الأســتاذ الــدكتور القدير حسن أيوب، حيث كانت نصائحه وتوجيهاته المنارة التي استعنت فيها على إتمام دراستي العلمية، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، الأستاذ الدكتور القدير إبراهيم أبــو جــابر كممــتحن داخلي، والأستاذ الدكتور القدير أيمن يوسف، كممتحن خارجي، اللذين كان لهما الأثــر والفضــل فــي تحقيق المبتغى، بارك الله فيكم، واطال الله اعماركم، ونفع بعلمكم.

إلى زملائي، أخوتي الأعزاء، يا من تبادلنا أجمل اللحظات، شكرا لكم من القلب.

جامعة النجاح الوطنية، جامعة الحصار والانتصار، جامعتنا التي نحب، صرحُنا العلميّ الذي نعتز بأننــا كنا جزءا منه ومن جنباته واروقته وساحاته، أدامك الله منارة وصرحًا علميًا ووطنيًا شامخًا.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

تداعيات التدخل الخارجي وأثره على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أيـــة مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: حسين محمد عبد الله عبد الرحمن

التوقيع: _____

التاريخ: ١ - ١٢ - ٢٠٢٢

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشُّكر والتَّقدير..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات..... و

الملخَّص..... ط

الفصل الأوَّل: مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة..... 3

1.3 أسئلة الدراسة..... 4

1.4 أهمية الدراسة 5

1.5 اهداف الدراسة 5

1.6 فرضيات الدراسة..... 6

1.7 منهجية الدراسة..... 7

1.8 حدود الدراسة 8

1.9 مصطلحات الدراسة 8

1.10 الدراسات السابقة..... 10

1.11 التعقيب على الدراسات السابقة 13

1.12 فصول الدراسة 14

الفصل الثاني: التدخل الخارجي والتغيير السياسي 16

2.1 التدخل الخارجي: المقصد والدلالة 16

2.2 مبررات التدخل الخارجي ما بين مبدأ سيادة الدولة والحالات الانسانية 20

2.3 الاتجاهات المفاهيمية للتدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية..... 22

2.4 التغيير السياسي: المفهوم والماهية 25

2.5 الاتجاهات الايدولوجية للتغيير السياسي 26
2.6 العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي..... 30
2.7 العلاقة ما بين التدخل الخارجي والتغيير السياسي 32
2.8 اشكاليات التغيير السياسي في السودان 37
2.9 السودان ساحة للتدخلات الخارجية..... 41
2.10 التدخل الخارجي وإضعاف الدولة السودانية 49
الفصل الثالث: ثورة 2018م السودانية 52
3.1 المشهد العام في السودان قبل ثورة عام 2018م..... 52
3.2 ثورة 2018م السودانية: الخلفية والتداعيات 56
3.3 موقف النظام السوداني من ثورة عام 2018م..... 60
3.4 القوى السودانية الداخلية المؤثرة في ثورة عام 2018م..... 62
3.5 إسرائيل والثورة السودانية عام 2018م 65
3.6 نتائج الثورة السودانية عام 2018م..... 66
الفصل الرابع: دور التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م 69
4.1 المواقف الإقليمية والدولية من ثورة السودان عام 2018م 70
4.1.1 المواقف الإقليمية من ثورة السودان عام 2018م 70
4.1.2 المواقف الدولية من ثورة السودان عام 2018م..... 72
4.1.3 التقاطع والتكامل ما بين المواقف الإقليمية والدولية في ثورة السودان عام 2018م 74
4.2 السودان بعد سقوط نظام (البشير): الفترة الانتقالية والتدخلات الخارجية..... 75
4.3 السلطة السودانية بعد ثورة عام 2018م والارتباطات الدولية والإقليمية..... 78
4.3.1 المحور السعودي – الاماراتي..... 80
4.3.2 المحور المصري..... 81
4.3.3 المحور القطري – التركي..... 82
4.3.4 المحور الروسي – الصيني..... 83
4.3.5 المحور الأمريكي–الاسرائيلي 84

4.3.6 المحور الاوروبي (الغربي) 85
4.4 سياسات المجلس الانتقالي السوداني بين سيطرة العسكر والتدخلات الخارجية 86
4.5 الفترة الانتقالية السودانية بين سيطرة العسكر والتدخلات الخارجية 96
4.6 مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م 99
4.7 مستقبل التغيير السياسي السوداني بين العسكر والتدخلات الخارجية بعد ثورة عام 2018م ... 106
الخاتمة والنتائج والتوصيات 115
المراجع العلمية 120
Abstract ..... b

تداعيات التدخل الخارجي وأثره على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

إعداد

مبين محمد عبد الله عبد الرحمن

إشراف

د. حسن ايوب

الملخَّص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أثر التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م. إذ دخلت الساحة السودانية بمدة انتقاليةٍ كان من المفترض أن تؤدي إلى تغييرٍ سياسيٍّ وانتقالٍ آمنٍ للسلطة في السودان، لكن سيطرة المكون العسكري على السلطة خلال الفترة الانتقالية، وارتباطه بقوى عديدة إقليميةٍ ودوليةٍ؛ أدت إلى تعطيل مسار التغيير السياسي في السودان.

تفترض الدراسة بأن التدخل الخارجي في المشهد السياسي العام، ولأي دولةٍ في العالم، له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على عمليات التغيير السياسي فيها. فهي تنتج أنماطاً سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً مغايرةً ومخالفةً لما تطلع إليه الشعوب والمجتمعات. بذلك، تفترض هذه الدراسة بأن التدخل الخارجي في الثورة السودانية عام 2018م أثر على عمليات التغيير السياسي في السودان وبشكلٍ مغايرٍ لطموحات وتطلعات الشارع السوداني. كما أن التدخل الخارجي في نتائج الثورة الشعبية السودانية عام 2018م اعاد إنتاج المشهد السياسي القائم في السودان إلى ما قبل ثورته الشعبية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضيات، والوصول إلى إجاباتٍ لسؤال الدراسة الرئيس (ما أثر وتأثير التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م؟)، وأسئلتها الفرعية الاخرى؛ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتبار هذه الدراسة من المواضيع الحديثة نسبياً، حيث سيتم وصف التدخل الخارجي في مجريات الثورة الشعبية السودانية عام 2018م، وبفواعل سياسية من داخل السودان وخارجها، وتأثيرات ذلك على مخرجات هذه الثورة. إضافةً إلى توظيف منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة، عبر دراسة الحالة الثورية السودانية الواقعة تحت وطأة التدخلات الخارجية،

وانعكاسات ذلك على مختلف مكونات الشارع السوداني. كما ووظفت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع بعض المسارات والاحداث السياسية والتاريخية عبر الساحة السودانية.

قسمت الدراسة فصولها إلى ثلاثة فصول رئيسية. إذ تناول الفصل الرئيس الاول التدخل الخارجي والتغيير السياسي وعلاقة كل منهما بالآخر، عبر تناول الادبيات العامة للتدخل الخارجي والتغيير السياسي، ومسارات ذلك في السودان. أما الفصل الرئيس الثاني فقد تناول الثورة السودانية لعام 2018م، من خلال الحديث عن الاجواء المؤدية لها، وشرارتها الأولى، والقوى السودانية الفاعلة فيها، والموقف الدولي والاقليمي منها، وردة فعل نظام (البشير) المخلوع نحوها. اما الفصل الرئيس الثالث، وهو المركزي في هذه الدراسة، فقد تناول أثر التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م، إذ تناول هذا الفصل تأثيرات التدخلات الخارجية من القوى الاقليمية والدولية في الساحة السودانية، وارتباطها المباشر وغير المباشر مع المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، وتأثيرات ذلك على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: شكلت التدخلات الخارجية، وما زالت، سبباً في تباطؤ التغيير السياسي في السودان، أو حتى عدم حدوثه، نظراً لما يحقق لها ذلك من مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية أيضاً. تمكن المكون العسكري من السيطرة على السلطة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وابعاد المكون المدني عن المشهد السياسي السوداني، الذي أثر بدوره على التغيير السياسي في السودان. وهناك عدة سيناريوهات تنتظر مستقبل التغيير السياسي في السودان، ما بين أن يؤدي ذلك إلى حرب اهلية، أو الابقاء على الوضع القائم، أو سيطرة المكون العسكري على السلطة والحكم في السودان. كما وتوصي الدراسة: بضرورة ابعاد المكونات العسكرية، قدر الامكان، عن أي مشهد سياسي مستقبلي في السودان. والعمل على تحقيق شراكة سياسية حقيقية بين المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، وخلال الفترة الانتقالية تؤدي إلى تعزيز مسار التغيير السياسي في السودان.

الكلمات المفتاحية: التدخل الخارجي؛ التغيير السياسي؛ السودان.

الفصل الأوَّل

مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

عصفت بالساحة العربية منذ العام 2010م، العديد من التحركات والتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي افضت لحدوث ثورات عربية في عددٍ من الدول العربية، كتونس ومصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان، ليتغير بذلك المشهد السياسي في هذه الدول، ويأخذ هذا التغيير الطابع السلمي والمدني في بعضٍ منها، والطابع الدموي والعسكري في معظمها، لتُشكل هذه التحولات والتغييرات، تحولاً بارزاً في تاريخ المنطقة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، لتفضي هذه التغييرات وفي بعض الأقطار العربية، لمزيدٍ من التدخلات الخارجية والاجنبية في سياساتها العامة، وبالتالي التأثير على عمليات الانتقال والتغيير السياسي فيها، في ظل مزيد من السياقات الضاغطة عليها، اقليمياً ودولياً وعالمياً.

جاء نشوب الثورات الشعبية في عددٍ من الأقطار العربية تعبيرا عن تردي الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه الأقطار، والتي طالبت بالكثير من التغييرات السياسية فيها، لكن حالات الاختلاف الفكري والافتراق السياسي التي انتابت هذه الثورات كانت سبباً للتدخلات الخارجية والأجنبية في كثيرٍ من مشاهد هذه الثورات، بآلياتٍ مختلفةٍ لمطالب الشعوب العربية، وهو المشهد نفسه الذي تكرر في ثورة السودان عام 2018م.

لم تهدأ وطأة الثورات العربية عند العام 2010م فحسب، بل رافقها انخفاضٌ وارتفاعٌ في وتيرتها، لتدخل موجات أخرى من هذه الثورات المنادية والمطالبة بالديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في بعضٍ من الدول العربية، لا سيما الجزائر والسودان، التي اشتد فيها الحراك الاجتماعي خلال عامي (2018 – 2019)م، لينتج عنها ثوراتٍ اسهمت في تغيير الأنظمة السياسية فيها، لتدخل

هذه الدول في فتراتٍ انتقالية من المفترض أن تفسح المجال لانتقالٍ سلمي وديمقراطيٍّ لنظام الحكم فيها، لكنها وفي المقابل، فتحت الباب لمزيدٍ من الاستبداد السياسي والتفرد بالسلطة وعلى الخصوص من رجالات الدولة العسكريين، وافساح المجال امام التدخل الخارجي بقوة والتأثير على صنع القرار الداخلي، والابتعاد عن الدولة المدنية المنشودة التي تصارع شعوب هذه الدول لإتمامها.[1]

لم تكن الساحة العربية بمعزلٍ عن التدخلات الخارجية قبيل الثورات العربية بموجاتها المختلفة، والتي نشبت عام 2010، فمنذ انتهاء الاستعمار والانتداب الغربي عن مختلف الأقطار العربية، وهي عرضةً للتدخلات الأجنبية من مختلف القوى الخارجية، خاصةً ذات الثقل العسكري والاقتصادي والإيديولوجي، كالولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا وغيرها، والتي شكلت بضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ثقلاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على غالبية الدول العربية بصورةٍ مشابهة لأدوات وحيثيات الانتداب والاستعمار من جهة، وضاغطاً على الشعوب العربية للانتفاض على واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاش من جهةٍ أخرى.

وبشيء من التخصيص في الحالة السودانية، فقد نشب في السودان ثورةً شعبيةً خلال عامي (2018 – 2019) م أطاحت بحكم الرئيس (عمر البشير)، الذي تولى الحكم في السودان منذ عام 1989م إثر انقلابٍ عسكري على الصادق المهدي رئيس الوزراء الراحل آنذاك، لتُعيد هذه الثورة انتاج المشهد السياسي السابق الذي خلقته الثورات التي نشبت في السودان سابقاً، كوصول العسكر لسدة الحكم، وحدوث تقاربات مبنيةً على اعتباراتٍ ومصالح سياسية واقتصادية، وبالتالي السماح للتدخل الخارجي فيها.

طالبت ثورة عام 2018م السودانية بالعيش الكريم، والحرية، والديمقراطية، والانتقال السلمي والمدني للحكم، وتحسين الأوضاع المعيشية، وغيرها من المطالب، لكن جاءت نتائج هذه الثورة بشكلٍ مغاير

[1] النور، خالد، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م.

لتوقعات السودانيين، لا سيما انها عكست نفس الانماط السياسية السابقة لها، فقد مر على السودان ثلاث ثورات شعبية[1]، طالب فيها السودانيون المطالب الشعبية والشرعية نفسها، وفي مقدمتها تغيير نظام الحكم، فمنذ ثورة عام أكتوبر/ تشرين الأول عام 1964، ومروراً بثورة أبريل/ نيسان عام 1985، وأخيراً بثورة ديسمبر/ كانون الأول لعام 2018، عاش السودان مخاض هذه الثورات، والتي انتجت فيه الكثير من التغييرات السياسية، لكن ومقابل ذلك، فتحت المجال لحدوث الكثير من التدخلات الخارجية في مختلف سياساته وقراراته القومية والوطنية.[2]

1.2 مشكلة الدراسة

انتفض الشارع السوداني أواخر عام 2018 رافضاً واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعاش، ومطالباً بإحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي المنشود، والوصول إلى حكومةٍ مدنيةٍ منتخبة

تمكن العسكر على إثر انقلابات متعددة بعد استقلال السودان عام 1956، عرف منها إحدى عشرة محاولة انقلابية عسكرية نجحت منها ثلاث انقلابات.

التعرف على محاولات الانقلاب المتكررة عسكريا سببها واثر التدخل الخارجي على الجيش تاريخيا ودوره في وجوده كلاعب اساسي لتحرك قادة الجيوش.

لم يختلف مشهد ثورة عام 2018 كثيراً عن سابقاتها، بل تمكن العسكر من السيطرة على حكم السودان مجدداً، وتعطيل حركة الانتقال السياسي والديمقراطي فيه، وهو شأن أعاد السودان مجدداً لمربعه الأول الذي انتفض ضده الشارع السوداني، وفي مقدمة ذلك، الحد من التدخلات والتجاذبات السياسية الخارجية والأجنبية التي يُعانها الشارع السوداني.

---

[1] موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، " نجح بعضها وفشل أغلبها. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود "، 2021/9/23م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/3H3bk .

[2] المرجع السابق، ص 2 – 3.

يعاني السودان إضافة إلى ذلك من جملة من الإشكاليات التي تسمح للتدخل الأجنبي والخارجي فيه، كانقسام النخب والأحزاب السياسية وصراعها على السلطة، والثقل الاستبدادي الذي خلفه توالي حكم العسكر فيه، والمشكلات الاثنية والعرقية التي اججت الصراع داخل السودان قبل الانفصال، والتي خلفت تصاعداً في الاقتتال الداخلي نتج عنه تفسخ في الجغرافية السودانية، لا سيما في إقليم دارفور وجنوب السودان، فضلاً عن مشكلات الفقر والتخلف والفساد وضعف مؤسسات الدولة، والعقوبات الخارجية المفروضة، التي أثقلت من كاهل السودان.

يشير المشهد السياسي في السودان، الذي أعقب ثورة عام 2018م، بوجود تدخلات سياسية خارجية في نتاجات الثورة السودانية، فنفوذ الدول العربية المعارضة للثورات العربية، كالسعودية والامارات ومصر، والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورفع اسم السودان من قوائم الإرهاب، والتطبيع مع إسرائيل، والإصرار الغربي والأجنبي الخارجي على بقاء العسكر في الحكم، كلها وغيرها، تحمل الكثير من الدلالات على التدخل الخارجي في مدخلات ومخرجات ونتاجات ثورة السودان عام 2018م لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلٍ مركزيّ يتمثل في:

ما أثر وتأثير التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م؟

1.3 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الثانوية المتعلقة بتساؤلها المركزي، وهي: –

- ما هي تأثيرات العلاقات المتصاعدة بين العسكريين في السودان والدول العربية الرافضة للحراك الشعبي والاجتماعي في السودان، كالسعودية والإمارات ومصر، على التغيير السياسي فيه؟.
- هل تعكس الوساطات الخارجية بين الفرقاء السودانيين للوصول لاتفاق سياسيٍّ جانباً من التدخل الخارجي في السودان؟

- ما هو تأثير التقارب السياسي السوداني الأمريكي عقب ثورة عام 2018م على التغيير السياسي في السودان؟
- هل سيكون لرفع اسم السودان من قوائم الإرهاب أثر على الانتقال السلمي والمدني والـديمقراطي فيه عقب ثورة عام 2018م؟
- ما هي طبيعة العلاقات السودانية – العربية، وتأثيرات ذلك على ثورة السودان عام 2018م؟
- كيف ستؤثر قضية التطبيع مع إسرائيل على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م؟

1.4 أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوعاً كانت ومازالت تأثيراته المباشرة وغير المباشرة ظاهرةً على المشهد العام في غالبية الدول العربية، فكثيرا ما أحكمت التدخلات الخارجية، خاصةً الغربية منها، من قبضتها علـى الدول العربية، وابتزازها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ليكون من جملة ما انتفض ضده الشارع العربي هذه التدخلات. لذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على هـذه التـدخلات، والتـي رافقت الكثير من الثورات العربية منذ عام 2010، خاصةً الثورة السودانية عام 2018، والتـي كـان للتدخلات الخارجية فيها، عربياً وغربياً، تأثيرات متعددة الأوجه والجوانب السياسية وصلت حد التقارب مع أمريكا، والتطبيع مع إسرائيل، وإبقاء العسكر في سدة الحكم، الأمر الذي قد يؤثر على مسار الانتقال السياسي والمدني والديمقراطي في السودان.

1.5 اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثيرات التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السـودان بعـد ثورة عام 2018، فلم تخل الساحة السودانية يوماً من التأثيرات الخارجيـة والأجنبيـة عليهـا جـراء الازمات التي تعيشها، والتي تُشكل بيئةً مناسبةً للتدخلات الخارجية، لا سيما وجود العديد من الأقليـات الاثنية والعرقية في السودان، والتجاذبات مع عددٍ من القوى المحورية، اقليمياً ودولياً، وتعطل المسـار الديمقراطي، واحكام العسكر لقبضته على زمام الحكم في السودان منذ خمسـينيات القـرن الماضـي،

وغيرها من الأسباب والمسببات، إلا ان ثورة عام 2018 قد منحت السودانيين أملاً بتغيير هذا الواقع، والاحتكام للمسار السلمي والمدني والديمقراطي لعملية تداول السلطات كنتاجٍ لهذه الثورة، لكن تدخل المؤسسة العسكرية السودانية في ثورة عام 2018، أعاد السودانيين لمربعهم الأول، والذي سمح بمزيدٍ من التدخل الخارجي في مجريات الثورة، وبالتالي التأثير على التغيير السياسي في السودان.

لذا، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم التغيير السياسي والتدخل الخارجي.
- التعرف على تأثير التدخل الخارجي في مسار ثورة السودان عام 2018، وانعكاسات ذلك على التغيير السياسي فيه
- الوقوف على دور الدول العربية الرافضة للثورات العربية، كالسعودية والامارات العربية المتحدة ومصر، ومدى تأثير ذلك على المسار السياسي الذي أعقب ثورة السودان لعام 2018.
- محاولة التعرف على الموقف الأمريكي من ثورة السودان عام 2018م، والذي نتج عنه إزالة السودان من قائمة الإرهاب الدولية، ومدى تأثيرات ذلك على التغيير السياسي في السودان.
- البحث في مقتضيات وحيثيات التطبيع مع إسرائيل والذي قاده العسكر في السودان بعد ثورة عام 2018م، ومقدار انعكاسات ذلك على التغيير السياسي في الساحة السودانية.
- التعرف على تأثير المؤسسة العسكرية، وقوى النظام السياسي السوداني القديم في إدارة المرحلة الانتقالية، وارتباطاتهم بالقوى الخارجية، وانعكاسات ذلك على التغيير السياسي في السودان.

1.6 فرضيات الدراسة

يُشكل التدخل الخارجي في المشهد السياسي العام، ولأي دولة في العالم، إشكاليةً لها تأثيراتها على عمليات التغيير السياسي فيها، فهي تنتج أنماطاً سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً مغايرةً ومخالفة لما تتطلع إليه الشعوب والمجتمعات، بحيث يُشكل البُعد الخارجي ثقلاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تتحمل نتاجاته

الشعوب والمجتمعات، وهو شأن يُعانيه السودان كثيراً منذ مطلع القرن الماضي، حيث حاول الشارع السوداني تغييره كثيراً خلال تاريخ السودان الحديث، وذلك بالانقلابات السياسية والعسكرية تارةً، والثورات الشعبية تارةً أخرى، ووصلاً لثورة عام 2018، لتُعيد هذه الثورة إنتاج مشهد التدخلات الخارجية في الساحة السودانية، وذلك على إثر تدخل العسكر بمقتضيات هذه الثورة، لذلك، تحاول هذه الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. أثر التدخل الخارجي في الثورة السودانية عام 2018م على عمليات التغيير السياسي في السودان وبشكلٍ مغايرٍ لطموحات وتطلعات الشارع السوداني.
2. أعاد التدخل الخارجي في الثورة الشعبية السودانية عام 2018 إنتاج المشهد السياسي القائم في السودان إلى ما قبل ثورته الشعبية.

1.7 منهجية الدراسة

تُحاول هذه الدراسة الوصول إلى إجاباتٍ عن تساؤلاتها الرئيسية وغير الرئيسية، والتحقق من صحة فرضياتها وأهدافها عبر استخدامها لعدة منهجيات دراسية وبحثية، يأتي في مقدمة هذه المنهجيات، استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باعتبار هذه الدراسة من المواضيع الحديثة نسبياً، حيث سيتم وصف التدخل الخارجي في مجريات الثورة الشعبية السودانية عام 2018، وبعوامل سياسية من داخل السودان وخارجها، وتأثيرات ذلك على مخرجات هذه الثورة، وبالتالي التأثير على التغيير السياسي المنشود في السودان، معتمدةً على بعض المراجع الأدبية المتوفرة في هذا الشأن، والمراجع الإلكترونية المتعلقة بموضوع الدراسة.

إضافة إلى ذلك، فسيتم توظيف منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة، وهو منهج ملائم لهذه الدراسة باعتبارها حديثة نسبياً، بحيث يعمل هذا المنهج على استقصاء الظاهرة الحديثة والمعاصرة، ودراستها بآلياتٍ وطرقٍ معمقةٍ تهدف لإبراز التأثيرات المتعلقة بهذه الدراسة، وذلك عبر دراسة الحالة الثورية

السودانية الواقعة تحت وطأة التدخلات الخارجية خلال ثورة عام 2018، وانعكاسات ذلك على مختلف مكونات الشارع السوداني، بمؤسسته العسكرية والمدنية، ومختلف أطياف ومكونات المجتمع السوداني، وما سيخلفه هذا التدخل من تأثيراتٍ على التغيير السياسي المنشود في السودان، وما يتعلق بأطراف هذه الثورة، وتحركاتهم على الصعيد السياسي والمدني والأمني والعسكري، داخل السودان وخارجها.

1.8 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة بما يلي:

- الحدود البشرية: الثورة السودانية بمكوناتها الشعبية والمجتمعية.
- الحدود المكانية: السودان (جمهورية السودان).
- الحدود الزمانية: الثورة الشعبية السودانية عام 2018م، وما بعدها.

1.9 مصطلحات الدراسة

تتنوع المصطلحات والمفاهيم الخاصة بهذه الدراسة، لكن هناك عدة مفاهيم أولية تتعلق بمضمون هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

التدخل الخارجي: يحمل مفهوم التدخل الخارجي عدة أبعادٍ سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. كما ويحمل عدة دلالات، بعضها ايجابي وبعضها سلبي، لكن، وبشكلٍ عام، يقصد بالتدخل الخارجي ووفقاً لهذه الدراسة، بأنه: التعرض للشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بأساليب وطرق وأدوات قد تنتهك سيادة هذه الدولة، وتؤثر مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية والشعبية.[1]

التغيير السياسي: مصطلح يُشير إلى التبديل والتطور والتطوير، بحيث يعني: " مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى

[1] عمر، حسني، *التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م، ص 27 – 29.

السياسية وتغيير الأهداف، بما يعني ذلك من تـــأثيرٍ على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول".[1]

الثورة: مصطلح كثير المفاهيم والمعاني، ومتعدد المقاصد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكريـــة والأدبية والثقافية. لكن، وبشكلٍ عام، يعني هذا المصطلح: " تحرك شعبي واسع خارج البيئة الدســـتورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة"[2]. وبـــذلك، يكـــون هـــدف الثورة؛ إحداث تغيير في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثورة لكـــلٍ مـــن الدولـــة والمجتمع.

الثورة الشعبية السودانية عام 2018م: وهي الثورة السودانية الثالثة، والتي يطلق عليها البعض ثـــورة الخبز. بدأت أحداثها باحتجاجاتٍ اندلعت يوم 19 ديسمبر/كانون الأول من عام 2018م في بعض المدن السودانيّة بسببِ ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتدهور أحوال البلد على عـــدة مســـتويات. أدت هـــذه الثورة إلى إسقاط حكم الرئيس السوداني المخلوع (عمر البشير)، وبعض رموز نظامه السابق، والـــذي حكم السودان لنحو ثلاثة عقود منذ عام 1989م، وذلك في 11 نيسان/ أبريـــل2019م، عنـــدما أعلنـــت اللجنة الأمنية العليا انقلابها على رأس النظام وانحيازها إلى الثورة.[3]

الانقلاب: وبمعنىً سياسيٍّ: قلب السلطة وليس قلب نظام الحكم، لأنه من الممكن حدوث انقلاب للســـلطة مع بقاء رموز النظام حاضرة. أي انقلاب أوساط من النظام على أوساط أخـــرى مـــن النظـــام نفســـه،

---

[1] الشوبكي، بلال، *"التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركة حماس نموذجا"*، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2007م، ص 37 – 37.

[2] بشارة، عزمي، *في الثورة والقابلية للثورة"*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (سلسلة دراسات وأوراق بحثيـــة)، 2011م، ص 21 – 22.

[3] موقع الجزيرة نت على الانترنـــت، " قصـــة ثـــورة الســـودان فـــي ذكراهـــا الأولـــى "، 2019/12/18م، الـــرابط الالكترونـــي: https://cutt.us/CIqex .

بوسائل غير دستورية، كالانقلاب العسكري وما شابه ذلك. وبذلك، يختلف هذا المفهوم عن مفهوم الثورة، والذي يعني، وفي غالبيته، تحركاً شعبياً من خارج النظام لتغيير نظام الحكم.[1]

1.10 الدراسات السابقة

دراسة بعنوان: دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي في العالم العربي: دراسة حالة السودان (2021م).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الحركات الاجتماعية من خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها في عملية التغيير السياسي في السودان عام 2018م. وذلك عبر التعرف على مفهوم الحركات الاجتماعية، وتفسير نشوئها، والتعرف على مكونات الحركات الاجتماعية في السودان ودورها في التغيير السياسي. استعانت الدراسة بعدة مناهج للوصول لأهدافها والتحقق من فرضياتها، كمنهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها بأن هذه الثورة نجحت في إسقاط نظام عمر البشير، وإجبار المجلس على التفاوض وتقديم التنازلات، لكن مثل هذه النجاحات، وغيرها، مرهونةً بعدة سياقات، كمنع التدخلات الخارجية، وإزاحة العسكر عن مشهد إدارة السودان، والمشاركة السياسية الواسطة من مختلف أطياف المجتمع السوداني، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للشارع السوداني.

---

[1] بلفقيه، عبد الحق، " بين الانقلاب الدستوري والسياسي. قلب للسلطة أم لنظام الحكم؟ "، الجزيرة نت، 2051/10/25م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/xtsoE .

[2] ساحلي، مبروك، " دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي في العالم العربي دراسة حالة السودان "، الجزائر: *مجلة جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري الانسانية والاجتماعية*، م:7، ع: 2، 2021م.

كتاب بعنوان: الثورة السودانية (2018–2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها (2021م).[1]

يستعرض هذا الكتاب مراحل تطور الثورة السودانية عام 2018م وأحداثها والفواعل المؤثرة فيها، وكيفية تناول خطابها السياسي من قبل الشارع السوداني والعسكريين والسياسيين. كما ويستعرض هذا الكتاب أهم المبادرات التي قدمتها النخب السودانية، إضافةً لمجريات المفاوضات التي أفضت إلى فض الاعتصام الشعبي في السودان. كما ويتطرق الكتاب إلى أهم التحديات التي تواجه مسار نجاح هذه الثورة، وآليات الحد من مخاطر فشلها، وسبل إنجاح التحول الديمقراطي في السودان، والوصول إلى التغيير السياسي المنشود.

دراسة بعنوان: الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل (2019م).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى قراءة فرص التحولات والتحديات التي تواجه مسارات الثورة الشعبية في السودان عام 2018م نحو التغيير السياسي المنشود. ترى الدراسة بأن الحراك الشعبي السوداني عام 2018م قد تميَّز بطابعه الشبابي الذي حرَّكه التطلع إلى تغيير جذري في بنية الدولة السودانية، أي ليس اسقاط النظام فحسب، بل تغيير النظام السياسي والعسكري السوداني القديم برمته، والذي سيطر على الحياة السودانية لقرن كامل، وعجز عن إحداث أي تغييرٍ حقيقيٍّ مع تعاقب الأنظمة، إلا أن التعبير السياسي عن هذا التميز للجيل الجديد لايزال غائباً، فقد أعادت النخبة السياسية القديمة نمط الصراع الموروث نفسه حول المكاسب الحزبية، وليس حول مفاهيم أكثر عمقاً تستجيب لاستحقاقات وحاجيات المجتمع نحو التغيير السياسي المطلوب.

---

[1] أبو شوك، احمد، *الثورة السودانية (2018–2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م.

[2] النور، خالد، "الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م.

وترى الدراسة بأنه ومع استمرار سيطرة عقلية النظام السياسي القديم، وبقاء الجيل الجديد خارج دائـــرة الفعل بحسابات المعادلة الراهنة، فإن إعادة إنتاج فترة انتقالية هشة هو السيناريو الراجح، كما أن فرص حدوث تحوُّل ديمقراطي حقيقي وبرؤية مستقبلية كاستجابةٍ لتطلعات الشباب ســتكون معدومـــة، وســط الافتقار لإرادة وقيادة حاسمة لتغيير جذري لبنية النظام السياسي السوداني القديم، الأمر الـــذي يرشـــح استمرار الدوران في الحلقة المفرغة ذاتها.

دراسة بعنوان: الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات (2019).[1]

تناقش هذه الدراسة تداعيات وتوقعات الثورة الشعبية السودانية عام 2018م. فبعد استعراض أهم مراحل وأحداث الثورة السودانية؛ تناقش هذه الدراسة توقعات الثورة السودانية بناءاً على عدة محاور، كمستوى المحاور الإقليمية، والتي تتصدرها تدخلات بعض الدول العربيـــة، كالســـعودية والإمـــارات، إضـــافة للتدخلات المصرية، لما يشكله السودان من عمقٍ للأمن المصري.

أما فيما يتعلق بمستوى المحاور الدولية، فيتصدرها موقفـــا الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والاتحـــاد الأوروبي، فبعد أن تيقنت أمريكا بأن المجلس الانتقالي السوداني لـــن يكـــون امتـــداداً، ومـــن الناحيـــة الأيديولوجية والسياسية للحكم السوداني السابق، بادرت إلى رفع اسم السودان مـــن قـــوائم الإرهـــاب، وتدعيم الاقتصاد السوداني، وتقريب وجهات النظر مع إسرائيل إلى أن وصل الأمر إلى التطبيع معهـــا، أما الاتحاد الأوروبي، فقد كان تدخله متمماً للتدخل الأمريكي، إضافةً إلى إدارته لعمليات التفاوض بـــين الفرقاء السودانيين، وذلك للوصول إلى حكومة مدنية انتقالية.

[1] الأشقر، أسامة، "*الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات التوقعات* "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019م.

دراسة بعنوان: الثورة السودانية: تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها (2019م).[1]

تحاول هذه الدراسة إبراز الاختلافات الخاصة بثورة السودان لعام 2018م عما سبقها من ثورات عصفت بتاريخ السودان الحديث. ترى هذه الدراسة بأن الثورة السودانية الحالية مختلفة عما سبقها، وذلك بسبب تغييرات عميقة في خارطة القوى السياسية. فالقوى السياسية الفاعلة تعيش قدراً من التوازن المأساوي في القوة المادية والنفوذ، ولا توجد جهة واحدة لها قدرة غير مشكوك فيها للحكم منفردة، ولكن هذا لا ينفي أن محاولات كهذه سوف تختبر على أرض الواقع في بادئ الأمر، وهو ما قد يطيل ويؤخر إنجاز التحول الديمقراطي. غير أن النتيجة النهائية سوف تبنى على نظام سياسي متعدد الأقطاب، يعكس توازن مكونات عديدة، وهذا هو جديد السياسة السودانية.

كما وترى هذه الدراسة أن ما يحتاجه السودان هو تنظير سياسي عميق يستفيد من أخطاء الماضي ويعمل على تجاوزها. ولكي يحدث ذلك، فلتكن الفترة الانتقالية هذه المرة مرحلة لتلاقي الأفكار والابتعاد عن الإقصاء. أما السير في طريق غير ذلك، فيعني أن ثورة عام 2018م ستظل ثورة للتغيير السياسي، وليس للتحول الديمقراطي. صحيح أن التغيير السياسي مطلوب ومنشود في السودان، لكن يجب أن يرافقه تحول ديمقراطي يسانده، ويعزز من نشوء حكومة مدنية متكاملة الأركان، دونما حدوث واحدة دون أخرى.

1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الذكر، والخاصة بموضوع هذه الدراسة، موضوع الثورة السودانية بشيءٍ من التفصيل من حيث البداية والاحداث والمؤثرين والفاعلين والنتائج والتحديات والتوقعات والبدائل، كما وتناولت الدراسات السابقة الذكر مدى ارتباط الثورة الشعبية السودانية عام 2018م بعمليات التغيير

[1] سليمان، عوض، "*الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

السياسي والتحول الديمقراطي، وفيما يتعلق بالتدخل الخارجي، فقد تطرقت بعض هذه الدراسات إلى هذه المسألة، ومدى تأثيرها على نتاجات الثورة السودانية عام 2018.

ولكن هناك تشارك في الدراسات السابقة حول التغيير السياسي والتحول الديمقراطي مع وجود تشـــارك في الافكار التي ستقدم بموضوع الدراسة وهناك اختلاف ايضا بالمضمون

1.12 فصول الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى عده فصول كما يلي:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومشكلتها

يتناول هذا الفصل مقدمة عامة عن موضوع الدراسة، ثم يتطرق لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتهـــا وأهدافها المرجو تحقيقها، إضافة لفرضية الدراسة، والمنهجية المتبعة للتحقـــق مـــن هـــذه الفرضـــية، والمصطلحات والمفاهيم الأولية الخاصة بموضوع الدراسة وتساؤلاتها، ثم يتناول هذه الفصـــل الحـــدود العامة والخاصة بهذه الدراسة،

الفصل الثاني: التدخل الدولي والتغيير السياسي

يتطرق هذا الفصل إلى الأدبيات الخاصة بالتدخل الـــدولي والتغييـــر السياســـي، كالمفـــاهيم والأدوات والتأثيرات وعلاقة كل منهما بالآخر.

الفصل الثالث: الثورة الشعبية السودانية عام 2018م

يستعرض هذا الفصل الحيثيات الخاصة بالثورة الشعبية السودانية عام 2018م. أي بدايتها وكيفية اندلاع شرارتها الأولى، ومسارات تصاعد أحداثها، والمطالب الشعبية التي رفعهـــا الســـودانيون، والصـــخب السياسي الملازم لها، وما شابه ذلك.

الفصل الرابع: أثر التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

وهو الفصل الأهم في الدراسة، حيث سيتناول أثر وتأثير التدخل الخارجي على مسارات وعمليات التغيير السياسي في السودان عقب ثورة عام 2018م.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

وهو الجزء الأخير لهذه الدراسة، والذي يتناول خاتمةً عامةً للدراسة ككل، ومن ثم التطرق لأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، إضافةً إلى أهم التوصيات المُقدمة لصانع القرار السياسي السوداني.

الفصل الثاني

التدخل الخارجي والتغيير السياسي

شكلت الدول العربية، ومنذ عشرينيات القرن الماضي، ساحةً للتدخلات الخارجية، والتي أثـرت علـى مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى بعد أن نالت استقلالها من الدول الاستعمارية. فقط باتت الدول العربية مرتعاً للتدخلات الخارجية، خاصةً من كُبريات الدول الاستعمارية، كبريطانيـا وفرنسـا والولايات المتحدة الامريكية، والتي تعمدت، وبسياسات الترغيب تارةً، والترهيب تارةً أخرى، التـدخل في قرارات الدول العربية، وذلك خدمة لمصالحها الخاصة، والتي تلاقت مـع الكثيـر مـن الفواعـل والعوامل الداخلية في الدول العربية، لتؤثر، وبشكلٍ جليٍّ، على عمليات التحول الديمقراطي لهذه الدول، وتُنتج واقعاً عربياً مليئاً بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

2.1 التدخل الخارجي: المقصد والدلالة

تناول الباحثون والسياسيون العديد من المفاهيم للتدخل الخارجي أو التدخل الأجنبـي، يُعـرف التـدخل الخارجي بأنه: ممارسات خارجية تقوم بها دولة ضد دولة أخرى ذات سيادة، سواء بالقوة العسكرية، أو بأدواتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وقانونيةٍ وإعلاميةٍ أخرى، وذلك بهدف التأثير على قرارها السيادي، وتحقيقاً لمصالحها الذاتية[1]. أي أنه من الممكن أن يكون التدخل الخارجي بالقوة العسكرية، أو بأدواتٍ ووسـائل أخرى، كالتلويح بالعقوبات الدولية، والحصار الاقتصادي، والمقاطعة الدولية، والاستهداف الإعلامـي، وغيرها من الوسائل والأدوات السياسية وغير السياسية، والتي تهدف، وبالمقام الأخير، للتـأثير علـى قرارات هذه الدولة، والتحكم بمصيرها واستقلالها السياسي والسيادي أيضاً.

[1] البدري، عمار سعدون، " التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية "، *مجلة العلوم السياسية والقـانون*، (ع: 14، م: 3)، برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 95. أنظر أيضاً: س. ناي، جوزيـف، *المنازعات الدولية*، ترجمة أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997م، ص 1.

يُعرف التدخل الخارجي أيضاً بأنه: عمل يستهدف البنية السلطوية لدولةٍ ما، بحيث تقوم به دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى، وذلك للتدخل عنوةً بقرارات هذه الدولة، والتحكم بمساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبشكلٍ مخالفٍ للمبادئ والقوانين الدولية.[1] كما يمكن النظر إليه على أنه: ممارسة سلطة عامة من دولة ما بحق دولة أخرى، سواء بصورةٍ عسكريةٍ أو سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ أو قانونية، وذلك بهدف إعادة رسم معالم الحكم في هذه الدولة، والتحكم بسيادتها وقرارها السياسي[2]. فقد يكون هذا التدخل بالقوة، أو بموافقة ضمنية وغير ضمنية، من قبل الدولة الأخرى، أو موافقة فئة نافذة فيها، لالتقاء مصالح هذه الفئة مع قوى التدخل الخارجي، أو لحاجة هذه الدولة لهذا التدخل، لكنه وفي نهاية المطاف، يشكل تحكماً بقرارها السياسي، وانقضاضاً على سيادتها الوطنية والقومية.

يري العديد من السياسيين والقانونيين بأنه يمكن ضبط المقصود من التدخل الخارجي بمفهومٍ واسع وآخر ضيق، اما فيما يتعلق بالمفهوم الواسع، فيمكن تعريف التدخل الخارجي بأنه: الأعمال القسرية التي تتخذها دولة ما ضد دولة أخرى، كالحملات العسكرية، والتدخلات الدبلوماسية، والحروب المعلوماتية والالكترونية والتقنية والتكنولوجية، والمقاطعة الاقتصادية وما شابه ذلك[3]. فأي شكلٍ من اشكال هذه التدخلات الخارجية يدخل في المفهوم الواسع للتدخل الخارجي، بحيث يكون القصد من هذا التدخل، التحكم المباشر وغير المباشر بسيادة هذه الدولة، والتحكم بمختلف نشاطاتها ومساراتها، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء داخل الدولة أو خارجها.

أما المفهوم الضيق للتدخل الخارجي، فيقصد به: التدخل المقتصر على الاعمال العسكرية، أو التهديد باستخدام القوة المسلة وحدها، ودون سواها من الصور الأخرى، كإجبار دولة على إحداث تغيير سياسي

---

[1] البدري، عمار سعدون، " التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية "، ص 96. أنظر أيضاً: الرحباني، ليلى، *التدخل الدولي: مفهوم في طور التبديل*، ط 1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011م، ص 18.

[2] غريفيش، مارتن، اوكالاهان، تيري، " *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* "، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008م، ص 132 – 133.

[3] السود، خالد محمد، " *التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة)* "، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2016م، ص 17 – 18.

ضمن مسار معين، أو تهديد عسكري من دولة ضد أخرى لكنه لا يصل حد التدخل الحربي والعسكري[1]. وبمعنىً آخر، فإن هذا المفهوم الضيق يحصر التدخل الخارجي السلوك الذي يعتمد على القوة العسكرية، سواء باستخدامها أو التلويح بها.

وعلى الرغم من حصر المقصود من التدخل الخارجي بمفهوم واسع وآخر ضيق، إلا أن التبويب المفاهيمي لهذا التدخل يبقى مفتوحاً، نظراً لارتباطه بحقوق القانون الدولي، وحقوق الانسان، والعلاقات الدولية ما بين الدول، وتعرضه لمبدأ سيادة الدولة وحدودها الوطنية والقومية، لذلك، هنالك من يعطي للتدخل الخارجي مفهوماً سياسياً وآخر قانونياً، وذلك وفقاً للأعراف والمواثيق الدولية والاممية، لكن يرتبط ذلك بمدى استخدام القوة في هذا التدخل، حتى وإن كان بغطاءٍ قانوني ودولي.

يضع العديد من الباحثين مفهوماً أكثر ضبطاً للتدخل الخارجي، بحيث يُشير هذا المفهوم إلى: فعل يستلزم عملاً مادياً يظهر من خلاله، ويتمثل في الضغط. وهو سلوك يأتيه الطرف المتدخل سواء كان هذا السلوك متسماً بالعنف أم لم يكن كذلك، وسواء كان هذا السلوك قائماً على استخدام القوة العسكرية، أو كان قائماً على تدابير اقتصادية أو مالية، كقطع العلاقات الاقتصادية، أو التهديد بفرض عقوبات تجارية ومالية، أو كان قائماً على تدابير سياسية، كما لو هدد الطرف المتدخل بتعطيل مصالح الدولة المستهدفة في المحافل الدولية، وسحب التمثيل الدبلوماسي وما شابه ذلك، خاصة إذا لم تقم الدولة المستهدفة بعمل ما أو تمتنع عن القيام به.[2]

في السياق عينه، يُعرف التدخل الدولي، لاعتباراتٍ إنسانيةٍ، بأنه: تدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وذلك بقصد تنفيذ عمل أو خضوع معين أو دون تنفيذه. بحيث تتصرف هذه الدولة بسلطةٍ تسعى من خلالها لممارسة ضغوط سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو دبلوماسية أو سيادية

[1] السود، خالد محمد، "*التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة)* "، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمود، عبد الله، "*التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد* "، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019م، ص 5.

على الدولة المستهدفة[1]. وبذلك، يحمل هذا التدخل البعد الانساني، وبعيداً عن العدوان العسكري أو الحربي حتى وإن استخدمته الدولة المتدخلة، وذلك كون نتائجه إنسانية، ومشروعة دولياً وقانونياً، لاحتكامه للجوانب الإنسانية من هذا التدخل.

ومهما تعددت مفاهيم التدخل الخارجي، وارتبطت بحقوق القانون والسياسة، والقانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن لجوء دولة لاستخدام هذا التدخل ضد دولة أخرى يعتمد على أسباب وأهداف هذا التدخل. فهناك اهداف متعددة يستهدفها التدخل، وأسباب مختلفة تسبب حدوثه، بحيث تتراوح هذه الأسباب ما بين الاقتصادي، إلى السياسي، إلى العسكري، إلى الاستراتيجي. أو قد ترتبط بظروف الدولة المستهدفة، أو بعلاقة القوة بين الدول المتدخلة والمستهدفة، أو إلى أسباب متغيرة ترجع إلى طبيعة النظام العالمي وما يشوبه من متغيراتٍ متسارعة[2]. لذا، فإن السياق الذي يُطرح فيه مفهوم التدخل الخارجي لتشخيص حالةً ما يعتمد على أسباب وأهداف ودوافع هذا التدخل، وآليات حدوثه، والأدوات المستخدمة فيه، كالعسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

وبالمجمل، يمكن تعريف أو توصيف التدخل الخارجي بأنه: رغبة دولة ما في السيطرة على دولة أخرى، وذلك بالطرق العسكرية والحربية، أو بوسائل أكثر نعومةً وديناميكيةً، كالوسائل الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والاعلامية والتقنية والمعلوماتية والدبلوماسية، بغية السيطرة على قرارها السياسي، ومؤسسات الحكم فيها، حتى وإن أنتج هذا التدخل واقعاً معيشياً صعباً، وظروفاً اجتماعيةَ واقتصاديةَ يُعانيها مجتمع الدولة المستهدفة. مع الإشارة هنا إلى أن التدخل الخارجي بدولةٍ ما قد يتقاطع مع الكثير من العوامل الداخلية الممهدة له في الدولة المستهدفة، سواء تعلقت بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعامة، أو ببعضٍ من العناصر البشرية المتوافرة أيضاً.

---

[1] أنظر: موقع الموسوعة السياسية على الانترنت، " التدخل الدولي – International Intervention "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/pq95c .

[2] المرجع السابق، ص 16.

وإذا ما تم التطرق إلى الساحة العربية، وما يحتويها من أزماتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وفكريةٍ، نجد أن للتدخلات الخارجية دوراً رئيساً في تأزم الاوضاع في البلاد العربية، وإعاقة التحول الديمقراطي بها، وتعطيل التغيير السياسي لصالح العديد من التيارات الخارجية. فبرغم حصول غالبية الدول العربية على استقلالها من الاستعمار الأجنبي. إلا أنها بقيت رهينةً لقرارات وتدخلات الدول الغربية بها، وذلك لتعزيز انظمتها الحاكمة في الدول العربية، بعيداً عن العمل بنظمٍ ديموقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية، بل آثرت على ذلك الارتهان للعامل الخارجي لتمكين شرعيتها السياسية والسلطوية.[1]

يبقى ضبط وتحديد مفهوم التدخل الخارجي من المواضيع الخلافية في البعدين القانوني والسياسي، والتي تتعلق بمبدأٍ راسخٍ في العلاقات الدولية منذ العام 1815م وهو مبدأ احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول صاحبة السيادة، لما يحتمله من عديد التفسيرات السياسية والقانونية وذات الارتباطات بالبيئة الدولية، أو ذات التطرق والحصر بموضوع التدخل العسكري وما شابه ذلك، إضافةً لاحتمالية تبريره لاعتباراتٍ انسانيةٍ قد تعطيه مشروعية قانونية[2]. لذلك، تستدعي الحاجة هنا لعقد توضيح الفرق بين التدخل الخارجي، والتدخل الدولي المرتبط بالأبعاد الانسانية، والتي قد تعطي مشروعية للعديد من الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للكثير من دول العالم.

2.2 مبررات التدخل الخارجي ما بين مبدأ سيادة الدولة والحالات الانسانية

تُبرر بعض النخب السياسية والقانونية تدخلات بعض الدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى بأنه قد يحمل وجهاً إنسانياً بشكلٍ كاملٍ، أو إنقاذٍ لمسار التحول الديمقراطي في هذه الدول، وتمكين التغيير السياسي فيها، والذي يحمل التدخل هنا؛ وجهاً سياسياً بشكلٍ كامل. وهو توجهٌ ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لنظام القطبية الثنائية الذي ساد العالم آنذاك، والتغيير الذي طرأ على القواعد القانونية

[1] البدري، عمار سعدون، " التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية " مرجع سابق، ص 85.

[2] محمود، عبد الله، " التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد "، مرجع سابق، ص 4.

الدولية والعالمية، بحيث أرادت الدول الكبرى بأن يتماشى هذا التغيير مع مصالحها الوطنية والخاصة، علماً بأن المواثيق الدولية والأممية، والتي ترعاها الأمم المتحدة قد نصت وأكدت على مبدأ سيادة الدولة، وعدم تدخل الدول في شؤون بعضها بعضاً.[1]

يتخذ مفهوم التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية، العديد من الصور والمفاهيم، كمفهوم الوساطة مثلاً، والتي يعرف من خلالها هذا التدخل بأنه: التدخل لحل خلافاتٍ بين دولتين، أو بين الدول وجهات أخرى داخلها، عبر الوصول لاتفاقٍ ترعاه هذه الدولة المتدخلة، بحيث تُسير شؤون الدولة المستهدفة ريثما ينضج هذا الاتفاق، ويدخل حيز التنفيذ[2]. وهو تدخلٌ يرعاه القانون الدولي، وتحدده المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية بين الدول، بحيث يحمل هذا المفهوم وجهاً ايجابياً للتدخل الدولي المرتكز على الاعتبارات الانسانية، وحماية حقوق الافراد والجماعات في الدولة المستهدفة.

وفي هذا المضمار، يعرف التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية بأنه تدخلٌ في نطاق الاختصاص المطلق لدولة أخرى لمساعدتها في حل شؤونها الخاصة، أو القيام عوضاً عنها بذلك، أو إجبارها على اتخاذ حل لقرارٍ معينٍ يتم فرضه عليها. وهنا قد يكون التدخل الانساني بالقوة والاجبار، أو قد يكون بشكلٍ سياسي ودبلوماسي، لكن نتاجه يحمل الجانب الانساني والايجابي[3]. بحيث يكون ضمن المواثيق الدولية، وترعاه المؤسسات الأممية، ويحتكم التدخل فيه للقانون الدولي، والبيئة القانونية للعلاقات الدولية بين الدول.

تنظر العديد من دول العالم، خاصةً الدول ذات النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي، إلى التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية بأنه الضمانة الرئيسية لحماية حقوق الافراد والجماعات في الدول المستهدفة، غير أن هذه الدول قد استغلت هذا التدخل الانساني واستترت خلفه لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى بحثاً عن تحقيق مصالحها الخاصة، والشواهد الدولية والعالمية كثيرة في هذا الشأن،

---

[1] السود، خالد محمد، " التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة) "، مرجع سابق، ص 15.

[2] محمود، عبد الله، " التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد "، مرجع سابق، ص 10.

[3] السيد، سامح عبد القوي، *التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012م، ص 23.

كالتدخل الامريكي في كثيرٍ من دول العالم تحت الغطاء الإنساني، وتحقيق التحول الديمقراطي، وتمكين التغيير السياسي في الدول المستهدفة.[1]

وبذلك، يمكن الإشارة إلى التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية بأنه: عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية، سواء كانت دولة أو منظمة أو مجموعة دول، مستخدمة لذلك الادوات والوسائل والاساليب العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والمعلوماتية والتقنية، بهدف إحداث تغيير جزئي او كلي في البنية السلطوية للدولة المستهدفة، أو تحويل نزاعٍ داخليٍّ ما لصالح الدولة المستهدفة أو ضدها، أو اجبارها على موقفٍ ما، أو الزامها بالابتعاد عنه[2]. بحيث تكون النيات الظاهرة إنسانية بحتة، وترمي إلى حفظ حقوق الافراد والجماعات في الدولة المستهدفة.

2.3 الاتجاهات المفاهيمية للتدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية

نتيجةً لتعدد المشارب السياسية والقانونية الرامية لتفسير التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية، فيمكن تحديد عدة اتجاهات لضبط مفهوم التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية. تتمثل أولى هذه الاتجاهات بالمفهوم الواسع للتدخل الدولي، والذي يُشير إلى أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها، لكنه تدخلٌ يرمي لصون الحقوق الانسانية للأفراد والجامعات في الدولة المستهدفة، بحيث يأتي كوساطة أو لتقريب وجهات النظر أو ما شابه ذلك، وحتى وإن تم استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف هذا التدخل.[3]

وحتى وإن كان هدف هذا التدخل حماية الحقوق الانسانية في الدولة المستهدفة، ومهما حاول المشرعون والسياسيون الداعمون لهذا الاتجاه التخفيف من حدة هذا التدخل، فإنه يبقى سلوكاً تقوم به الدول المتفوقة

---

[1] الرحباني، ليلى، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبديل، مرجع سابق، ص 25. أنظر أيضاً: بن مرار، جمال، " التدخل الإنساني وإشكالية السيادة "، الجزائر: *مجلة الطريق للعلوم الاجتماعية والتربوية*، ع: 7(1)، 2020م، ص 339.

[2] المرجع السابق.

[3] محمود، عبد الله، " التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد "، مرجع سابق، ص 10.

وذات الثقل السياسي والعسكري العالمي. كما أنه يشمل كل أنماط سلوك السياسة الخارجية، أي أنه استخدام محسوب ومدروس من قبل الدولة المُتدخلة، وتوظف لأجله العديد من الادوات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لتحقيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة.

أما ثاني هذه التوجهات، فهي التي تحصر التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية بمفهوم ضيق يشتمل فقط على التدخل العسكري، بحيث يُشير هذا المفهوم إلى: سلوك متسم بالعنف، لكنه مشروع لأهدافه الرامية إلى تحقيق العدالة. ومعيار العدالة هنا أن يتوفق هذا السلوك العنيف بتحقيق العدالة، والتي تتمثل بحماية الحقوق الإنسانية في الدولة المستهدفة. كالتدخل لإسقاط نظام ديكتاتوري، أو منع قمع الشعب من نظام سياسي ما، أو الحيلولة دون إنفاذ قرار سياسي أو عسكري أو اقتصادي للدولة المستهدفة، وما شابه ذلك.[1]

يعطي هذا التوجه صفة شرعية لاستخدام القوة والعنف لاعتباراتٍ إنسانية، لكنه وفي الوقت نفسه، يُثقل من كاهل الدولة المستهدفة، ويعطل الكثير من مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويدخلها في فوضى الفراغ السياسي والحكومي، وغيرها من الآثار الأخرى.

أما ثالث هذه التوجهات، فيتمثل في التوجه الرافض للتدخل الدولي لأي اعتباراتٍ إنسانية وغير إنسانية. بحيث يتضمن هذا المفهوم: العلاقة الوثيقة بين التدخل الدولي والسيادة الوطنية لدولةٍ ما، وهو بذلك مخالف للمواثيق والاعراف الدولية، بحيث يوحي مصطلح (التدخل) إلى عدم المشروعية، وبذلك يكون مفهوم التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانيةٍ واسع المعاني، وصعب الضبط والاختزال.[2]

يرفض هذا التوجه التدخل في شؤون الدول الأخرى، خاصة من الدول ذات النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي، وصاحبة التاريخ الاستعماري، والتي تدعم التوجهات الواسعة في تبريرها للتدخل الدولي.

---

[1] محمود، عبد الله، " التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد "، مرجع سابق، ص 14.

[2] المرجع السابق، ص 16. أنظر أيضاً: هنداوي، حسام، *التدخل الدولي الإنساني، دارسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي*، القاهرة: دار النهضة العربية، 1997م، ص 6 – 7.

يرى هذا التوجه أن هنالك العديد من الطرق لتقويم سلوك الدول، وأن المهم هو الحفاظ على سيادتها الوطنية والقومية، واحترام مشروعيتها الدولية، بحيث يكون العمل معها وفقاً للمواثيق الدولية، والاعراف الأممية، والسياسات الدولية الواضحة والصريحة.

أما رابع هذه التوجهات الخاصة بمفهوم التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانية، فيتمثل بالتوجه التوافقي أو التوفيقي، يعني هذا التوجه: التدخل القائم على الإرادة، أي أن تطلب الدولة المستهدفة مساعدة وتدخل دولة ما وفقاً لإرادتها، بحيث يكون التدخل بأي وسيلة ممكنة، حتى وإن كان عسكرياً، ومهما ترتب عليه من نتائج وآثار.[1]

ومهما تعددت صور وتوجهات ومفاهيم التدخل الدولي لاعتباراتٍ إنسانيةٍ وغير إنسانية؛ فإن التدخل الدولي، أو التدخل الخارجي، أو التدخل الاجنبي، يحمل، وبصورةٍ أو أخرى، وبآلياتٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، أهدافاً غير معلنةً للدول المُتدخلة. فلا يوجد تدخل دولي دون اهداف خفية، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وحتى وإن تم إضفاء الطابع الإنساني على هذا التدخل، خاصةً وأن آثاره على الدولة المستهدفة قويةٌ، والنماذج على ذلك كثيرة، كالسودان والعراق والصومال وليبيا وغيرها الكثير من الدول الأفريقية، والتي أثقلتها سياسات التدخلات الدولية والخارجية والأجنبية.

عربياً، فقد تعددت اشكال التدخل الخارجي في البلدان العربية، خاصةً إبان وخلال وبعد ثورات الربيع العربي، والتي هدفت إلى التحكم بمآلات ونتائج الثورات، أو تلك التي هدفت صراحة لحماية نظم سياسية كالبحرين، أو التي أخذت الشكل العسكري الصريح مثل ليبيا وسوريا، أو التحكم في مختلف جوانب ونتاجات هذه الثورات، واعادتها لمربعها الأول، أي المربع الذي خرجت ضده هذه الثورات، كما هو الحال في ثورة السودان عام 2018م.

---

[1] محمود، عبد الله، " التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد "، مرجع سابق، ص 18. أنظر أيضاً: عماد، جاد، "*التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية* "، القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية، 2000م، ص 145 – 147.

2.4 التغيير السياسي: المفهوم والماهية

عامةً، يحمل التغيير مفهوم عدم الثبات، والانتقال من وضعٍ إلى آخر، سواء كان هذا الانتقال إيجابياً أو سلبياً. ويعكس التغيير، وفي إطاره العام والمجرد، حالة عدم الاجماع على نقطة ما، والحاجة إلى التطور والانتقال لوضعٍ أكثر إيجابية[1]. لذلك، يرتبط التغيير في كثيرٍ من السياقات والحقول، كالسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية وغيرها، والتي تحاول عكس حركة المجتمع فيها، أو إظهار نتاج السعي نحو البحث عن الأوضاع الإيجابية.

فيما يتعلق بالحقل السياسي، فيقصد بالتغيير السياسي: مجموع التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في مجتمعٍ ما، أو حركة العمليات السياسية والتفاعلات بين قوى المجتمع وتغيير الأهداف، بما يتضمن ذلك التأثير على كل مراكز القوى في المجتمع، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[2]. ومع أن هذا المفهوم للتغيير السياسي واسع وفضفاض، إلا أنه يعكس حركة التحولات والتغييرات التي تصيب البنى السياسية والاجتماعية لمجتمعٍ ما، وتدفعه نحو الانتقال لمرحلةٍ ما، وإعادة توزيع عناصر القوة فيه.

يرى الكثير من الساسة وأصحاب الرأي وعلماء الاجتماع أن التغيير السياسي حتمية تاريخية، لكنه يتفاوت، وبالنسبة للمجتمعات والدول، بآليات حدوثه واسبابه ونتائجه. لذا، يعرف التغيير السياسي بأنه، حصول دولة ما أو مجتمعٍ ما على قوة جديدة قادرة على إحداث تغييرات مرتبطة بهيكلها السياسي،

---

[1] أنظر: معجم المعاني، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/BRCGp .

[2] الشوبكي، بلال، "*التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركة حماس نموذجاً"*"، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007م، ص 36. أنظر أيضاً: مقلد، صبري، ربيع، محمود، *موسوعة العلوم السياسية*، الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1994، ص 47.

وبنائها الاجتماعي[1]. كما ويعرف أيضاً، وفي هذا السياق، بأنه: مفهوم مصاحب للثورة، ويتمثل مجموعة أحداث نوعية وكيفية عميقة في الدولة شريطة أن تكون نتائجها حاسمة[2].

يُشار أيضاً، إلى مفهوم التغيير السياسي بأنه: التحول الشمولي والواسع، والانتقال من حالةٍ سياسيةٍ إلى أخرى، بحيث يكون (سلمياً)، ويستدل عليه بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أو قد يكون (غير سلمي)، أي ثوري وربما دموي[3]. وهو بذلك، وفي حال كونه سلمياً، يكون مرادفاً لمفهوم إعادة توزيع المؤثرات السياسية في مجتمعٍ ما، عبر القيام بسلسلةٍ من الإصلاحات في نظم الدولة، ودستورها، وقواها الاجتماعية والسياسية. وخلاف ذلك، فقد يكون هذا التغيير ثورياً وقائماً على القوة المباشرة أو عناصر القوة غير المباشرة.

2.5 الاتجاهات الايدولوجية للتغيير السياسي

شهد مصطلح التغيير السياسي، حراكاً مفاهيمياً بين جموع السياسيين وعلماء الاجتماع وصناع الرأي، حيث تم تقسيم مفهوم التغيير السياسي وفقاً لاتجاهين:

1. الاتجاه الليبرالي: ويرى القائمون على هذا الاتجاه بأن التغيير السياسي يجب أن ينطلق من مسارٍ وحيدٍ قائمٍ على الديمقراطية، كما جرى في عديدٍ من الدول الأوروبية. وذلك من خلال اتساع مركزية السلطة السياسية والمدنية، والتمايز والتخصص للأبنية والوظائف السياسية، والمشاركة المجتمعية المتزايدة والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية[4].

---

[1] عدنني، إكرام، *"التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي"*، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2021م، ص3-4.

[2] المرجع السابق، ص 3.

[3] معو، زين العابدين، " الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع "، الجزائر: *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع: 6، 2014م، ص 110.

[4] عدنني، إكرام، " التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي "، مرجع سابق، ص 3 – 4.

2. الاتجاه الماركسي: وينطلق هذا الاتجاه والمفهوم من المرجعيات الماركسية القائمة على الصراع الطبقي المؤدي إلى الثورة في مجتمعٍ ما. فالتغيير هنا، ووفقاً للتوجهات الماركسية، يصيب الإنسان قبل البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة.[1]

جدير ذكره في هذا الشأن، بأن هذه الاتجاهات والتوجهات تنطبق أيضاً على عمليات التحديث السياسي، والتي تتشابه وتتقاطع مع عمليات التغيير السياسي في مجتمعٍ ما، والتي تلتقي عند حتمية وضرورة إحداث الانتقال الايجابي، وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولةٍ ما.

تنظر بعض النخب السياسية والاجتماعية إلى مفهوم التغيير السياسي من زاوية التحديث السياسي. إذ يرى أستاذ العلوم السياسية والعلوم الدولية بجامعة هارفارد (كارل دويتش) أنه ولفهم ودراسة التغيير والتحديث السياسي في المجتمعات؛ فلا بد من معرفة مصادر هذا التغيير، سواء كانت داخلية أو خارجية، أو نتيجةً لصراعٍ، أو مؤثرْ خارجيٍّ، أو تأثرٍ بثقافةٍ ما. كما أن التغيير، ووفقاً لدويتش قد يكون تدريجياً أو سريعاً أو بطيئاً، وما يحدد ذلك هو القوى داخل المجتمعات، والتغيير والمتغيرات في القيم والسلوك والاتجاهات التي تؤثر على هذا التغيير.[2]

وفي الجانب الآخر، فيربط بعض الساسة وذوي الاختصاص بحركات التغيير والتحديث في المجتمعات مفهوم التغيير السياسي بعوامل الإنتاج، والتي ترتكز على العناصر التكنولوجية والتقنية، وعلوم التصنيع والطاقة، تماماً كما يحدث حين ربط التغيير السياسي بالعوامل الاجتماعية، والابعاد الايدولوجية، ومراحل التطور والاضطراب السياسي والاجتماعي لمجتمعٍ ما، وتوزيع مراكز القوى والسلطة والنفوذ في دولةٍ ما.[3]

---

[1] عدنني، إكرام، " التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي "، مرجع سابق، ص 4.

[2] أنظر: موقع الموسوعة السياسية على الانترنت، " التغيير السياسي – Political Change "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/nXBQ4 .

[3] المرجع السابق.

في الشأن عينه، فيكمن تعريف التغيير السياسي أيضاً بأنه: الاستجابة للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية المتعددة والمختلفة، والتي تتشكل نتيجةً لحالة الاحتقان الداخلي والحركات الاجتماعية في مجتمعٍ ما، أو نتيجةً لسلسلة من الازمات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولةٍ ما، والتي قد تتشكل بفعل عوامل داخلية نابعة من النظام السياسي في هذه الدولة، أو نتيجةٍ لفواعل وعوامل خارجية واجنبية تؤثر على هذه الدولة ومن الأمثلة على ذلك؛ ما جرى في العديد من الأقطار العربية من ثوراتٍ منذ العام 2010م، والتي اطلق عليها بعض الساسة والمفكرين (نظرية الدومينو)، والتي تشير إلى تتابع عمليات التغيير السياسي والتحديث السياسي في الدول العربية نتيجةَ اندلاع الثورات فيها كاستجابةٍ لحركة المجتمعات وما تحتويه من احتقانٍ سياسيٍّ ومجتمعي.[1]

يُعرف التغيير السياسي أيضاً بأنه: التبديل في حالة نظم العلاقات الاجتماعية وما يحدث خلال ذلك من تبديلات. وقد يحدث هذا التبديل بشكلٍ مفاجئ، أو بشكلٍ تدريجي، وقد يكون عنيفاً وقد يكون خلاف ذلك[2]. وبهذا، يكون التغيير السياسي في القوام الاجتماعي للمجتمع والدولة على حدٍ سواء، بحيث ينتج عنه تبديلاتٌ في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، سواء نحو الأفضل، وهو الهدف الرئيس الذي يقوم لأجله التغيير، او خلافاً لذلك، بحيث تتردى الأوضاع العامة في المجتمع، نتيجةً للدخلات الخارجية مثلاً، أو سوء إدارة مشهد التغيير السياسي في البلاد عامة.

يُنظر للتغيير السياسي أيضاً على أنه: تبديل يتعلق بمصلحة شعب ما، ويمس عوامل متعددة في الدولة، كطبيعة النظام، وقوة وحجم المصالح التي يمثلها، والاوضاع العامة للدولة والمجتمع، وطبيعة وإمكانات القوى السياسية والاجتماعية المتصدية لخيار التغيير، والوضع الإقليمي والدولي للدولة، وغيرها من

[1] عدنني، إكرام، " التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي "، مرجع سابق، ص 5 –6.

[2] مكي، دينا، " *امكانية التغيير السياسي في الدول العربية–العراق انموذجاً* "، بغداد: جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015م، ص 183.

العوامل التي تتعلق بهذه الدولة[1]. مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التغيير والتبديل يكون بوسائل العنف أو بوسائل سلمية. فهناك من يرى، ومن النخب السياسية والمثقفة، بأن التغيير القائم على العنف أسرع ونتائج تحقيقه سريعة، فيما يرى بعضهم بأن الوسائل السلمية للتغيير السياسي صعبة وطويلة التحقيق، وتحتاج إلى إجادة أساليب متنوعة من النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضد السلطة أو نظام الحكم في دولة ما[2].

يربط الكثير من علماء السياسة والاجتماع مفهوم التغيير السياسي بعلم الاجتماع السياسي، كونه العلم الذي يُفسر حركة المجتمع والتفاعلات فيما بين مكوناته. لذلك يكون للحركات الاجتماعية في الدولة تأثيرها الكبير في ضبط وتحديد مفهوم التغيير السياسي ونتائجه وادواته.[3]وبناء على ذلك، فإن تحديد الفاعليين السياسيين والاجتماعيين في المشهد العام للتغيير السياسي، ووفقاً لعلم الاجتماع السياسي، يسهم بشكلٍ كبير في ضبط وتحديد مفهوم التغيير السياسي، والذي يحصره بنوعين من التغيير السياسي وهما:

- التغيير السياسي العميق والشامل: وهو التغيير الذي يمتد ليشمل جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والقانونية والدينية. وهو يستهدف، بشكلٍ أساسيٍّ، النظم الشمولية والديكتاتورية، والتي من الصعب تغييرها، سياسياً واجتماعياً، بالوسائل السلمية، مع ضرورة الإشارة إلى أن تغيير القيادة في الدولة خطوة أولية، لكنها ليست الخطوة النهائية، بل يتبعها مزيدٌ من الخطوات التي تؤدي إلى تعميق هذا التغيير.[4]

- التغيير السياسي الجزئي والمحدود: وهو التغيير الذي يمس جانباً من الوضع العام في مجتمع أو دولةٍ ما، وتترك الجوانب الأخرى. كالتغيير الاقتصادي أو الأمني أو العسكري أو الاجتماعي أو

---

[1] عبد الرحيم، فوزي، " التغيير السياسي بين الخيار السلمي والعنف "، موقع صحيفة العالم الجديد على الانترنت، 2021/6/16م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/uF8jR .

[2] المرجع السابق.

[3] أنظر: موقع الموسوعة السياسية على الانترنت، " التغيير السياسي –Political Change "، مرجع سابق.

[4] موسى، ريم، " *مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية* "، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، مجلة المعهد المصري، (م: 3، ع: 12)، 2018م، ص 90.

الدستوري والقانوني. وهي أقرب إلى الإصلاحات منها للتغيير، بحيث تبقى الجوانب الأخرى كما هي دون المساس بها، نظراً لعدم حاجتها للتغيير أو التبديل.[1]

يمكن القول هنا بأن التغيير السياسي عبارة عن تبديل يسري في مختلف ارجاء وأركان وبنى الدولة والمجتمع، ويكون الهدف منه إحداثَ تحول، جذري، كلي، أوجزئي، في هذه البنى، ويكون مقصده إيجابياً. وقد يكون بالعنف أو القوة، وقد يكون بالطرق أو الوسائل السلمية والديمقراطية. والتغيير مسعاه التحديث وتبديل الأحوال نحو الأفضل، ويشمل في طياته جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية والقانونية والدستورية أيضاً. هو ضرورة أخلاقية وسياسية، تحتاجه جميع المجتمعات، بشكلٍ أو بأخر، كون أن التغيير، وفي مقصده، عملية مستمرة ومتطورة، تمس جميع اركان وعناصر المجتمع، وقواه السياسية والاجتماعية والسلطوية.

2.6 العوامل الدافعة لحدوث التغيير السياسي

ثمة عوامل متعددة تدفع بالمجتمع والدولة نحو التغيير السياسي، فقد يكون أحد هذه العوامل كافياً لحدوث التغيير السياسي، أو قد تلتقي عدة عوامل لحدوثه. وأهم هذه العوامل هي[2]:

- حركة المجتمع والمتمثلة بمطالبة الشارع للتغيير السياسي، وتصاعد حدة الآراء المطالبة بذلك، ومطالبات القوى السياسية والمدنية والحزبية وجماعات الضغط في الدولة.
- التغييرات السياسية والاجتماعية التي تحدث في بنية الاحزاب في الدولة، والتي تدفع بها نحو المطالبة بالتغيير السياسي، وعلى الخصوص إذا ما امتلكت هذه الاحزاب عناصر القوة والنفوذ.
- تداول السلطات والتحولات الديمقراطية، والتي تؤدي إلى توزيع عناصر السلطة والقوة في المجتمع، عبر الطرق والوسائل السلمية والديمقراطية.

[1] موسى، ريم، " مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية "، مرجع سابق، ص 90.

[2] معو، زين العابدين، " الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع "، مرجع سابق، ص 110 – 111.

- الضغوط الخارجية، والتدخلات الاجنبية والتي تؤثر على بنية النظام السياسي، وتدفع بالكثير من عناصر المجتمع للمطالبة بالتغيير السياسي، سواء بالطرق السلمية، أو بوسائل أخرى.
- التحولات الخارجية والتغييرات التي تحدث في طبيعة النظام الدولي، والتي تؤثر على طبيعة النظم الداخلية للدول والمجتمعات، وتدفع بها نحو تبني سياسات داخلية وخارجية متوافقة أو متعارضة مع طبيعة النظام الدولي، والتي تولد ضغطاً نحو حدوث التغيير السياسي في الدولة.

وفي هذا الصدد، يرى أستاذ العلوم السياسية الامريكي – الكندي (ديفيد استون) بأن عمليات التغيير السياسي والاجتماعي تأخذ طابعاً ديناميكياً، أي له مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة يمكن من خلالها تقييم نتاج هذا التغيير. فالمدخلات هنا تتمثل في الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى الحركة والتبديل، كالتأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث ينتج هذا التأثير بفعل عوامل داخل الدول، أو عوامل خارجها.[1]

أما مخرجات هذا التغيير، فتتمثل في استجابة النظام السياسي القائمة للمطالب الفعلية أو المتوقعة لهذا التغيير. أي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي، وإعادة توزيعه وفقاً لمدخلات هذا التغيير. أما التغذية الراجعة فتتمثل في قياس نتاج هذا التغيير، ومدى تقبله سواء من النظام أو المجتمع، مع امكانية تصحيح مساره بما يخدم عملية التغيير ككل، ودون انتقاص من أحد اركانه ومطالبه، خاصةً إذا كانت مشروعة وقابلة للتحقق.[2]

وبالتالي، فإن للتغيير السياسي أسباباً ونتائج وآثاراً مختلفة تمس الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة والمجتمع على حدٍ سواء. فالتغيير السياسي يطرح آثاراً تختلف في حدة مداها وعمقها وفقاً لحدة التغيير وسرعته ومدى قوته وعمقه، ومرد ذلك كله يعود إلى وحدة وعضوية

[1] عدنني، إكرام، " التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي "، مرجع سابق، ص 5 –6.
[2] المرجع السابق، ص 5 –6.

المجتمع، والذي يتألف من عناصر مترابطة يتأثر فيها كل جزء بهذا التغيير، ومهما كان شكله ونتاجه، والذي يؤثر بدوره على باقي اجزاء المجتمع، عناصر الدولة واركانها برمتها.[1]

وبذلك، ووفقاً لهذه العوامل، فإنه يمكن اعتبار حركة التغيير السياسي، وفي أي مجتمعٍ، حركةً مستمرة في المشهد السياسي والاجتماعي، وتؤثر على القوام العام للدولة، وبناها السلطوية أيضاً. إضافةً لتضمنها عوامل داخلية وأخرى خارجية مترابطة ومتداخلة، وقد تكون بوسائل سلمية، كما قد تكون بوسائل عنيفة، وهو شأن يحدده مسار التغيير في المجتمع، ومدى تقبل النظام السياسي القائم لعمليات وحركات وتحركات هذا التغيير.

إن للتغيير السياسي ضرورةً وموقفاً قيمياً في أي مجتمع، وهو الضمانة الوحيدة للانتقال نحو عمليات التحول الديمقراطي، والرفاه الاجتماعي، والتوزيع الامثل للسلطة، والوصول إلى العدالة الاجتماعية. كما أن عدم الاستجابة له، ومن قبل الانظمة السياسية، قد يكلف الدولة نزيفاً في مواردها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وسبباً للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

2.7 العلاقة ما بين التدخل الخارجي والتغيير السياسي

ثمة علاقة ما بين التدخل الخارجي والتغيير السياسي، بحيث تكون هذه العلاقة سببية أو موجهة. تنطلق هذه العلاقة من الدافع الذي تدخل فيه دولة ما في أخرى لإجراء تغيير سياسي موات لأهدافها وغاياتها وطموحاتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، سواء بالقوة العسكرية أو بالوسائل والأدوات الناعمة. وهو توجه قادته الولايات المتحدة الامريكية، وطبقته في كثيرٍ من دول العالم، كالعراق وفيتنام والصومال والسودان وغيرها. إضافةً لتبنيه وتطبيقه من القوة الغربية ذات التاريخ الاستعماري، كما فعلت وتفعل فرنسا في عددٍ من الدول الأفريقية.

[1] ياسين، عمار، مهدي، عبير، " العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية "، *مجلة الدراسات الدولية*، ع: 58، 2014م، ص 81 – 82.

وبرغمِ أن الكثير من الدول ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتتمسك بالمبدأ الـدولي الـداعم لعـدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والذي يتحقق من خلاله السلام الدولي، وبخاصة للدول الصغيرة التي تُعاني من سياسات الهيمنة الدولية للقوى الكبرى. وبـرغم إقـرار المنظومـات الدوليـة والحقوقية والاممية لضرورة احترام سيادة الدولة، واحترام خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكيفية إدارتها لمواردها الطبيعية والبشرية؛ إلا أن ذلك لم يمنع الكثير من الدول من التدخل في شـؤون الدول الأخرى، وبخاصة تلك التي تعاني من ويلات الفقر والعَوز الاقتصـادي والاجتمـاعي، وحاجـة منظومتها السياسية للتحديث السياسي والتحول والديمقراطي.[1]

ومع أن التداخلات الدولية ما بين دول العالم قد تصاعد في الآونة الأخيرة، نتيجـةً للإقبـال البشـري الرهيب على وسائل المعلوماتية، والتشارك في المصالح والموارد الطبيعية، والتنظـيم الـدولي الـداعم للتشبيك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما بين دول العالم، والتي دفعت بها للتضحية عن جزءٍ مـن سيادتها الوطنية، وهويتها الثقافية؛ إلا أن ذلك لا يعطي للدول الكبرى المبرر للتدخل في شؤون الـدول الأخرى، وإرغامها على إجراء التغيير السياسي المناسب لأهدافها.[2]

تبرز العلاقة ما بين التدخل الخارجي والتغيير السياسي في الوجه والجانب السياسي الداعي لهذا التدخل، وليس في الجانب الإنساني الذي تتسلح به بعض الدول المتدخلة في شؤون الدول الأخرى، وبخاصة إذا لم تطلب الدولة المستهدفة أي مساعدةٍ خارجية. فمثلاً، التدخلات الخارجية القائمة على تقديم المساعدات الإنسانية، وتقديم العون المدني، وحماية حقوق الانسان، وغيرها من اشكال التدخل الخارجي تبقى ضمن إطار التعاون الدولي الإنساني، إلا أذا حمل هذا التعاون أطماعاً سياسيةً واقتصاديةً وامنيةً يرمـي مـن

---

[1] جيماوي، نبيلة، " ابعاد التدخل الدولي وآثارها على قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني "، الجزائر: *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ع: 7، 2018م، ص 374. انظر أيضاً: سعد الله، عمر، *حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقـة والمسـتجدات القانونية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م، ص 112 – 115.

[2] جيماوي، نبيلة، " ابعاد التدخل الدولي وآثارها على قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني "، مرجع سابق، ص 375.

وراء ذلك التدخل في شؤون الدولة، والعبث بقوامها السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والحكومي، وتوظيفه لخدمة مصالحها الخاصة.[1]

تمنح المنظومة القانونية الدولية، والتي تُقرها المواثيق الدولية والاممية، ويرعاها النظام الدولي العالمي، الإذن والغطاء القانوني لبعض الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وذلك بذريعة حماية الديمقراطية وحقوق الانسان وما شابه ذلك. وهي حالات قد تتوافر في بعض دول العالم، لكن إشكالية تطبيقها قد يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة المستهدفة. لذلك، انقسمت الآراء القانونية والسياسية المفسرة لهذه التدخلات، بين مؤيدٍ ومعارض، وذلك وفقاً للكثير من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، والتي تتعلق بسيادة الدولة المستهدفة، وآليات حدوث التغيير السياسي، وانعكاسات هذا التغيير فيها على التحديث السياسي والتحول الديمقراطي والرفاه الاجتماعي.[2]

يمكن تفسير المقصد من ذلك، بأن التدخل الخارجي قد يكون سبباً للتغيير السياسي، وقد يُمنح لدولةٍ ما بغطاءٍ دوليٍّ وأمميٍّ تحميه المواثيق الدولية، ويرعاه النظام الدولي العالمي. وهو توجه قادته وتقوده الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية، بحيث تتوافر لها المبررات التي تدفع بها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك لعدم توافق نظامها السياسي والإيديولوجي مع النظام الأمريكي، والمنظومة الرأسمالية والليبرالية، لتبدأ، هنا، سلسلة التدخلات الخارجية بأدوات واشكال مختلفة، ما بين السياسي والاقتصادي ووصولاً للتدخل العسكري والأمني.

توصف التأثيرات والانعكاسات التي يتركها التدخل الخارجي على الدول المستهدفة، والتي تقوم بها الدول لأجل إحداث تغيير سياسي في دولة ما؛ بالعدوان. لذلك، فإن أي تستر على التدخلات الخارجية في الدول، وتبريرها إنسانياً أو اخلاقياً، فإنها تصنف على انها عدوان. فالتدخل لإحداث تغيير سياسي، وباستخدام القوة العسكرية مرده التوصيفي يعود للتدخل الخارجي، حتى وإن بررته الابعاد الانسانية

[1] مفتاح، غيث، *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية*، ط 1، القاهرة: دار قباء الحديثة، 2008م، ص 123 – 124.

[2] رواء، زكي، *الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح*، ط 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص 23 – 25.

والاخلاقية، ومنحته الامم المتحدة والمنظمات الدولية الغطاء القانوني والشرعي، وهيأت له كافة المصوغات والمشروعية السياسية والقانونية.[1]

تتعدد صور التدخل الخارجي في كثيرٍ من دول العالم، فهو شأن بات معهوداً للعديد من الاعتبارات. حيث تسمح الدول الكبرى ذات النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي الكبير بالتدخل في شؤون الغير، وذلك لضمان وصول القوى المعتدلة واستبعاد قوى التطرف والتشدد من الحكم كما تدعي، وهي ادعاءات تأخذ الطابع الأيديولوجي السياسي والعقائدي للحفاظ على المصالح والمنافع والمكاسب التي تطلع لها الدول الكبرى. فحتى المساعدات الاقتصادية والعسكرية والامنية التي تقدمها الدول الكبرى للدول الأقل شأناً منها، تدخل ضمن دائرة التدخلات، ذلك لأنها تأخذ الحيز الأكبر في القدرة على التأثير السياسي والاقتصادي والأيدلوجية على الدول المستهدفة.[2]

قد يدعي البعض بأن العديد من الدول في هذا العالم بحاجةٍ لتدخلات القوى الكبرى فيها، وذلك لما تحتويه من أزماتٍ سياسية واقتصاديةٍ واجتماعية. لكن تدخل هذه الدول يحمل شعار اطار المساعدة، وهي فعليا للحفاظ على موطئ قدم، سياسي أو عسكري أو اقتصادي، لها في تلك الدول. كما أن استقرار هذه الدول، سواء قبل التغيير أو بعده، يكون مشروطاً بقبول الأنظمة السياسية الجديدة للتعهدات مع القوى الخارجية، وبقائها مهيمنة على المشهد العام في الدول المستهدفة.[3]

يُدرك الناظر في المسار التدخلي، الخارجي والاجنبي، للدول الكبرى في العالم، خاصةً الولايات المتحدة الامريكية، أن هذه الدول لا تعطي اهتماماً كبيراً لقضايا التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في الدول المستهدفة، بل تبحث عن تمكين أي نظامٍ سياسي، حتى وإن كان شمولياً، يحقق لها الاستقرار في توطيد

---

[1] يونس، عبد المنعم، *استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية*، الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص 404 – 405.

[2] مراد، نسرين، " التدخلات الخارجية والتغيير السياسي العربي "، موقع صحيفة البيان الاماراتية على الانترنت، 2013/11/19م، الرابط الالكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-11-19-1.2002242 .

[3] المرجع السابق.

نفوذها في هذه الدولة، وتحقيق مصالحها الخاصة، وأن أي إشكالية في هذه العلاقة النفعية يعني تعرض الدولة لعدم الاستقرار. فالدول الكبرى غير معنية بالتغيير السياسي في هذه الدول بقدر اهتمامها بالهيمنة عليها، وسلبها لمواردها ومقدرتها.[1]

ثمة ضبابية تجعل من التدخل الخارجي وأثره في التغيير السياسي مبهمةً أو غير واضحة، وهي دور البيئة الدولية والنظام الدولي العالمي والتشابكات فيما بين الدول. فقد تمنح هذه البيئة التسهيلات لإحداث تحول ديمقراطي ما، وتغيير سياسي في دولة ما، وقد تعيق هذه البيئة هذا المسار السياسي في دولةٍ ما. وهو شأن يحدده رؤية وإدراك الفاعلين الدوليين في الساحة الدولية لمسائل التغيير السياسي الذي سيحدث نتيجة عمليات التحول الديمقراطي في الدولة المستهدفة، وأثر ذلك على مصالحها وبرامجها وقواها في هذه الدولة.[2]

تنطوي الكثير من ازمات الدول الناشئة في هذا العالم، والتي تخضع لهيمنة الدول الكبرى، على كثيرٍ من مشاهد التدخل الخارجي فيها. وهي تدخلات تتعرض لها سلطاتها المركزية، والتي تؤثر بدورها على مجتمعاتها. فبين الحين والآخر، تنادي الدول الكبرى بضرورة محاربة الفساد، وتعزيز الديمقراطية، وتمكين التحديث السياسي والحكم الرشيد في هذه الدول، وتربط ذلك بمسار المساعد العسكرية والامنية والاقتصادية، لكنها وفي الوقت نفسه، هي من تصنع مشكلات وأزمات هذه الدول، وتجعلها عرضةً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي، والشواهد على ذلك كثيرة، خاصةً في البيئة العربية، والتي ما زالت تتعرض لمزيدٍ من التدخلات الخارجية، والتي تؤثر بدورها على نتاجات مسار التغيير السياسي فيها.

---

[1] سيف، احمد، " إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/24م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/lTK6D .

[2] المرجع السابق.

2.8 اشكاليات التغيير السياسي في السودان

لم تخلو الساحة السودانية، ومنذ حصول السودان على استقلاله في خمسينيات القرن الماضي، من الاحداث السياسية المطالبة بضرورة التغيير والتحديث السياسي والدمقرطة في السودان، واتمام مسارات التحول الديمقراطي فيه. فبين الانقلابات والثورات، تلخص المشهد السياسي الرامي للتغيير في السودان، والذي واجه الكثير من المعيقات الداخلية الخاصة بالبيئة الداخلية السودانية، وأخرى خارجية، تمثلت بالعديد من صور التدخل الخارجي، والتي تراوحت بين الادوات والوسائل الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والقانونية.

وبشكلٍ عام، ثمة مشكلاتٍ سياسيةٍ واقتصادية واجتماعية وفكرية وقانونية واجهتها غالبية الدول الافريقية بعد الخلاص من الاستعمار، كالسودان مثلاً، والتي واجهت الافتقار إلى الحكم الديمقراطي والتشاركي، وانعدام الأمن، وضياع العدالة والمساواة أمام القانون، والأمية وغيرها من المشكلات، باعتبارها أهم العوائق التي تعترض مسارات التحول الديمقراطي والتغيير السياسي في أي دولةٍ في هذا العالم. فلذلك، كان من الضروري أن تُعيد النخب السياسية والعسكرية السودانية، والتي حكمت السودان للعقود، النظر في آليات إدارتها للشأن السوداني، والدفع به نحو التغيير السياسي، باعتباره أهم الادوات المعيارية الهامة للمساعدة في التعامل مع قضايا الحكم في السودان.[1]

وبرغم التقدم الاقتصادي الملحوظ الذي بالجوار الافريقي للسودان، حيث حققت بعد الدول الافريقية تقدماً اقتصادياً في عدة مجالات، إلا أن ذلك لم يعد بالنفع على هذه الدول، وعلى الدول المجاورة لها كالسودان. وهو شأن يمكن تفسيره بما يحدث في هذه الدول من مشكلاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ تتعلق

[1] حسن، حمدي، *معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر. الارهاب. التدخل الخارجي*، أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022م، ص 12.

بمنظومة الحكم، ومدى تقبلها لمسارات التحديث السياسي والتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي، والتي تضمن مشاركة الجميع في بناء منظومة الحكم في هذه الدول.[1]

لم يخرج السودان عن دائرة التوصيف السياسي السابقة، فقد بقي، ومنذ استقلاله، مرتعاً للازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي اتاحت المجال للعديد من الدول للتدخل في شؤونه الداخلية، وبالتالي التأثير على نتاج مشاهد التغيير السياسي فيه. فغياب شرعية الدولة أمام الشارع السوادني، وعدم الثقة بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وفقدان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، وتدخل النخب العسكرية في المشهد السياسي العام في السودان، وبمختلف تفاصيله واجزائه، وغيرها من الاسباب، والتي وضعت الكثير من الاشكاليات أمام مسارات التغيير السياسي في السودان، وسمحت للتدخلات للأجنبية بأن تدخل الساحة السودانية بمختلف الصور والاشكال.[2]

علاوةً على ذلك، فقد ورث السودان الكثير من الازمات التي تعيق أي مسارٍ للتغيير السياسي فيه. فبالإضافة إلى بقاء الوجود العسكري والامني الاستعماري في السودان، فقد ورث السودان وبشكلٍ متتابع، أزماتٍ صحيةٍ واجتماعيةٍ واثنية فككت معالمه الجغرافية والديمغرافية، وابقته فاقداً للاستقرار السياسي للعديد من العقود[3]. كما ووسمت الدول الكبرى السودان بأنه راعٍ للإرهاب الدولي، خاصةً بعد وصول الاسلاميين إلى سده الحكم في تسعينيات القرن الماضي، والذي تبعه لجوء لبعض التيارات الاسلامية الاصولية للسودان، ومكوثها فيه، كمكوث (اسامة بن لادن) فيه خلال الفترة ما بين (1992 – 1995) م، وما ارتبط بذلك من رعاية السودان للإرهاب من قبل النظام الدولي العالمي[4].

---

[1] حسن، حمدي، معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر. الارهاب. التدخل الخارجي، مرجع سابق، ص 14.

[2] فازية، ويكن، " التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في افريقيا"، الجزائر: *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، ع: 3، 2020م، ص 256.

[3] المرجع السابق، ص 257 – 259.

[4] حسن، حمدي، معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر. الارهاب. التدخل الخارجي، مرجع سابق، ص 16.

شكل هذا المشهد المتراكم في السودان معضلات متعددة أمام مسارات التغيير السياسي والتحول الديمقراطي فيه، وابقت عليه رهينةً للتدخلات الخارجية من جهة، والازمات الداخلية من جهةٍ أخرى. فبالرغم من سلسلة الانقلابات والثورات في السودان، إلا أن ذلك لم يساعده في تشكيل حكومة ونظام سياسي قادر على إدارة السودان، أو إدارة التناقض الجغرافي والديمغرافي والاثني فيه، أو انتخاب حكومة مدنية تعي احتياجات السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

وحين تتبع مسارات التغيير السياسي في السودان في عهده الحديث، يمكن إدراك أن هذا المسار، وتاريخياً، لم يكن لينتج عن إدارةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تغيير المشهد العام في السودان. فقد حملت معالم الدولة السودانية، ومنذ تشكلها بعد زوال الاستعمار عنه، عوامل تجريف الهوية الوطنية السودانية الجامعة، واقتصاداً غير مناسب لهوية البلاد، ومشهداً سياسياً تجمعت فيه صور الانقلابات العسكرية والثورات السياسية والاجتماعية والمجتمعية، وحالةً من التيه العقلي والنخبوي والوطني السوداني، والذي بقي رهينةً للأطماع، والتدخلات الخارجية والدولية.[1]

خيرُ دليل على ذلك، هو أن السودان لم يستطع ادارة أزماته في اقليم دارفور، وجنوب السودان، والذي أدى لخسارته الجنوب كدولةٍ مستقلةٍ بما فيها من موارد وثروات طبيعية وبشرية، وتحول هذه الدولة الناشئة لوجهةٍ للتدخلات والاستثمارات الدولية. لذلك، بقيت معالم التغيير السياسي في السودان مبهمةً في ظل عجز الدولة عن إدارة النزعات الانفصالية فيها، والذي يعني أنها دولة مهيأة للانقسام والتشرذم، في ظل تعنت الحكومة المركزية فيها، وغياب أي افقٍ للتحديث السياسي والتحول الديمقراطي في نظامها السياسي، والتموضع خلف دائرة التدخلات الخارجية.[2]

---

[1] الريس، محمد، " السودان ومسار التحول الديموقراطي "، موقع مدونات قناة الجزيرة على الانترنت، 2020/4/5م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/e04io .

[2] عارف، نصر، "*الدويلات: التحول من عصبية الدولة إلى دولة العصبة في المنطقة العربية* "، أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات الأحداث، (م: 1، ع: 2)، 2014م، ص 13 – 14.

يحتاج التغيير السياسي لبيئةٍ تحتوي كافة عناصر الاختلاف في المشهد السياسي والاجتماعي للدولة. وهو شأن لم تُراعه الفئات النخبوية والحكومية والسياسية في السودان. فقد مارست هذه الفئات، خاصةً الحاكمة منها، نفس السلوك السياسي القائم على الشمولية واقصاء الغير، والتحكم شبه المطلق في شؤون البلاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعدم إسعاف الوضع الاقتصادي المتردي وتنقية المناخ السياسي من خلال مصالحة وطنية شاملة بين جميع الاثنيات الديمغرافية السودانية، وقواه السياسية المتخاصمة لعقود.[1]

ويمكن اجمال أبرز اشكاليات التغيير السياسي في السودان بما يلي:

- الموروث الاستعماري من الازمات والاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تركها الاستعمار للدولة السودانية.
- الاختلافات السياسية والاثنية بين مختلف مكونات المجتمع السوداني، السياسية والديمغرافية، والتي كلفت السودان خسارةً جغرافيةً نتيجةً للصراعات والمطالبات والنزعات الانفصالية.
- تعاقب الانقلابات العسكرية، والثورات الشعبية والسياسية دون الحصول على حلٍ سياسيٍّ جامعٍ للكل السوداني، ودون وصول نخبه السياسية والاجتماعية والعسكرية لتشكل حكومة مدنية ومنتخبة.
- بقاء العسكر في مشهد الحكم السوداني ولعقود، وذلك منذ استقلال السودان عن الاستعمار، وإدارة البلاد بنزعةٍ عسكريةٍ شموليةٍ وتسلطية.
- التدخلات الخارجية، والتي كلفت السودان كثيراً على الصعيد السياسي والاقتصادي، وعزلته، ولفترةٍ من الزمن، عن التفاعلات الدولية، والنظام الدولي العالمي.
- اهمال البلاد، وتركها فريسةً للفساد السياسي والمالي، والتخلف والامية، والعَوز الاقتصادي، واستجداء المساعدات الخارجية، والتدخلات الانسانية من الدول الاقليمية والعالمية.

[1] الريس، محمد، " السودان ومسار التحول الديموقراطي "، مرجع سابق.

تتعدد الاسباب والاشكاليات التي حالت وتحول دون وصول السودان إلى تغييرٍ سياسيٍّ يعي حاجات السودان المستقبلية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجموع السودانيين. فمن غير الممكن اعادة المشهد السياسي والعسكري نفسه في السودان عقب كل ثورةٍ أو انقلاب، والتي كان نتاجها؛ ضعف الدولة السودانية، وبقائها رهينةً بيد التدخلات الخارجية. فثمة ما يدعو السودانيين لتجربة العديد من المسارات السياسية التي قد تشكل ملامح مستقبل السودان، والتي تدفع به للاستثمار في ثورة السودان عام 2018م، بعيداً عن إعادة أي مشهدٍ سياسيٍّ سابق.[1]

2.9 السودان ساحة للتدخلات الخارجية

تتعدد صور ومظاهر التدخل الخارجي في الساحة العربية. فلا تخلو أي دولةٍ عربيةٍ من هذا التدخل، خاصةً من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبعضاً من الدول الأوروبية. وبما أن هذه الدراسة متعلقة بالسودان كساحةٍ للتدخلات الخارجية، والتي أثرت على ثورتها الشعبية الأخيرة في العام 2018م؛ فسيتم استعراض بعضاً من مظاهر هذا التدخل، وما احتوته البيئة السودانية الداخلية من عوامل مشجعة، وأسبابٍ داخليةٍ لتفجر الثورة الشعبية، وبين التدخل الخارجي، والذي كان لاحقا أحد الأسباب التي دفعت بالمجتمع السوداني للخروج بهذه الثورة، وتفجير الشارع السوداني، والذي خرج بثورةٍ رافضة لهذا التدخل وتبعياته الأخرى، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والمدنية.

عانى السودان واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متأزماً منذ نيل استقلاله في خمسينيات القرن الماضي، فقد فتح هذا التأزم الباب واسعاً للتدخلات الدولية والخارجية في السودان، بحجة الاعتبارات الإنسانية تارة، وحماية التحول الديمقراطي تارةً أخرى. لكن ثمة مسألة مهمة في الساحة السودانية شكلت منفذاً للتدخلات الخارجية، وهي تعدد الاعراق والهويات والتنوع في السودان. فقد عجزت النخب السودانية،

[1] التعايشي، محمد، " المستقبل السياسي في السودان والخيارات الممكنة "، موقع قناة الجزيرة على الانترنت، 2021/9/28م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EPdDx .

ومنذ استقلال السودان، بأن تنتج إطاراً وطنياً جامعاً للكل السوداني، حتى باتت هذه المسألة، وغيرها، مأزقاً تاريخياً يُعيق التحول الديمقراطي والتغيير السياسي في السودان، ومبرراً للتدخلات الخارجية.[1]

شكلت الثنائيات المتصارعة في السودان، بين اليمين واليسار، والاعراق والهويات، والعسكر والمدنيين، عاملاً ثابتاً في المشهد السياسي والاجتماعي السوداني، ولعقودٍ من الزمن. بحيث لم تغيره عديد الثورات التي شهدها السودان، وتعدد الخلفيات الايديولوجية التي حكمت السودان، وما افرزه هذا العامل من مظاهر للتدخل الخارجي أثر وبشكلٍ كبيرٍ، على القوام العام لدولة السودان، لتجعل منه مطمعاً للكثير من القوى الدولية والعالمية للتدخل في الشأن الداخلي السوداني.[2]

اتسم الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام في السودان بالتأزم الدائم، والانتقاص لعوامل الاستقرار المدني والمجتمعي. فمنذ استعمار بريطانيا للسودان، وما أعقب ذلك من أحداثٍ أدت إلى استقلال السودان عام 1956م، انتاب السودان أزمات عديدة، كان أهمها أزمة الأحزاب السياسية المتصارعة على السلطة السياسية، وتغليب مصالحها الذاتية في غيابٍ للتوافق على مشروعٍ وطنيّ للدولة السودانية الحديثة. والتي لم يكن لديها أي تصوراتٍ عن آليات إدارة الحكم، وأي خططٍ لتحقيق السلم الاقتصادي والاجتماعي للشارع السوداني، برغم ما يكتنزه السودان من خيراتٍ طبيعية وموارد وثروات وموارد بشرية تؤهله للمضي قدماً نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والمجتمعي.[3]

أسهم هذا الطابع الملتصق بالمشهد السياسي العام للسودان في تشجيع القوى الخارجية للتدخل في الشأن السوداني الداخلي، إضافةً لمنح الفرصة لقادة الجيش السوداني للتدخل في الحياة السياسية والمدنية السودانية. وهو بُعد كان له الأثر الأكبر في تعطيل مسارات التحول الديمقراطي في السودان، واجهاض أي نتاج لعمليات التغيير السياسي فيه، ليكون للجيش السوداني وتيار العوامل الخارجية، الإسهام الاكبر

---

[1] النور، خالد التيجاني، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م، ص 13.

[2] النور، خالد التيجاني، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، مرجع سابق، ص 13.

[3] حاج حمد، محمد، *السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب*، بيروت: دار ابن حزم، 1996م، ص 11 – 13.

في تشكيل وتكوين الحياة السياسية والاجتماعية السودانية، وإدارة شؤون البلاد بمشهدٍ منقوصٍ للتواجد المدني والنخبوي فيه.[1]

عاش السودان، ومنذ استقلاله في خمسينيات القرن الماضي، صراعاً للنفوذ عليه من مصر وبريطانيا، إضافةً للتدخل الامريكي المباشر وغير المباشر في شؤونه الداخلية. فقد امتد صراع النفوذ بين مصر وبريطانيا لعقودٍ في السودان، وذلك تحت الكثير من الذرائع السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية، مما أثر على مكوناته وتركيبته وبنيته كدولةٍ، وأضعف استقرارها، وجعلها رهينةً للأجندات الخارجية، والتي كثيرا ما تلاقت مع العديد من الفواعل الداخلية، ليعيش السودان سلسلةً من الاضطرابات السياسية والعسكرية، والانقلابات والثورات الشعبية والمجتمعة امتدت لعقود.[2]

على أثر ذلك، عرف السودان العديد من الانقلابات العسكرية، والتي نجح منها ثلاثة انقلابات. كما وخاض السودان العديد من الثورات الشعبية المناهضة للتدخلات الخارجية، والمطالبة بضرورة اصلاح الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. عرف السودان أول انقلاب عسكري عام 1958م، والذي شكل تربة خصبة هيأت إلى تحولٍ جذريٍّ في طبيعة الجيش السوداني من كونه حارس للدولة السودانية، إلى حارسٍ للنظام السياسي الحاكم. وبالتالي، تنحية أي شكلٍ للعمل السياسي والحزبي والمدني السوداني، والارتباط أكثر مع مراكز القوى الدولية والعالمية.[3]

مع تعدد الأيدولوجيات في التركيبة السياسية السودانية، وتعدد الاعراق والهويات في المشهد الاجتماعي والمجتمعي السوداني، واختراقها للجيش السوداني بشكلٍ عقائديٍّ وسياسيٍّ؛ نجح القوميون العرب، والشيوعيون، والضباط الديمقراطيون تحت راية تنظيم الضباط الأحرار من تنفيذ انقلاب عسكري ثانٍ في العام 1969م، وتشكيل مجلسٍ لقيادة الثورة السودانية، وإدارة شؤون البلاد. لكن المشهد العام لم

[1] النور، خالد التيجاني، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، مرجع سابق، ص 18.

[2] المرجع السابق، ، ص 18 – 19.

[3] حاج حمد، محمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب، مرجع سابق، ص 17 – 19.

يختلف عن سابقه، حيث بقي السودان تحت وطأة العسكريين، والتجاذبات الخارجية، ومراكز صنع القوى الدولية والعالمية، الشأن الذي أثر على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الشارع السوداني، والذي بات يُعاني من ويلات هذه التدخلات والتجاذبات الخارجية.[1]

استمر الحال على هذا النحو في السودان حتى عام 1989م، حيث نفذ الاسلاميون انقلاباً عسكرياً جاء مغايراً لما سبقه من انقلاباتٍ عسكريةٍ في السودان، ليكون شأناً عسكرياً خالصاً، تخطيطًا وتنفيذًا، وإنْ دُبر بإيعازٍ من قوى سياسية ومدنية، لتتحول السلطة العسكرية والسياسية في السودان وتتركز بيد الاسلاميين قبل أن تفقدها مع التحولات التي شهدتها الحركة نفسها لاحقاً بتأثيرٍ من تفاعلات الصراعات الداخلية للسيطرة على النظام، والتجاذبات الخارجية، ورفض الكثير من القوى العالمية، وعلى رأسها أمريكا، لوصول الاسلاميين لسدة الحكم في السودان.[2]

دخل السودان، وتبعاً لنتاجات الانقلاب الاخير عام 1989م، ووصول الاسلاميين لسدة الحكم فيه، مرحلةً جديدةً من التدخلات الخارجية عليه، والتي تنوعت بالتلويح بالتدخل العسكري، والحصار الاقتصادي والمالي، والمقاطعة الدولية، ووضع شخوصه وقادته على قوائم الارهاب الدولي، الشأن الذي اضعف الدولة السودانية، وادخلها في كثيرٍ من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعزلة الدولية، والملاحقات القضائية من المحاكم الدولية، وغيرها الكثير من اشكال التضيق الدولي، والتدخلات الخارجية، والتي أزمت الشارع السوداني كثيراً.

انتج هذا المشهد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السودانية واقعاً أضعف النخب المدنية والسياسية فيه، واحكم من قبضة العسكريين، ومد السودانيين بإرثٍ استبداديٍّ امتد لعقود، ليطول كافة مكونات المجتمع السوداني، وليزيد من حدة الثنائيات الاشكالية فيه، لتصل حد الحروب الداخلية، ومطالبة عدة أقاليم سودانية، كدارفور والجنوب السوداني، بالانفصال عن الدولة السودانية، وتصاعد

[1] النور، خالد التيجاني، "الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل"، مرجع سابق، ص 19 –20.

[2] المرجع السابق، ص 20 – 21.

دور الميليشيات المسلحة المطالبة بالانفصال، كتلك المحسوبة على القادة السودانيين في الداخل، أو الموالية لجهاتٍ خارجيةٍ، أو الميليشيات المحسوبة على العشائر السودانية، أو الميليشيات المتداخلة الحدود بين السودان ودول الجوار[1]. ومشكلات الفقر والتخلف والفساد وضعف مؤسسات الدولة، الامر الذي منح القوى الدولية والعالمية، وعلى رأسها امريكيا للتدخل في الشأن الداخلي السوداني، وبغطاءٍ إنسانيٍّ وغير إنسانيٍّ، وتنفيذ سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية بحق السودان، والتي أدت إلى عزله عن الاقتصاد العالمي، والسياسة الدولية، ولعقود طويلة، وباتت أحد أهم أدوات التدخل الخارجي من جهة، وأحد عوامل إعاقة الدمقرطة في السودان من جهة ثانية.[2]

استغلت القوى الخارجية والعالمية أزمات السودان المتصاعدة، حيث ادرجت الولايات المتحدة الامريكية؛ السودان على بند الدول الراعية للإرهاب، ودعمت العديد من القوى الانفصالية والميليشيات المسلحة فيه، خاصة في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، مستغلةً ازمة الهوية في السودان، وتعدد الاثنيات فيه، وبغطاءٍ إنسانيٍّ تُخفي خلفه مطامعها بالموارد السودانية، الطبيعية والنفطية، وموقعها الجغرافي، لتثقل السودان بالكثير من الفوضى السياسية، والتي وصلت حد انقسام أقاليمه.[3]

لم تخلو الساحة السودانية من الثورات الشعبية التي ناهضت هذا الواقع السوداني المتأزم، ورفضت التدخلات الخارجية في المشهد السوداني العام، والذي كلف السودانيين كثيراً، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بحيث بقي السودان ضمن دائرة الدولة المتحولة، أي أن مشروعها الوطني، وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم يكتمل، وبالتالي عدم الوصول إلى الدولة القومية والوطنية، والتي باتت إحدى أهم تداعيات التدخل الخارجي في السودان تاريخياً، والتي وقفت بدورها عائقاً أمام

---

[1] مراد، شريف، " من التمكين إلى سطوة الميليشيات. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟ "، موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، 2021/7/6م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/Akb3y .

[2] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: تجربتا السودان والجزائر "، ورقة مرجعية للمؤتمر السنوي العاشر لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م، ص 2.

[3] المرجع السابق، ص 2.

الدمقرطة فيه. لذا، انتفض السودانيون بوجه مؤسستهم العسكرية والمدنية ثلاث مرات في أوقاتٍ وأزمانٍ مختلفة.[1]

خاض السودانيون أولى ثوراتهم الشعبية في العام 1964م. فعقب استقلال السودان عن الاستعمار البريطاني عام 1956م، لم تتمكن النخب السياسية آنذاك من المواءمة بين مقومات السودان الثقافية والسياسية ومقتضيات الدولة الحديثة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل ارتهن القرار السياسي السوداني آنذاك للتدخل البريطاني، ومن ثم صراع النفوذ بين مصر وبريطانيا على السودان، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، الشأن الذي أدى إلى تراجع الأوضاع الداخلية في السودان، وتعطيل المسار الديمقراطي فيه، وفشل احتواء أزمة الهوية وتعدد الاثنيات، الأمر الذي خلق أزمة في المشاركة والحكم وبنى الدستور. إضافةً لانقسام مؤسسات السودان، المدنية والعسكرية، بين المحاور الخارجية من جهة، ومحاور النفوذ السياسي والمالي الداخلية من جهةٍ اخرى.[2]

قادت هذه الظروف المتراكمة للحياة السياسية والاجتماعية في السودان، والارتهان للقرار والتدخل الخارجي لحل مشكلات السودان المتكاثرة إلى خروج السودانيين في ثورةٍ شعبيةٍ عام 1964م، وذلك للمطالبة بتنحي الحكم القائم، وإيجاد قيادة سياسية جديدة تعي احتياجات السودان، لتنجح الثورة فعلاً في إزاحة الحكم العسكري في السودان آنذاك، وتُجبر الرئيس السوداني الراحل (إبراهيم عبود) على ترك الحكم، وتشكيل مجلسٍ لقيادة الثورة لحين الوصول إلى حكومةٍ تستجيب لمطالب الكل السوداني.[3]

كانت مطالب الثورة السودانية عام 1964م حدوث انتخابات فعلية تعكس المكون الهوياتي والاثني السوداني، وتقود الدولة السودانية نحو التحول السياسي والديمقراطي الحقيقي، عبر تقديم الاحزاب

---

[1] سليمان، احمد عوض، "*الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها*"، *تحليل سياسات*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م، ص 1 – 2.

[2] المرجع السابق، ص 2 – 3.

[3] إبراهيم، عبد الله علي، " ثورة أكتوبر 1964 السودانية. لما يطِل في فجرنا ظالم "، موقع الجزيرة على الانترنت، 2011/10/20م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/4OmOQ .

السياسية السودانية برامجها الفعلية، والانفصال عن التأثير الخارجي لصالح الاستثمار بالكون المادي والمعنوي والبشري السوداني، واعداد ميثاق وطني يعكس رغبة السودانيين بالعمل من اجل دولتهم المطلوبة. لكن لم تلتزم النخب السياسية بهذه المطالب، بل أن التدخلات من العسكر السوداني، والارتباط بالمحاور الخارجية؛ زادت من حدتها، ليثور السودانيون ضد هذا المشهد المتأزم.

شهد السودان عقب ذلك، سلسلةً من الحكومات الانتقالية، والتي جاءت بتشكيل نظم انتخابية لاختيار ممثلين عن الكل السوداني، والتي افرزت ما عرف آنذاك باسم نظام (مايو) بقيادة الرئيس السوداني الراحل (جعفر النميري). ومع ذلك، فإن المشهد العام في السودان لم يختلف كثيراً عن سابقه، خاصةً بتدخل العسكر، وإبقاء الصراع ضمن دائرة النفوذ الخارجي، ليعاد انتاج نفس الاشكاليات السابقة. إضافةً لعدم فهم حركة المجتمع السوداني، وعجز القوى والنخب السودانية عن توسيع وتعميق المضامين الاجتماعية والاقتصادية للشارع السوداني، وتفاقم المزيد من المشكلات الاقتصادية، وهدر الموارد السودانية، والارتهان أكثر للقرار السياسي الخارجي.[1]

انتفض الشارع السوداني ضد حكومة بلاده، وضد كل مكونات النظام السياسي السوداني آنذاك، والتي بقيت رهينةً للأجندات الخارجية، والتي ارهقت السودانيين كثيراً، وكلفتهم اثماناً اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومزقت هويتهم السياسية، وجغرافيتهم الوطنية، نتيجةً للارتهان للتدخل الخارجي. وهو الشأن الذي أدى إلى سقوط نظام (النميري) عام 1985م بفعل ثورة شعبية شارك فيها مختلف مكونات الشارع السوداني بعد حكم دام ستة عشر عاماً تخللها الكثير من التشتت السياسي، والغوغائية الثورية، والاهم، البقاء ضمن دوامة التدخلات الخارجية.[2]

---

[1] سليمان، احمد عوض، " الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها "، مرجع سابق، ص 4 – 5.

[2] المرجع السابق، ص 5 – 6.

بقي الحال في السودان على هذا المنوال، بين الترنح بتشكيل الحكومات ومجالس الثورة ومجالس الحكم الانتقالي بتعدد مشاربه الفكرية والايديولوجية، وبين الارتهان للأجندة الخارجية، وحكم العسكر، حتى عام 1989م، والذي وصل فيه الاسلاميون لسدة الحكم في السودان. شهدت هذه الفترة، والتي اعقبت وصول الاسلاميين للحكم، سلسلةً من التغييرات الداخلية والخارجية، والتي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفياتي، وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية على مجريات السياسة الدولية، وحدوث انشقاقات كثيرة في الحزب الحاكم في السودان آنذاك، واستفحال الحرب الأهلية وتمددها حتى جنوب السودان، ومطالب الانفصال، ودخول الدولة السودانية في حربٍ مع المليشيات المسلحة في مختلف انحاء السودان.[1]

رفض المجتمع الدولي، وقواه الدولية والعالمية، وصول الاسلاميين لسدة الحكم في السودان، خاصةً مع تغير شكل النظام الدولي بعد خروج الاتحاد السوفيتي منه، وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية عليه بشكلٍ شبه مطلق. رافق هذا الرفض حصار السودان مالياً واقتصادياً، ووضعه على لائحة الدول الراعية للإرهاب، وغيرها من اشكال التدخل الاجنبي والهيمنة الخارجية، ليعيش السودان مزيداً من البؤس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتتأزم مشاكله بشكلٍ كبير، لتصل حد انفصال جنوب السودان كدولةٍ مستقلةٍ عام 2011م، وبدعمٍ من القوى الغربية ومعها إسرائيل، وذهاب معظم الموارد النفطية التي اعتمدت عليها الحكومة السودانية بالخرطوم جنوباً، وتتسارع الاحداث في اقليم دارفور المطالب الانفصال والتحرر، ليضعف هذا النزاع من موارد الدولة السودانية، لتستشري فيها مظاهر الفساد والتخلف والفقر والعَوز الاقتصادي والاجتماعي[2]، وتزيد من معالم تدخل القوى الخارجية فيه، وتجاهل المكون السياسي الداخلي السوداني لقضايا السودان المركزية.

---

[1] سليمان، عوض احمد، *سياسة السودان الخارجية القضايا والمعطيات"* الخرطوم: دار أصداف للطباعة والنشر والتوزيع، 2015م، ص 39 – 40.

[2] سليمان، احمد عوض، " الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها "، مرجع سابق، ص 6 – 7.

2.10 التدخل الخارجي وإضعاف الدولة السودانية

كان أبرز معالم التدخل الخارجي في السودان هو انفصال جنوبه عنه، وتصاعد أزمة اقليم دارفور. فهناك اسباب داخلية دفعت لهذا الانفصال في الجنوب والتمرد في اقليم دارفور، تتمثل في أزمة الهوية، وتعدد الاثنيات والاعراق، وعدم قدرة الحكومات السودانية المتعاقبة على احتواء الثنائيات المتناقضة في هذه الاقاليم، والتي دفعت بها للارتباط بمحاورٍ خارجية. فضلاً عن انتشار الفقر والفساد، وتردي الاحوال الاقتصادية في البلاد، وتجاهل الحكومة السودانية لهذه الاقاليم، ومحاولة دمجها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في الكيان السوداني ككل.[1]

أما عن الأسباب الخارجية، فتتمثل في تدخل بعض الدول في معالم هذه الحرب الاهلية السودانية، كالولايات المتحدة الامريكية، وبعض الدول الاوروبية وإسرائيل، وذلك بذرائع إنسانية مختلفة. لكن دوافع تدخل هذه الدول تنبع من مطامعها بموارد هذه الاقاليم الاقتصادية والطبيعية، والتي تتوافر فيها النفط والذهب والمياه وغيرها، وقد ظهر بشكلٍ واضحٍ في حجم التأييد الدولي الذي حظيت به دولة جنوب السودان عند انفصالها عن السودان، خاصةً من إسرائيل وامريكا والمجتمع الغربي. إضافةً لزيادة ضغطها على الحكومة السودانية ذات التوجه الاسلامي، ومحاصرتها بمختلف الطرق والوسائل والادوات، وعلى رأسها التدخل الخارجي، وعرقلة مساراتها الدولية في المحافل العالمية، وذلك لدفع هذه الاقاليم نحو كارثة إنسانية تؤدي إلى تصاعد مواقف ساكنيها نحو الانفصال عن السودان.[2]

جاء هذه الانفصال في الجنوب، والتمرد والحرب الاهلية في دارفور اختباراً جديداً للحكومة السودانية في الخرطوم، والتي لم تُحسن اجتيازه، أو الوصول إلى حله بما يحفظ للسودان وحدته الوطنية والقومية. فقد فتح هذا الاختبار الباب بأن يكون للتدخل الخارجي شأنه التصاعدي الرامي لتفكيك الوحدة السودانية. رغم أن المجتمع الدولي قد أقر العديد من القرارات الخاصة بأزمات السودان في الجنوب

[1] السود، خالد محمد، " التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة) "، مرجع سابق، ص 56.
[2] المرجع السابق، ص 56 – 57.

ودارفور، وأرسل العديد من لجان تقصي الحقائق حول مجريات الاحداث هناك، لكن مساعي التدخل الخارجي الرامي لتحقيق اهدافه في السودان هي من حددت مستقبله.[1]

ولا يمكن، وفي هذا المقام، اغفال مواقف الدول الافريقية المحيطة بالسودان من هذه الازمات، كليبيا وتشاد وارتيريا وأثيوبيا، والتي لها امتداد جغرافي وقبلي وديمغرافي مع السودان وقبائله. فقد ساهمت هذه الدول، كتشاد وارتيريا، وبغطاءٍ خارجي وأجنبي، في تأجيج صراعات السودان الداخلية، ودعم الحركات الانفصالية فيه، والدفع به نحو التشتت والتمزق، وذلك وفقاً للإرادة الاجنبية والتدخلات الدولية[2]. مما زاد من عزلة السودان الدولة، وتفرد القوى الخارجية فيه، دون مقدرةٍ منها على الرد، أو الترك السياسي لردع مثل هذه التدخلات، خاصةً وأن جبهتها الداخلية متعبة، وتعاني الكثير من التمزق والازمات والاشكاليات السياسية والاقتصادي والاجتماعية والقانونية والفكرية.

شكلت هذه الملامح، وغيرها، الوجه الأبرز للتدخل الخارجي في السودان، فكان انفصال جنوب السودان كدولةٍ مستقلةٍ عنه، نتيجةً متوقعة لمثل هذا التدخل. فضلاً عن تصاعد وتيرة الاقتتال والحرب الاهلية في اقليم دارفور، والتي أنهكت الدولة السودانية، وزادت من مشكلاتها وازماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي دفعت بالشارع السوداني للخروج ضد ضعف الدولة السودانية، وخسارة مواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية جراء تصاعد وتيرة الانفصال، والتي افضت إلى سلسلةٍ من الانتفاضات والثورات الشعبية والجماهيرية.

مع تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية في السودان، وتجاهل الحكومة السودانية للمشهد الاجتماعي والمجتمعي السوداني، وتراكم الاحتقان الاجتماعي الشعبي على تجاهل الحكومة لطول أمد الأزمة الاقتصادية في ظل عجزها التام عن معالجتها لهذه الأزمات، حيث وصل التضخم في السودان منتصف

---

[1] السود، خالد محمد، " التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة) "، مرجع سابق، ص 63 – 64.

[2] البحيري، زكي، *مشكلة دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م، ص 99 – 100.

العام 2018م إلى ما يقارب (66.82%)، كما تراجعت قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي من (6.7) جنيه إلى نحو (30) جنيه سوداني، وبات الاقتصاد السوداني يعمل فقط بمقدار (30%) من قوته، مع انقطاعٍ في السلع والخدمات الأساسية[1]. لذا، خرج الشارع السوداني، وفي العام 2018م، بثورةٍ شعبيةٍ مطالبة بإسقاط نظام الحكم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنحية العسكر عن المشهد السياسي في السودان، والذي تولى الحكم فيه منذ العام 1956م، ولم يحقق للسودانيين أي فرصة للتحول الديمقراطي، والتغيير السياسي، والرفاه الاجتماعي.[2]

وبهذا الشكل، يمكن إجمال أبرز صور ونتاجات التدخل الخارجي في السودان، والذي حولته لدولةٍ ضعيفةٍ غير قادرةٍ على الإتيان بأبسط التزاماتها تجاه المجتمع السوداني. فبين نقصٍ في السلع والموارد الأساسية في الشارع السوداني، وارتفاعات متتالية في التضخم الاقتصادي، وضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية، خاصةً الدولار، وانتشار الفساد السياسي والاجتماعي في السودان، وتعطل كافة مسارات التغيير السياسي فيه، وانفصال جنوبه عنه، وزيادة النزعة الانفصالية في اقاليمه المختلفة، والتي أدت إلى زيادة حدة التدخلات الخارجية في السودان، وتعثر مسار الديمقراطي فيه، وغيرها من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ خرج الشارع السوداني عام 2018م بثورةٍ شعبيةٍ نادت بإصلاح شؤون السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسليم إدارته للنخب المدنية والمختصة، بعيداً عن التدخلات العسكرية الداخلية، أو تلك الخارجية التي تتقاطع مع معطيات الكثير مع كبريات الدول العالمية من جهةٍ، ومعطيات النظام الدولي من جهةٍ أخرى.

---

[1] أنظر: موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، " السودان. التضخم على أعتاب 67% ومحافظ جديد للمركزي "، 2018/9/17م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/w8TXe .

[2] الاشقر، اسامة، "*الثورة / لسودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات*"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019م، ص 1 – 2.

الفصل الثالث

ثورة 2018م السودانية

لم تكن ثورة السودان عام 2018م أولى الثورات الشعبية في تاريخ السودان الحديث والمعاصر، بل نشب في السودان، ومنذ استقلاله عن الاستعمار البريطاني في خمسينيات القرن الماضي؛ العديد من الثورات الشعبية والحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير والإصلاح والتحديث السياسي والحرية والعدالة الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية الاقتصادية للمجتمع السوداني، والذي عانى كثيراً من عديد الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاثنية التي اثقلت كاهله، وجعلت من السودان دولةً تُعاني مشكلات في الحكم والإدارة والتنمية والتغيير السياسي، وفتحت الباب للتدخلات الخارجية بأن تسود الساحة السودانية، ليكون آخر هذه الثورات الشعبية، ثورة عام 2018م.

3.1 المشهد العام في السودان قبل ثورة عام 2018م

شهد السودان الكثير من الاحداث التاريخية، والحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي اثقلته بالعديد من الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاثنية والايدولوجية، والتي شكلت تاريخياً معالم المشهد المعيشي العام في السودان، والذي اتصف بالفقر والعَوز، والنمط السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام للنظام السياسي السوداني، والذي ارتبط بكثرة الانقلابات السياسية والثورات الشعبية، لكن ولأجل الوصول إلى عوامل انطلاق ثورة السودان عام 2018م، فلا بد من تسليط الضوء على الفترة التي سبقت هذه الثورة، وتحديداً بين عامي (1989 – 2018)م.

فبعد سلسلةً من الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية التي سادت السودان لأكثر من ثلاثين عاماً منذ العام 1958م وحتى العام 1989م، استقر الحال في الساحة السودانية بانتفاضةٍ شعبيةٍ عرفت باسم (انتفاضة أبريل)، والتي أطاحت بنظام الرئيس السوداني الراحل (جعفر النميري) عام 1985م، ودفعت بالسودانيين نحو السعي لمحاولة إرساء معالم حكم جديدة مغايرة لما عرفوه قبل عام 1985م، إلا أن هذه

الانتفاضة اعادت انتاج نفس الظروف التي عايشها السودان قبل انتفاضة أبريل عام 1985م، نتيجةً لعدم تمكن القوى السياسية والمدنية السودانية من التوحد، وحدوث الانقسامات السياسية والاثنية والجغرافية بين مختلف مكونات المجتمع السوداني، واهمال العامل الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجه السودان، ليمهد هذا الواقع لحدوث انقلابٍ عسكريٍ في السودان عام 1989م نفذه الرئيس السوداني المخلوع (عمر البشير) على رئيس الحكومة الانتقالية حينها (الصادق المهدي)، وبدعمٍ من الجبهة السودانية آنذاك.[1]

تشكلت هذه الجبهة الإسلامية بشكلٍ رسميٍّ وفعليٍّ في العام 1964م، وتزعمها القيادي والمفكر الإسلامي الراحل (حسن الترابي) تحت اسم (جبهة الميثاق الإسلامي)، حيث شاركت في السلطة مع الرئيس الراحل (جعفر النميري) عام 1978م. وبعد ثورة عام 1985م، والتي أطاحت بحكم (النميري)، تحول اسم جبهة الميثاق الإسلامي إلى (الجبهة الإسلامية القومية)، وشاركت في الانتخابات البرلمانية السودانية آنذاك. وفي العام 1989م؛ شاركت هذه الجبهة في الانقلاب على حكومة الراحل (صادق المهدي)، ومكنت (البشير) من الوصول إلى سدة حكم السودان. لكن خلال العام 1991م حدث خلاف بين الإسلاميين، وانقسموا إلى عدة تيارات تزعم أبرزها البشير تحت اسم (حزب المؤتمر الوطني)، فيما قاد (الترابي) التيار الآخر تحت اسم (حزب المؤتمر الشعبي).[2]

سيطر (البشير) ومنذ عام 1989م، على مختلف مقالد الحكم والإدارة في السودان، ووظف توجهاته الايدولوجية والدينية لسياساتٍ لتمكين نظام حكمه، وتحويله لنظام شموليٍ دينيٍ بسط من خلاله سيطرته على جميع مقدرات الدولة السودانية، موظفاً البعدين الديني والثوري كأدواتٍ لتعزيز نظام وفرض

---

[1] إسماعيل، إسراء، " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م، ص 39 – 40.

[2] انظر: موقع الحديث على الانترنت، " ماذا تعرف عن "الحركة الإسلامية" في السودان؟ "، 2020/5/20م، الرابط الالكتروني: http://hdth.tv/29u4e .

سيطرته على الشارع السوداني، ليبقى السودان تحت وطأة هذا الحكم كسابقيه، ويعاني عديد الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورث حكم (البشير) كافة الازمات والاشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت السودان قبل عام 1989م، وأضاف عليها احتضانه لبعض التيارات الاسلامية الاصولية والثورية، والتي مكثت في السودان لفترةٍ من الزمن، كمكوث (اسامة بن لادن) فيه خلال الفترة ما بين (1992 – 1995)م، الامر الذي ربط السودان، دولياً وعالمياً، برعايته للإرهاب وفقاً للنظام الدولي العالمي، وما نتج عن ذلك من حصارٍ سياسيّ واقتصاديّ فُرض على السودان من اقطاب دول العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، ما فاقم من أزمات السودان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخلياً وخارجياً.[1]

لم يكتفِ نظام (البشير) عند هذا الحد، بل اتبع سياسة تصدير الثورة للخارج، بوصفه نظاماً ثورياً، ومتسلحاً بنظام انقاذٍ عسكريّ وسياسيّ واقتصادي واجتماعيّ كما وصفه، ليتدخل بشكلٍ مباشر وغير مباشرٍ في شؤون الدول الافريقية المجاورة للسودان، كتوفيره الدعم السياسي والعسكري لفصائل المعارضة بإريتريا وإثيوبيا وأوغندا وتشاد وإفريقيا الوسطى، وذلك لزعزعة استقرار تلك الدول، هادفاً من ذلك أيصال أنظمة حكم افريقية مساندة له في الإقليم الافريقي، إلا أن ذلك كلف السودان كثيراً، وفاقم من ازماته الداخلية والخارجية، وساهم في تكريس عزلته الدولية.[2]

أدت تلك السياسات التي انتهجها نظام (البشير) في السودان مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى تدهور العلاقات الخارجية في السودان، وتفاقم معضلاته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوداني، وتكريس مظاهر الفقر والبطالة والتخلف في الشارع السوداني، وظهور حركات التمرد في مختلف الاقاليم السودانية، والتي دعمتها دول الجوار السوداني كرد فعل على سياسات السودان تجاهها، خاصة

[1] حسن، حمدي، معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر. الارهاب. التدخل الخارجي، مرجع سابق، ص 16 –17.

[2] شبانة، أيمن، "رفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب: المسارات والتداعيات "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م، ص 44 – 45.

إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، والتي شكلت، وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية، جبهةً دوليةً وعالميةً لحصار السودان، ومقاطعته سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، وادراج السودان على قوائم الارهاب، وتعليق عضويته في صندوق النقد الدولي، ومنعه من تلقي أي مساعداتٍ اقتصاديةٍ أو تنموية، وتوجيه عديد الضربات السياسية والعسكرية والاقتصادية نحوه، وتدويل قضايا النزاع الداخلي فيه، كما حدث في الجنوب السوداني.[1]

عمقت نتاجات السياسات التي انتهجها نظام (البشير) من عزلة السودان الدولية، وادخلت السودان بسلسلةٍ من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشرت مظاهر الفقر والتخلف والتردي المجتمعي في كافة ارجاء السودان، والتي رافقها محاولات للانقلاب على نظام (البشير). كما وعززت هذه السياسات من ظهور حركات التمرد في الاقاليم السودانية المطالبة بالانفصال عن السودان، خاصةً في دارفور والجنوب السوداني، والتي فتحت الباب أمام العديد من القوى الدولية والخارجية للتدخل في الشأن السوداني، لتتآكل شرعية نظام (البشير) بشكلٍ تدريجي، وتضعف جبهة الانقاذ السودانية التي تسلح بها (البشير) سياسياّ وعسكرياّ ودينياً بصورةٍ متواليةٍ ومتتابعة.[2]

شكلت سياسات البشير العديد من العوامل التي دفعت بالسودانيين نحو التردي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتمزق الجغرافي، والتفريط بوحدة التراب السوداني، والتصادم مع المؤسسة العسكرية وجبهة الانقاذ، والصراعات الاثنية الداخلية والتدخلات الخارجية وغيرها من العوامل، التي دفعت بالسودانيين لمحاولة التخلص من العبء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام.[3]

وبرغم ما كرسته سياسات (البشير) في السودان من ازماتٍ سياسيةٍ واقتصادية واجتماعية اثقلت من كاهل السودانيين كثيراً، إلا أن تمزق الجغرافيا السودانية، وضياع وحدة ترابه، كانت هذه أبرز نتاجات

---

[1] شبانة، أيمن، "رفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب: المسارات والتداعيات "، مرجع سابق، ص 44 – 45.

[2] إسماعيل، إسراء، " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 40 – 41.

[3] البصري، عائشة، " القيادة أهم دروس الثورة السودانية "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2019/12/15م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/iq4ir .

حكم (البشير) للسودان. فلم تعِ النخب السياسية لنظام البشير، وكما غالبية من سبقها، طبيعة الهوية السودانية الجامعة، والتي حاولت هذه النخب الالتفاف عليها باسم الدين تارة وباسم العرق أو الأيديولوجيا تارة أخرى، وفتحت الباب واسعاً للقوى الخارجية للتدخل في الشأن السوداني بالعديد من الحجج والذرائع، لتلتقي هذه النتاجات مع تردي الوضع الاقتصادي في السودان، وضيق الحال المعيشي، وغياب العامل الديمقراطي والسياسي، وتثور الاطراف السودانية في الشرق والغرب والجنوب، ويكون النتائج الاكبر؛ انفصال الجنوب السوداني عام 2011م، والتمرد في اقليم دارفور.[1]

أضعف هذا الانفصال في الجنوب، والتمرد في دارفور من نظام (البشير) في السودان وجبهة الانقاذ، وأسهم بتكريس المزيد من التردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان، بل أن ذلك دفع بالقوى الثورية في الداخل السوداني للتوحد بجبهةٍ ثوريةٍ واحدة عرفت باسم الجبهة الثورية السودانية، والتي ساندتها العديد من القوى والتيارات الخارجية.[2]

على هذا النحو، أثرت سياسيات (البشير) على السودانيين، ودفعت بهم للخروج بالعديد من المظاهرات المطالبة بعزله واسقاطه، مستلهمين بالحراك الشعبي العربي الذي انطلق عام 2010م، ووصولاً للعام 2018م، لينجح السودانيون بأسقاط نظام (البشير) بعد حكم دام لأكثر من ثلاثين عاماً.

3.2 ثورة 2018م السودانية: الخلفية والتداعيات

نجح الرئيس السوداني المخلوع (عمر البشير) في إرساء دعائم لحكمه طيلة الثلاثين عاماً الماضية، متسلحاً بالعديد من العوامل العسكرية والدينية والإيديولوجية، وجبهةً للإنقاذ كانت قد شكلت له غطاءً سياسياً لممارسة سياساته، إلا أن تراكم الاوضاع في الشارع السوداني دفعه للانفجار. فبين تردي

---

[1] عبد الرحمن، حمدي، " العلاقات المصرية السودانية: نحو شراكة استراتيجية جديدة "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م، ص 31.

[2] مكوتشين، اندرو، *الجبهة الثورية السودانية: نشأتها وتطورها*، إميل لابيرن (محرراً)، ترجمة: مجموعة طلال ابو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر، جينيف: معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، 2015م، ص 5.

الاوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتعنت النظام السياسي الذي حال دون السماح لحدوثٍ أي تغييرٍ سياسيٍّ مطلوب، أو تحولٍ ديمقراطيٍّ مرتقبٍ من الشارع السوداني، وتفتت الجغرافيا السودانية بين دولٍ واقاليم، وغيرها من العوامل الاجتماعية والاثنية والثقافية؛ انطلقت شرارة الحراك الشعبي الاجتماعي السوداني في التاسع عشر من ديسمبر عام 2018م.[1]

أدت مجموعة من العوامل والتداعيات إلى احتقان الوضع السياسي والاجتماعي السوداني تجاه نظام (البشير) قبل تاريخ 2018/12/19م. فالضائقة الاقتصادية التي اصابت غالبية المجتمع السوداني، وتوقف غالبية مؤسسات الدولة عن تقديم خدماتها للشارع السوداني، وفقدان المقومات الاساسية للبقاء من خبز ودواء ووقود ومواد اساسية، وتردي وضع العملة المحلية السودانية أمام العملات العالمية خاصة الدولار[2]، وفقدان العملة الوطنية من البنوك والمرافق الاقتصادية السودانية، واشتداد وطأة النزاعات الداخلية السودانية، كل هذه الاسباب والعوامل والتداعيات دفعت بالشارع السوداني للانتفاض على نظامه السياسي، لتنطلق شرارة الثورة من مدينة (عَطْبَرَة) بشمال السودان، وتجوب ارجاء البلاد، معلنةً العديد من المطالب الاصلاحية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.[3]

تبعاً لذلك، انتشرت صور الفقر والحاجة الملحة للسلع الاساسية والغذائية والدوائية في مختلف ارجاء السودان في نهايات العام 2018م، خاصة في العاصمة (الخرطوم)، والتي شهدت ازدحام السودانيين أمام المخابز والبنوك ومحطات الوقود وغيرها من المرافق الحيوية، لكن ما لبث الأمر حتى انطلقت

---

[1] الخضر، كمال، "*السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة* "، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019م، ص 5.

[2] في هذا الشأن، فإن هنالك العديد من المؤشرات المالية التي تُشير إلى ما تردي الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة. حيث ارتفع معدل التضخم لشهر ديسمبر 2018م إلى 72.94 %، مقارنة ب 68.93 % في نوفمبر 2018. وسجل متوسط التغير الشهري لعام 2018 معدلاً بلغ 4.84 %، وأعلى معدل سجله في يناير 2018م هو 24.85 %، وأدناه سجله في أكتوبر 0.68 %، مقارنة بمتوسط التغير الشهري لعام 2017، البالغ 1.89 %. كما وبلغ معدل صرف الدولار أمام الجنيه السوداني خلال تلك الفترة حوالي ما بعد التسعين جنيهاً، وارتفع بشكلٍ متسارع فيما بعد. أنظر: الخضر، كمال، " السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة "، مرجع سابق، ص 5 –6.

[3] المرجع السابق، ص 6.

شرارة الثورة الأولى من مدينة عَطْبَرَةْ، والتي تقع إلى الشمال من العاصمة الخرطوم، حيث تبعد عنها حوالي (310) كم، وتعد إحدى أهم حواضر ولاية نهر النيل بالسودان.[1]

كان مشهد اندلاع ثورة 2018م السودانية من مدينة عَطْبَرَةْ مفاجئًا للنظام السوداني، والذي اعتاد على مشاهدة تكدس السودانيين أمام المرافق الحيوية طلباً للاحتياجات الاساسية. أو على أقل تقدير، فلم يتوقع النظام السوداني اندلاع هذه الشرارة، أو ربما توقع اندلاعها من العاصمة الخرطوم، ليحبس الكل السوداني انفاسه على إثر هذه الشرارة، بنظامه السياسي وشارعه ومجتمعه، والتي شكلت نقطة تحول كبيرة ومتسارعة في تتابع وتوالي الاحداث لتعم غالبية ارجاء السودان.[2]

تفاعل السودانيون كثيراً مع احتجاجات مدينة عَطْبَرَةْ، والتي ما لبثت حتى عمت مختلف ارجاء السودان، لتنضم مدينة (القَضَارِفْ) في الشرق السوداني إلى هذه الاحتجاجات، وتتبعها مدينة (دُنْقُلا) من ولايات الشمال السوداني، ثم مدينة (بُورتْسُودان) من ولاية البحر الاحمر، وميناء السودان الرئيسي. كما خرج السودانيون في الجنوب السوداني من مدينة (رَبَكْ)، لتتصاعد وتيرة الاحتجاجات، وتغطي غالبية الجغرافيا السودانية، وبصورةٍ مختلفةٍ عن ماضي احتجاجات وثورات السودان، والتي كانت تنطلق من العاصمة الخرطوم، والتي كانت اخر المنضمين إلى هذه المظاهرات والاحتجاجات[3]. حيث طالب السودانيون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الكفايات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وإزاحة العسكر عن مشهد الحكم فيه، وتوفير متطلبات الحياة، وضرورة توفير البيئة المناسبة لإحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في السودان.

حمل انطلاق شرارة ثورة السودان 2018م من الولايات السودانية البعيدة عن العاصمة الخرطوم، العديد من المؤشرات والدلالات، والتي تُشير إلى إهمال النظام السياسي السوداني لهذه الولايات، سياسياً

---

[1] الخضر، كمال، " السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة "، مرجع سابق، ص 8.

[2] أبتدون، الشافعي، " عن ثورة ثانية في السودان "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2021/11/2م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/Fj9NA .

[3] الخضر، كمال، " السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة " مرجع سابق، ص 8 – 9.

واقتصادياً واجتماعياً، واهتمامها بالخرطوم كمركزٍ لثقل النظام السياسي. كما وتشير أيضاً إلى تركها للتجاذبات السياسية والايدولوجية والانقسامات الاثنية. فضلاً عن اعطائها صورةً بأن النظام السياسي السوداني كان يرى تطور الاحداث في السودان من زاوية الخرطوم فقط، دون تتبع تطور الاحداث في باقي ولايات ومدن السودان.

أخذت الثورة السودانية زخمها بشكلٍ متسارعٍ نظراً لتصاعد رقعتها، خاصةً بعد انضمام الخرطوم لها، والتي تشكل ثقل النظام السياسي السوداني، وتحمل الوعي النوعي والجماهيري المطلوب لنجاح أي ثورة. حيث تتمركز بها الأحزاب السياسية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني والنسوي الناشطة، والنقاد واصحاب الرأي وصناع الفكر. لتتسم هذه الثورة، وخلافاً لما سبقها من ثورات وانقلابات وحروب اهلية سودانية، بأنها سلمية الطابع إلى حدٍ ما، ويغلب عليها الحراك الاجتماعي العفوي والمنظم، في محاولةٍ منها للاستفادة من دورس الثورات العربية التي انطلقت عام 2010م، والخروج بأقل خسائر ممكنة، وأكثر استفادة ممكنة لصالح السودان.[1]

كانت مطالب المحتجين السودانيين اقتصادية الطابع في بداية الأمر، كون أن شرارة الثورة انطلقت على إثر انقطاع الخبز والدواء والسلع الاساسية والسيولة النقدية من مختلف ارجاء البلاد منذ بداية عام 2018م، لتأخذ منحىً آخر خلال الثلاثة شهور الأولى لها، بحيث تصاعدت فيها وتيرة مطالب المجتمع السوداني المنتفض، من توفير للسلع والخدمات والمواد الأساسية والحياتية، إلى رحيل النظام السياسي بكل مكوناته عن المشهد العام في السودان، وإحداث تغييرٍ سياسيٍ وتحولٍ ديمقراطيٍ يلبي تطلعات الشارع والمجتمع السوداني.[2]

[1] أنظر: موقع جريدة العربي الجديد على الانترنت، " السودان: ثورة مختلفة بدأت في الولايات لتمتد إلى العاصمة "، 2019/12/19م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/2zC56 .

[2] المرجع السابق.

3.3 موقف النظام السوداني من ثورة عام 2018م

لم يكترث نظام عمر البشير المخلوع، بدايةً، بتحركات الشارع السوداني ضده، بخاصة في ثلاثة الاشهر الاولى من ثورة 2018م السودانية. كما أن الاداء الحكومي تجاه هذه الاحداث كان بطيئاً، ولم يوفر أي استجابةٍ للتفاعل مع المحتجين، نظراً لأن دائرة الاحداث كانت بعيدة عن مركز النظام السياسي في العاصمة الخرطوم. كما عول نظام البشير على ارتفاع وانخفاض نسق تحركات المحتجين و بخاصة في بداية الثورة السودانية، لتبقى العلاقة ما بين النظام والشارع السوداني المحتج على هذا النحو إلى أن تزامنت تحركاتهم مع ذكرى انتفاضة الشارع السوداني على رئيسه الراحل (النميري) في 1985/4/6م، ليشكل هذا التاريخ بعد أكثر من ثلاثين عاماً؛ نقطة تحولٍ في الحراك الشعبي لثورة السودان عام 2018م.[1]

حاول نظام (البشير) معالجة تحركات السودانيين في بداية الثورة في عدة مدن وولايات سودانية، وذلك عبر عزل الولاة القائمين عليها، وتعيين قادة عسكرين مكانهم، إلا أن ذلك أسهم أكثر في تصاعد وتيرة الاحتجاجات، الامر الذي دفع بنظام (البشير) لإعلان حالة الطوارئ، واصدار القوانين بقراراتٍ جمهورية، والدفع بالجيش السوداني إلى الشارع. وهو شأن عكس حالةً من التخبط السياسي لنظام (البشير)، وأوضح عدم قدرته على إدراك الامور، خاصةً أن طبيعة الاحتجاجات كانت سلمية، وأن نزول الجيش السوداني جاء للحفاظ على مرافق الدولة وحفظ الأمن.[2]

لم يخلُ خطاب (البشير) السياسي تُجاه الثورة السودانية لعام 2018م من التخوين والتذرع بالمؤامرة والاستعطاف وما شابه ذلك. كما لم يخلُ المشهد العام في السودان، وعلى إثر هذه الثورة من الاقتتال والتجاذبات بين المؤيدين والمعارضين بين أنصار الثورة ومعارضيها، وأنصار(البشير) ومعارضيه. لكن ومع زيادة زخم الاحتجاجات، وامتزاج مطالبها بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وارتفاع

[1] الاشقر، اسامة، " الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات "، مرجع سابق، ص 2 – 3.

[2] المرجع السابق، ص 3 – 4.

نسقها عبر وسائل الاعلام، وبيان مواقف الدول منها؛ تدخلت المؤسسة العسكرية السودانية بمختلف اطيافها، وقامت بعزل (عمر البشير) ووضعه تحت الاقامة الجبرية، وذلك في 2019/4/11م، منهيةً بذلك حكماً دام أكثر من ثلاثين عاماً.[1]

عقب ذلك، تم تشكيل مجلس عسكري انتقالي لإدارة شؤون البلاد في السودان، وتولى رئاسته وزير الدفاع السابق في نظام (البشير) (أحمد عوض بن عوف)، إلا أن الحراك الثوري والاجتماعي والشعبي في السودان رفض شخص (عوف)، حيث رأى فيه أنه امتداد لنظام (البشير)، وأنه قد يخشى من عودة النظام إلى سدة الحكم إذا بقي (عوف) في صورة المشهد السياسي والعسكري في السودان، مما دفع (عوف) لتقديم استقالته، وابتعاده عن المشهد السياسي والعسكري للثورة السودانية.[2]

كانت مطالب السودانيين واضحة عقب رحيل (البشير) عن سدة الحكم وتشكيل مجلس عسكري انتقالي في البلاد، وهي أن يتولى رئاسة هذا المجلس شخصية مجمع عليها من الكل السوداني، وألا تطول فترة الحكم الانتقالي له، بحيث يتم الانتقال إلى عملية انتخابية في البلاد، وتأسيس إدارةٍ مدنيةٍ تكون نتائج للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي في السودان. وهي مطالب صاحبها تجاذب سياسي بين مختلف أطراف ومكونات ثورة السودان عام 2018م، ليستقر الحال على الفريق (عبد الفتاح البرهان) رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي السوادني، وتدخل الثورة السودانية مرحلة جديدة مختلفة بكل تفاصيلها السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والقانونية.[3]

أصدر المجلس الانتقالي العسكري في السودان العديد من البيانات التي تؤكد على حتمية التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في السودان، وأن وجود المجلس والمؤسسة العسكرية في هذا المشهد هو مؤقت

---

[1] الاشقر، اسامة، " الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات "، مرجع سابق، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 13 – 14.

[3] أوراكجي، سرحات، " الثورة والثورة المضادة في السودان والبحث عن الاستقرار "، *مجلة رؤية التركية للأبحاث والدراسات*، 2019م، ص 29 – 30.

ولضمان حماية الثورة ومكتسباتها، وأن المشاهد السابقة في الالتفاف على الثورات الشعبية، سياسياً واجتماعياً، لن تتكرر في ثورة السودان عام 2018م.[1]

3.4 القوى السودانية الداخلية المؤثرة في ثورة عام 2018م

شملت ثورة السودان لعام 2018م مختلف الاطياف السياسية والاجتماعية والمجتمعية السودانية، وشارك فيها غالبية مكونات المجتمع السوداني، خاصةً وأن شرارة انطلاق الثورة السودانية كانت بدوافع اقتصادية، لكن تحولت، وبشكلٍ سريعٍ، إلى سياسيةٍ واجتماعيةٍ بالإضافة لدوافعها الاقتصادية. لكن يمكن إجمال أهم المؤثرين في هذه الثورة كما يلي:

- القوى الشبابية: شارك الشباب السوداني، ذكورا وإناثاً، في هذه الثورة، بل أنه كان للحضور النسوي الشبابي أثره البارز في هذه الثورة. فقد كان للشباب السوداني تحركاته الثورية والاحتجاجية التي سبقت اندلاع ثورة عام 2018م، خاصةً في الاعوام ما بين (2011 – 2016) م، والتي قوبلت بالقمع من قبل نظام (البشير)، فضلاً على أنها لم تلقى الصدى المطلوب في الشارع السوداني. لكن الحال تغير في هذه الثورة، ليشكل الشباب السوداني نقطة ارتكاز مهمة في بقاء هذه الثورة موجودة في الشارع السوداني، علماً بأن التكوين السياسي لهذه الثورة ضم مختلف التوجهات الايديولوجية والحزبية في السودان، من شيوعيين وعلمانيين واسلاميين وليبراليين وغيرهم.[2]
- تجمع المهنيين السودانيين: وهو جسم نقابي مهني مستقل، تكون في العام 2016م في السودان على إثر التحركات الاجتماعية فيه، بحيث ضم لجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحافيين السودانيين، وتحالف المحاميين الديمقراطيين، وذلك ليكون بديلاً عن النقابات الموالية للنظام (البشير). تعرض هذا التجمع للكثير من القمع والمضايقات من النظام الحاكم، ولم يتمكن من

[1] أوراكجي، سرحات، " الثورة والثورة المضادة في السودان والبحث عن الاستقرار"، مرجع سابق، ص 37.

[2] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م، ص 2.

ممارسة نشاطاته السياسية والاجتماعية في السودان، لتتسع مجالات عمل هذا التجمع في العام 2018م، وتنضم له العديد من النقابات الاخرى في السودان، ليشكل قوةً سياسيةً واجتماعيةً ومهنيةً كان لها اسهاماتٍ كبيرةٍ في هذه الثورة، وخاصةً في تسليط الضوء على مطالبها السياسية والاجتماعية.[1]

- قوى المجتمع الافتراضي: شكلت هذه القوى محركاً لإيصال صوت الثورة السودانية لمختلف ارجاء العالم. فرغم محاولات النظام السياسي السوداني حجب هذه القوى الافتراضية، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي؛ إلا أنها فشلت في منع القائمين عليها من العمل وتسليط الضوء على كافة ممارسات نظام (البشير) تجاه الثورة، ومجريات الاحداث في السودان. كما وفتحت هذه القوى المجال للسودانيين في مختلف اماكن تواجدهم، داخل السودان وخارجها، من المشاركة في هذه الثورة، وتعزيز بقائها لضمان الوصول إلى التغيير السياسي المطلوب في السودان.[2]
- المعارضة السودانية: تتشكل قوى المعارضة في السودان من الاحزاب السياسية والقوى والتجمعات النقابية والمهنية والنسوية والشبابية، الاجتماعية والمجتمعية، المعارضة للنظام الحاكم. بحيث تتنوع في توجهاتها السياسية والفكرية بين الاسلامي والشيوعي والليبرالي والعلماني. تتكون أبرز هذه القوى المعارضة في السودان من الاحزاب السياسية؛ كقوى التجمع الوطني، ونداء السودان، وحزب الأمة، والأحزاب السياسية المعارضة خارج إطار هذه الكيانات التحالفية، إضافةً لتلك الاحزاب الاخرى التي تشكلت عقب ثورة السودان عام 2018م.[3]

وبرغم تعدد هذه الاحزاب واختلافاتها الفكرية والايديولوجية، إلا أنه كان لها اسهاماتها في تعزيز ثورة السودان عام 2018م، والمشاركة فيها، سياسياً واجتماعياً ومجتمعياً، وتمثيل الكل السوداني في هذه

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 3 – 4.

[2] الخضر، كمال، " السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة " مرجع سابق، ص 16.

[3] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 3.

الثورة. حيث اجمعت غالبية هذه القوى السودانية، واثناء ثورة عام 2018م، على ضرورة إسقاط نظام المؤتمر الوطني الحاكم المتمثل بنظام (البشير)، والذي اتهمته بالفساد وتدمير مؤسسات الدولة السودانية، وضرورة محاكمته، والعمل على ترسيخ مبادئ الحرية والعدالة والسلام في سودان ما بعد نظام (البشير)، حيث توحدت غالبية الاحزاب السياسية المعارضة في السودان تحت شعار (تسقط بس) كتعبير عن موقفها من نظام (البشير) في السودان.[1]

- القوى الثورية المسلحة: ويقصد بها القوى الثورية التي رفعت السلاح في وجه نظام (البشير) منذ توليه الحكم عام 1989م ولأسبابٍ اثنيةٍ وعرقيةٍ وسياسيةٍ وغيرها. اهم هذه القوى ما يعرف بالسودان بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال، والتي كانت جزءاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل انفصالها عنها على إثر انفصال جنوب السودان كدولةٍ في العام 2011م، مع العلم بأن هذه القوى كانت جزءاً من الجيش السوداني، وانشقت عنه فيما بعد. إضافةً إلى حركة تحرير السودان في اقليم دارفور، والتي بدأت كتجمعٍ شبابيٍّ سياسيٍّ، ثم تحولت لحركةٍ مسلحةٍ في العام 2002م، بحيث تكونت من مجموعاتٍ مختلفةٍ من قبائل اقليم دارفور في السودان.[2]

ويضاف إلى هذه القوى أيضاً ما يعرف بالسودان باسم (الجنجويد)، وهي قوى قبائلية أسسها وسلحها نظام (البشير) ليستخدمها ضد أي قوى ثورية مسلحة ضده، ثم تم دمجها في الجيش السوداني بعد ثورة عام 2018م، وغيرها من القوى المسلحة المتواجدة في السودان. وبشكلٍ عام، فإن موقف هذه القوى المسلحة من الثورة السودانية ودورها فيها كان متبايناً بين مؤيد ومعارض، وكثير التقلب نظراً لارتباطاتها بالكثير من القوى داخل السودان وخارجها، كما أن مشاركتها في احداث الثورة السودانية

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 3 – 4.

[2] المرجع السابق، ص 5.

كان مرتبط بكيفية توظيفها للسلاح، لكنها تبقى من القوى المؤثرة في ثورة السودان عام 2018م نظـــراً لما تمتلكه من ثقل سياسي وعسكري وقبائلي في السودان.[1]

وبصورةٍ عامةٍ، فقد شاركت غالبية الاطياف والتوجهات السياسية والاجتماعية والمجتمعية فـــي ثـــورة السودان عام 2018م، وكان لكل منها دورها وأثرها وتأثيرها في هذه الحدث، سواء قبل وفي أثنائـــه أو بعده. وهي قوى سودانية داخلية عايشت وتعيش نتاجات انظمتها السياسية، وما تفرزه هذه الانظمة مـــن انعكاساتٍ على المجتمع السوداني. لكن هناك العديد من القوى الخارجية التي أثرت وما زالت تؤثر على ثورة السودان عام 2018م، بحيث تحاول تغيير مسارات هذه الثورة، وبالعديد مـــن الادوات السياســـية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية أيضاً.

3.5 إسرائيل والثورة السودانية عام 2018م

تُحاول إسرائيل، ومنذ خمسينيات القرن الماضي، النفاذ إلى القارة الافريقية بالكثير من الطرق والوسائل، وذلك عبر استغلالها لحالة الاقتتال الداخلي في هذه القارة، والخلافات على الحدود بين دولها، والنزعات القبلية والاثنية، وحالة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناشبة بها بفعل استمرار الحروب الاهلية فيها. استغلت اسرائيل كثيراً قضية الجنوب السوداني، وساندت القائمين فيه على الانفصال عن السودان، وكانت أول الداعمين لدولة جنوب السودان. كما واستثمرت إسرائيل كثيراً في قضية اقليم دارفور، وعملت على إطالة مدة الاقتتال فيه بالكثير من الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية، وتسليح أطراف القتال أيضاً[2]. استغلت إسرائيل هذه القضايا الداخلية السودانية للتدخل في الساحة السودانية، وتنشئ لنفسها تواجداً قائماً على التشبيك مع العديد من القوى السودانية، لتستغل أي حدثٍ سودانيٍّ قد يعطيها الفرصة لتثبيت هذا التواجد.

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 5 – 7.

[2] نوفل، سعيد، " *الموقف الاسرائيلي تجاه ترسيم خريطة جديدة للمنطقة "، حلقة نقاش: مائة عام على سايكس بيكـــو: خـــرائط جديـــدة ترسم*، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص 19 – 20.

ويمكن ربط تداعيات التدخل الخارجي الاسرائيلي بالثورة السودانية عام 2018م بالتواجد الإسرائيلي العام في القارة الافريقية، والنجاحات الاسرائيلية بتحقيق التقاربات مع العديد من الدول الافريقية، وذلك عبر الدبلوماسية الإسرائيلية التي نجحت في استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتفاقمة لدى بعض الدول الافريقية للتواجد في القارة الافريقية، خاصةً في ظل تراجع التأثير العربي في افريقيا، وضعف الاتحاد الافريقي، والقوة التكنولوجية والاقتصادية لإسرائيل، والتي شكلت النافذة الإسرائيلية للدخول للقارة الافريقية، رغم أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين افريقيا وإسرائيل غير قوية، لكن العامل التكنولوجي والاقتصادي الإسرائيلي كان له دوره في تعزيز تواجد إسرائيل في افريقيا.[1]

أسهم هذا التواجد الإسرائيلي المُعد مسبقاً في القارة الافريقية عامةً، والساحة السودانية على وجه الخصوص في تأثير إسرائيل على مجريات الثورة السودانية، وترجيح طرفٍ على آخر وفقاً للمصالح الإسرائيلية في الساحة السودانية. حيث جاءت التوجهات الإسرائيلية متوافقةً، إلى حدٍ ما، مع الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة لتثبيت حكم العسكر في السودان، لكن بطابعٍ متقاربٍ مع إسرائيل، وليس معادياً لها كما كان سابقاً.

3.6 نتائج الثورة السودانية عام 2018م

نجحت ثورة السودان عام 2018م من اسقاط نظام (البشير) بعدما حكم السودان لما يزيد عن الثلاثين عاماً. كما وتمكنت الثورة السودانية من اعادة الامل للسودانيين بدمقرطة نظامهم السياسي، وإحداث تغييرٍ سياسيٍ يضم الكل السوداني. كما ويعول السودانيون كثيراً على هذه الثورة لإجراء انتخابات تمكنهم من اختيار رئيس مدني، ونظام حكم ديمقراطي، بعيداً عن المؤسسة العسكرية، والتي عانى السودانيون كثيراً من حكمها للسودان طيلة الفترة الماضية، وجعلت السودان ساحةً للتدخلات الخارجية، بحيث يحاول السودانيون وعبر هذه الثورة الخروج من مأزق التدخلات الخارجية في السودان

[1] عبد المالك، سيدي، "إفريقيا: التراجع العربي والنفوذ الإسرائيلي"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022م، ص2.

ومع أن المشهد النهائي لثورة السودان عام 2018م لم ينتهي بعد، وأن الثورة تشهد كثيراً من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقانونية؛ إلا أن آمال السودانيين من هذه الثورة قد شهدت تجاذبات سياسية كثيرة، سلمية وغير سلمية، من مختلف مكونات الثورة السودانية، السياسية والمدنية والعسكرية، والتي نتج عنها تكوين مجلس وحكومة بالشراكة ما بين المدنيين والعسكريين كفترةٍ انتقاليةٍ لمدة 3 سنوات، وتوقيع اتفاقية سلام ما بين هذه الحكومة والحركات المسلحة في السودان، ورفع اسم السودان من قوائم الدول الراعية للإرهاب، حيث شكل هذا الرفع تحولاً جديداً في التدخلات الخارجية في الساحة السودانية، لكن بطرقٍ وآلياتٍ وادواتٍ جديدةٍ. كما وتم تعديل الكثير من القوانين، واجراء العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تكفل للسودان الامن والاستقرار.[1]

وبرغم ذلك، إلا أن هذه التطورات لا تلبي آمال السودانيين، والذين وجدوا المؤسسة العسكرية شريكةً للمدنيين في حكم السودان، إضافةً لزيادة قوة التدخلات الخارجية عبر الساحة السودانية، لكن بأدوات وأساليب جديدة، ومن عدة محاور إقليمية ودولية. وهو مشهد اعتادوا عليه في كثيرٍ من ثوراتهم وانتفاضاتهم السابقة، خاصةً وأن تواجد المؤسسة العسكرية السودانية في هذا الإطار قد لاقى ترحيباً من بعض دول الاقليم والدول الكبرى، إضافةً للدعم السياسي والمادي لتمكين بقائهم ضمن الفترة الانتقالية في السودان، وهو ما يُشير إلى أن الانتقال السلمي للسلطة في السودان قد يخضع للكثير من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية، داخل السودان وخارجها.[2]

تعكس مجريات الاحداث في السودان أن ما يجري على أرض الواقع قد تجاوز مرحلة الثورة المتمثلة بأسقاط النظام الحاكم والتأسيس لنظام جديد، بمعنى أن الثورة السودانية لعام 2018م تجاوزت مرحلة الاحتجاجات والتحركات الاجتماعية والسياسية والمجتمعية التي تهدف الى تغيير النظام، لتصل إلى مرحلة إدراك اهمية القدرة التنظيمية لمكونات الثورة السودانية من احزاب سياسية وتجمعات نقابية

[1] النيل، مزن، " لماذا لم تسقط بعد؟: مراجعة لدروس الثورة السودانية "، موقع (transnational institute) على الانترنت، 2021/10/27م، الرابط الالكتروني: https://longreads.tni.org/arab-uprisings-ar/08-ar.

[2] المرجع السابق.

ومهنية ومنظمات شعبية وحتى فصائل مسلحة على تهيئة الاوضاع المناسبة للانتقال السلمي للسلطات، ووضع ضوابط لآليات عمل المجلس العسكري الانتقالي.[1]

يرتبط نجاح الثورة السودانية لعام 2018م على قدرة مكوناتها من تجاوز العقبات التي قد تتعرض لها هذه الثورة خلال الفترة الانتقالية، والتي تتمثل بعدم تهيئة الاجواء للعمل على إحداث التغيير السياسي المأمول، وغياب التحديث السياسي الواجب توفره في النظام السياسي السوداني، والابتعاد عن دمقرطة التمثيل السياسي والمدني للمجتمع السوداني، والتي قد تعيد السودانيين إلى ما قبل ثورة عام 2018م، وبالتالي غياب الأمن والسلام في السودان، وعدم الاستقرار السياسي، والعديد من الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، والتي قد تبقي الشارع السوداني محتجاً ومضطرباً.[2]

وفي السياق ذاته، فإن انتهاء مشهد الثورة السودانية، سواء بالفشل أو النجاح، وضمن سياقات الاحداث في الساحة السودانية، بات مرتبطاً بعوامل أخرى، أهممها دور المؤسسة العسكرية في مشهد ما بعد سقوط نظام (البشير)، وما يرتبط بذلك من تطوراتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ وعسكرية. إضافةً لدور التدخل الخارجي في الثورة السودانية، وما يتعلق بذلك من تأثيراتٍ على التغيير السياسي في السودان، سواء بتمكينه أو إفشاله، أو تأييد طرف دون آخر، وما سيتعلق بذلك من تطوراتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ ستؤثر على المجتمع السوداني، وشكل نظامه السياسي، وتداول السلطات فيه، الأمر الذي يعني أهمية تسليط الضوء على هذا الدور الخارجي، وربما تقاطعه مع دور تحركات المؤسسة العسكرية التي قد تحاول من تمكين نفسها في مشهد ما بعد ثورة عام 2018م.

[1] محمد، نعمات، يوسف، عبد الوهاب، "*السودان: الفضاء المدني والحراك الثوري*"، بيروت: شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، 2021م، ص 7 – 8.

[2] المرجع السابق، ص 15 – 16.

الفصل الرابع

دور التدخل الخارجي على التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

نجحت ثورة السودان عام 2018م في اسقاط نظام الرئيس السوداني المخلوع (عمر البشير) بشخصه وبعض رموزه، مع بقاء آخرين في المشهد الانتقالي. كما ونجحت الثورة في تشكيل مجلس سيادي لإدارة البلاد، والمرحلة الانتقالية في السودان. لكن ما لبث ذلك إلا وتدخل العسكر في هذا المشهد أيضاً، باشتراكه في ادارة الفترة الانتقالية. والأهم من ذلك، أن المشهد السوداني لم يخلُ من التدخل الخارجي، بل أن وطأة التدخلات الخارجية، وعقب ثورة عام 2018م قد زادت، عبر وجود عدة محاور إقليمية ودولية ترى ضرورة لتدخلها في الساحة السودانية، والتأثير على مسارات التغيير السياسي فيها، لتواجه الثورة السودانية خطر التدخل الخارجي، وتواجد العسكر، واعادة السيناريوهات السودانية القديمة، وبالتالي إفشال مساعي السودانيين بإحداث التغيير السياسي المأمول بالنسبة لهم.[1]

تباينت ردود فعل المحاور الاقليمية والدولية، ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة السودانية عام 2018م نحو هذه الثورة. حيث حاولت هذه المحاور التأثير على المشهد الثوري السوداني، لتتوزع بين مصر وبعض دول الخليج، كالإمارات والسعودية من جهة، والتي عارضت وتعارض الثورات العربية منذ اندلاعها في العام 2011م، لتدعم هذه القوى العربية والإقليمية بعض الأطراف السياسية والعسكرية المتنفذة في السودان، وذلك لاعتباراتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة. وتركيا، كقوةٍ اقليميةٍ، من جهةٍ أخرى، والتي تُحاول أن يكون لها موطأ قدم في الاقليم العربي. إضافةً للتدخل الكبير للولايات المتحدة الامريكية، وبعض القوى الغربية، وإسرائيل، والتي نجحت في اختراق المشهد السوداني، وتوقيع اتفاقية تطبيع مع المجلس الانتقالي السوداني لضم السودان لحلف المطبعين العرب،

[1] خليفة، محمد، " الثورة السودانية تواجه خطر التدويل "، موقع صحيفة الشراع على الانترنت، 2019/6/20م، الرابط الالكتروني: https://www.alshiraa.com/posts/althor-alsodany-toagh-khtr-altdoyl-bklm-mhmd-khlyf-418

بعد أن كان لإسرائيل اسهاماتها المباشرة وغير المباشرة في فصل جنوب السودان، واعلانه كدولةٍ مستقلة.[1]

كان للتدخل الخارجي اسهاماته في زعزعة استقرار السودان، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتمزيق جغرافيته، والاستفادة من موارده الطبيعية والنفطية قبل ثورة عام 2018م. بل أن أثر هذا التدخل الخارجي قد زاد بعد ثورة السودان عام 2018م، والتي تأمل فيها السودانيون خيراً نحو تحقيق تغيير سياسي مأمول، وتحول ديمقراطي يثمر بتشكيل دولة مدنية، بعيداً عن حكم أي تأثيراتٍ خارجية.

4.1 المواقف الإقليمية والدولية من ثورة السودان عام 2018م

4.1.1 المواقف الإقليمية من ثورة السودان عام 2018م

شهدت العلاقات ما بين نظام (البشير) المخلوع في السودان والقوى الإقليمية والدولية الكثير من التقارب والتباعد خلال فترة حكمه للسودان، وهو ما أثر على مواقف هذه الدول والقوى من ثورة السودان عام 2018م. ففيما يتعلق بدول الإقليم العربي، فلم تدعم بعض هذه الدول الثورة الشعبية السودانية، خاصةً المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والتي خشيت من سقوط نظام (البشير) خلال هذه الثورة، نتيجةً لوقوف نظام (البشير) بجانب هذه الدول في عدوانها ضد اليمن، ووقوف الحوثيين فيه بوجه السعودية والامارات. حيث وافق نظام (البشير) على طلب السعودية بإرسال قوات برية سودانية إلى اليمن للمشاركة في القتال ضد الحوثيين. وهو ما زاد من من صعوبة الأوضاع الاقتصادية في السودان خلال أعوام الحرب وصولا للعام 2018، بحيث أدت هذه المشاركة السودانية في اليمن إلى زيادة الانفاق على الجيش السوداني رغم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي الذي قدمته كل من السعودية والامارات لنظام (البشير) كنتيجةٍ لمشاركته بالقتال في اليمن.[2]

---

[1] الاشقر، اسامة، " الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات "، مرجع سابق، ص 15 – 18.

[2] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*احتجاجات السودان: أسبابها، سياقاتها والمواقف الدولية منها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م، ص 3.

وللدلالة على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لمشاركة الجيش السوداني في القتال مع النظامين السعودي والاماراتي في اليمين؛ فقد استغلت كل من السعودية والامارات تفاقم الازمة الاقتصادية في السودان كمدخلٍ للدفع بالجيش السوداني للقتال في اليمن، حيث عززت السعودية تحالفها مع السودان من خلال التبرع بمليار دولار لبنك السودان المركزي في عام 2015م، والذي تزامن مع بداية التدخل الذي تقوده السعودية في الحرب على اليمن، ليصب هذا الدعم، وبشكلٍ رئيس، في تجهيز الجيش السوداني للقتال في اليمن، دون توظيفه لمعالجة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم في السودان، حتى تحولت لثورةٍ شعبيةٍ أطاحت بحكم نظام (البشير) عام 2018م.[1]

أما مصر، فكان موقفها من موقف السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، فلم تؤيد مصر ثورة السودان عام 2018م نتيجةً لخشيتها على نظامها السياسي الحاكم، وأنه من الممكن حدوث ثورة في شوارعها تُعيدها لمجريات الاحداث فيها خلال عامي (2010 – 2011) م، والتي حدثت فيها ثورة شعبية مصرية اسقطت نظام الرئيس المصري الراحل (مبارك) آنذاك، إضافة لخشيتها فتح عدة ملفات قديمة مع السودان تتعلق بحدودها وسيادتها. أما دولة قطر، فقد رفضت أي عمل، سياسي أو عسكري، يقود إلى إسقاط النظام السوداني بقيادة (البشير) نتيجة لرفضه الانضمام إلى الحصار على الرغم من الضغط السعودي عليه. أما باقي الدول العربية فقد التزمت الصمت نحو ما يجري في السودان، أو لم تفصح عن موقف واضح، سواء بالدعم أو عكس ذلك.[2]

وإذا ما توسعنا خارج دائرة الإقليم العربي قليلاً وصولاً إلى تركيا، فقد رفضت تركيا دعم سقوط نظام (البشير) في السودان، وذلك نتيجة للعلاقات القوية التي أنشأها معها، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من حكمه، والذي سمح لتركيا بالاستثمار في الأراضي السودانية، وخصص لها العديد من الأراضي والتسهيلات القانونية والإدارية والثقافية والفكرية للعمل في السودان، كنشر المراكز الثقافية التركية،

[1] الدردري، سيما، " سياسة المساعدات الخليجية للسودان "، موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن على الانترنت، 2020/9/22م، الرابط الالكتروني: https://agsiw.org/ar/the-politics-of-gulf-aid-to-sudan-arabic/.

[2] المرجع السابق، ص 3.

والسماح لبعض المنظمات التركية للعمل في السودان، خاصةً في الجوانب التعليمية والتاريخية، وتعليم اللغات، وإعادة احياء الموروث العثماني وما شابه ذلك، وهو ما شكل لتركيا فرصةً لأن يكون لها تواجد إضافي في الساحة العربية.[1]

4.1.2 المواقف الدولية من ثورة السودان عام 2018م

دولياً وعالمياً، فقد أيد المحور الروسي –الإيراني بقاء نظام (البشير) في السودان، وذلك لعدة اعتباراتٍ سياسية واقتصادية وثقافية. وما يدلل على ذلك، ما قام به (البشير) قبل سقوط نظامه بفترةٍ من زيارة لسوريا، وتأييده لنظامها السياسي بقيادة (بشار الأسد)، ومحاولته كسر عزلة النظام السياسي في سورية بعد الخطوات التي أقدمت عليها (الامارات) من تحسين علاقاتها مع النظام السوري بعد قطعية لما يقارب العشر سنوات على خلفية الأزمة السورية منذ العام 2010م.[2]

في السياق نفسه أيضاً، فلروسيا أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية في أن تتواجد في منطقة البحر الأحمر، لما يشكل لها ذلك من مصالح حيوية تتعلق بتدفق تجارتها من النفط والسلاح نحو منطقة الشرق الأوسط، ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية في ذلك. وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على إيران، رغم اختلاف علاقاتها بنظام (البشير) بعد سنوات العلاقات القوية بين الطرفين على إثر مشاركة (البشير) للسعودية في العدوان على اليمن، حيث ترغب في تسهيل وصول تجارتها إلى تلك المناطق، إضافةً لمحاولة نشر فكرها وثقافتها في العديد من المناطق والدول العربية والافريقية، بحيث تتقاطع أهدافها مع اهداف روسيا السياسية والاقتصادية، والتي تُعزز من فرص تواجدها في الساحة الافريقية.[3]

---

[1] أنظر: موقع (BBC) بالعربية على الانترنت، " مشاريع استثمارية لقطر وتركيا في السودان "، 2018/3/27م، الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-43558866.

[2] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " احتجاجات السودان: أسبابها، سياقاتها والمواقف الدولية منها "، مرجع سابق، ص 3.

[3] المرجع السابق، أنظر أيضاً: علي، عبد القادر، " القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "، موقع مركز الجزيرة للدراسات على الانترنت، 2021/7/15م، الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5068.

وفيما يتعلق بالصين كقوةٍ دوليةٍ لها وزنها العسكري والاقتصادي في العالم؛ فلم تؤيد الصين الثورة ضد نظام (البشير) أو سقوطه. فقد كانت الصين داعماً رئيساً له منذ توليه الحكم في السودان عام 1989م، لتشكل الصين جبهةً كسرت عزلة السودان لسنوات، ودعمت سياسة (البشير) في تصدير الثورة لبعض الدول المجاورة للسودان، وذلك عبر تمكين نظام (البشير) من دعم الحركات المسلحة التي أسقطت نظامي أثيوبيا وتشاد في عام 1991م. وفي المقابل، سمح نظام (البشير) للصين في لعب دور رئيسي في التنقيب عن النفط السوداني واستخراجه وتسويقه في خطوةٍ غير مألوفة في المنطقة العربية والافريقية بأن تتولى دولة غير غربية استخراج النفط وتكريريه وتسويقه، وهو ما سمح لنظام (البشير) من الاستمرار في حكم السودان نتيجةً للمردودات المالية والاقتصادية الناتجة عن الدور الصيني في استخراج وتسويق النفط السوداني.[1]

أما فيما يتعلق بأمريكا، وكبرى الدول الغربية، فرغم موقف هذه الدول من نظام (البشير) في السودان، ووضعه على قائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي والعالمي، فقد جاءت الثورة السودان عام 2018م في وقت لا تبدو فيه هذه الدول الغربية مستعدة لأي موجة جديدة من التغييرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصةً بعد تطور العلاقات ما بين السودان وهذه الدول على إثر اتخاذ السودان عدة خطوات في محاربة الإرهاب، والتعاون الاستخباراتي المعلوماتي السوداني مع هذه الدول، وتعاونه الكبير مع الاتحاد الأوروبي في إدارة خطوط الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وحل قضية الجنوب بانفصاله كدولةٍ عن السودان، وغيرها من القضايا العالقة ما بين الطرفين، والتي رأت من خلالها أمريكا والدول الغربية بأن استقرار الأنظمة السياسية في هذه المنطقة أهم بكثير من دعم حكومة ديمقراطية جديدة، في ظل تعرض هذه الدول للكثير من الضغوطات

[1] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "احتجاجات السودان: أسبابها، سياقاتها والمواقف الدولية منها"، مرجع سابق، ص3.

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن موجات التغيير التي تجري في عدة دول حول العالم.[1]

4.1.3 التقاطع والتكامل ما بين المواقف الإقليمية والدولية في ثورة السودان عام 2018م

قد يبدو أن الموقف الإقليمي والدولي ورود فعل كبرى الدول الإقليمية والدولية من تحركات السودانيين ضد نظام (البشير) تصب في صالحه، إلا أن ذلك يعكس، وفي الوقت نفسه، حجم التدخلات الخارجية في السودان، وارتباط نظام (البشير) بالعديد من هذه المواقف كعاملٍ لاستقرار السودان، واستقرار نظام (البشير) وجبهة الإنقاذ التي حكم من خلالها البلاد، والتي كلفت السودان كثيراً على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاثني. وهي مواقف غير فاعلة، فأقرب الدول الإقليمية والدولية لم تساند (البشير) في أزمة السودان الاقتصادية التي اشتدت في العام 2018م، واخرجت السودانيين للشارع مطالبين برحيل (البشير). كما لم تقم هذه الدول بأي تحركٍ للحفاظ على نظام (البشير)، بحيث اسقطته الثورة عام 2018م، وخلعت حكمه بعدما دام أكثر من ثلاثين عاماً.

وبذلك، ووفقاً للمواقف الإقليمية والدولية من ثورة السودان عام 2018م، فقد تحول السودان لساحةٍ لتنفيذ التوازنات الدولية، والتي تقودها القوى الإقليمية، بحيث تتقاطع في الأهداف معها، وتتكامل في فرض ما تريده القوى الدولية والعالمية، باعتبار أن النظام الدولي نظام رئيسي شامل بينما النظام الإقليمي هو نظام فرعي تربطه بالنظام الدولي علاقات بنيوية وتأثر وتأثير، وهو شأن يعد واضحاً في الساحة السودانية منذ خمسينيات القرن الماضي، وتفاقمت حدته بعد ثورة عام 2018م

[1] الفيل، خالد، "*الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية*"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص7.

4.2 السودان بعد سقوط نظام (البشير): الفترة الانتقالية والتدخلات الخارجية

ظلت التحركات الثورية والاجتماعية والمجتمعية في الشارع السوداني متواجدةً رغم سقوط نظام (البشير) مطلع إبريل/ نيسان من العام 2019م، وذلك لحماية الثورة، وضمان الوصول إلى مجلس انتقالي لإدارة شؤون البلاد يعكس الكل السوداني. وبعد عدة نقاشات ومفاوضات بين القوى السودانية المؤثرة، تم التوصل إلى حلٍ توافقيٍّ بين القوى السياسية والعسكرية تتمثل عبر مرحلة انتقالية وبرنامج تحول ديمقراطي باعتباره الخيار الأسلم للسودان والمجتمع السوداني، وتجنب السودان إمكانية الدخول في العنف والفوضى والحرب الاهلية، عبر الإصرار على الاستمرار في سلمية الحراك حتى يتحقق التغيير السياسي المطلوب، والانتقال الآمن للسلطة بأقل التكاليف الممكنة.[1]

وعلى إثر ذلك، تم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي والمجلس السيادي في السودان بالاتفاق بين مختلف القوى السودانية، السياسية والمدنية والعسكرية، برئاسة الفريق (عبد الفتاح برهان)، ليمثل هذا المجلس رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها بحسب الوثيقة الدستورية الموقعة بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى المعارضة السياسية والعسكرية والمدنية السودانية.

نصت الوثيقة الدستورية الخاصة بهذا المجلس الانتقالي السوداني على آليات عمل هذا المجلس، والذي يمتد لمدة (39) شهراً من تاريخ 21 آب/ أغسطس من العام 2019م، بحيث يتكون من خمسة اشخاص من المدنيين، وخمسة من العسكريين، إضافةً إلى شخصية وطنية أخرى يتم التوافق عليها. كما تم الاتفاق على أن تترأَّس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى، ومدتها (21) شهراً، في حين يتولى المدنيون رئاسة الثمانية عشر شهراً المتبقية. فضلاً على إقرار عدة قرارات وقوانين تشريعية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وغيرها من القرارات الخاصة بإدارة شؤون البلاد.[2]

---

[1] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م، ص 4.

[2] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م، ص 1.

لم يكن تشكيل المجلس العسكري الانتقالي السوداني محل اجماع من كافة أطياف الشارع السوداني، فقد رفضته عدة أحزاب سياسية سودانية وقوى مدنية وشعبية، كالقوى اليسارية والعلمانية والإسلامية وغيرها، وقاطعته، وفي بداية الامر، التشكيلات والقوى المسلحة والثورية في السودان، والتي كانت تحارب نظام (البشير) للانفصال عنه، أو الحصول على بعض المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو ما أدى إلى فقدان الانسجام والوحدة بين القوى التي ساهمت في إسقاط نظام (البشير)، والتي لها ارتباطات خارجية مع العديد من القوى الإقليمية والدولية والعالمية، لتستغل القوى الإقليمية والدولية حالة عدم الانسجام بين قوى السودان السودانية، وتمنح الأطراف العسكرية في السودان دعمها السياسي والاقتصادي والمالي، ووصولاً لمنحها الشرعية السياسية في مواجهة أي قوةٍ ثوريةٍ في السودان، بحيث أدى ذلك إلى ظهور حالةً من عدم الرضا السوداني النخبوي عن هذا المجلس، الامر الذي زاد من الارتباطات الخارجية لعدة قوى سودانية، إضافةً إلى السماح للعسكر من تعزيز مكاسبهم في هذا المجلس، والتحكم في صنع القرارات والتشريعات الخاصة به.[1]

شكل ظهور المجلس الانتقالي السوداني بهذه الصورة، والتي أعطت العسكريين فرصة التحكم به، ارتياحاً كبيراً من العديد من القوى الإقليمية والدولية، كمصر والسعودية والامارات والولايات المتحدة الامريكية وكبرى الدول الأوروبية والغربية. ورغم رفض بعض القوى الوطنية والمدنية والاجتماعية والشعبية السودانية لهذا المجلس وما انبثق عنه من دستورٍ وقراراتٍ وتشريعات، والتي أبقت السودانيين في الشارع للاحتجاج على ذلك، إلا أن السلمية التي حافظ عليها المحتجون السودانيين قد لاقت ترحيباً من القوى الإقليمية والدولية، وعكست لهم أهمية تواجد العسكر في هذا المجلس الانتقالي.[2]

كان للقوى الإقليمية والدولية دورٌ هام في وصول المجلس الانتقالي السوداني لهذه الهيكلية. فقد شهد السودان الكثير من التحركات الخارجية للتوسط بين المدنيين والعسكريين من أجل الوصول إلى تسويةٍ

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات"، مرجع سابق، ص 2.
[2] المرجع السابق، ص 4.

سياسيةٍ تتمثل في تشكيل المجلس السيادي السوداني، كالتحركات التي قامت بها كل من مصر والسعودية والامارات وأثيوبيا والعديد من القوى الافريقية والدولية والاممية، والتي ضغطت لتسيير أمور المجلس الانتقالي، نتيجة لما تمتلكه هذه الدول من نفوذٍ على القيادات العسكرية المتواجدة في هذا المجلس. وهو الشأن نفسه الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية، والتي أرسلت مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الافريقية (تيبور) كمندوب إلى الخرطوم لحث العسكريين والمدنيين وقوى المعارضة السودانية للتوصل إلى اتفاقٍ بشأن آليات الانتقال الآمن للسلطة في السودان.[1]

ومما يدلل أيضاً على تواجد التدخل الخارجي في هذه المرحلة الانتقالية في السودان؛ هو تعيين الولايات المتحدة الامريكية (دونالد بوث) كمبعوثٍ جديدٍ لها في السودان بعد انقطاع للعلاقات الخارجية والدبلوماسية بين الطرفين لأكثر من 23 عاماً. كما كان توقيع وتشكيل المجلس الانتقالي السوداني برعاية العديد من الشخصيات الإقليمية والدولية، كممثلين عن مصر وجنوب السودان وبعض الدول الأوروبية، والتي تعهدت لهذا المجلس بتسهيل عمله، وتوفير الظروف والمساعدات السياسية والاقتصادية له ليتمكن من إدارة شؤون البلاد خلال فترته الانتقالية.[2]

وضعت الأطراف الخارجية، والتي تعهدت بمساعدة المجلس الانتقالي السوداني، مجموعة من الاعتبارات الواجب اخذها بعين الاعتبار لتسهيل التغيير السياسي وانتقال السلطات في السودان، بحيث تتمثل أبرزها بالتزام جميع مكونات المجلس الانتقالي ببنود الاتفاق بين الطرفين، وذلك لتعزيز الثقة فيما بينهم. إضافةً إلى ضرورة تحقيق الامن والاستقرار في السودان، عبر تفاوض المجلس مع الحركات المسلحة السودانية، واستيعابها مستقبلاً في المؤسسات السودانية. كما وطلبت الأطراف الخارجية من المجلس السوداني العمل على توفير إصلاحات اقتصادية تمهيداً لمعالجة الازمات الاقتصادية في السودان. علاوة على اشتراط هذه الأطراف على المجلس بضرورة تفكيك منابع تواجد الحركات

[1] أبو زيد، احمد، " الانتقال التفاوضي في السودان. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل – 2020 – 2019 "، مصر: *مجلة السياسة والاقتصاد*، (م: 9، ع: 8)، 2020م، ص 20 – 21.

[2] المرجع السابق، ص 21.

الإسلامية في السودان، والتي سمح لها نظام (البشير) بالتواجد والعمل على ارض السودان، وذلك لاستكمال عملية التغيير السياسي في السودان بشكلٍ مقبول[1]، وهي مطالب تصب في صالح السودان كما يبدو، لكن آليات تنفيذها في ظل حالة من عدم الانسجام بين قوى السودان السياسية والعسكرية، والارتباط مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، وعدم تلبية مطالب الشارع السوداني، كل هذه العوامل وغيرها ستحول دون تنفيذ هذه المطالب، والتي ستفاقم من أزمات السودان، وتزيد من ارتباطه مع القوى الخارجية.

4.3 السلطة السودانية بعد ثورة عام 2018م والارتباطات الدولية والإقليمية

باشر المجلس الانتقالي السوداني برئاسة (البرهان) بتعيين شخوصه، حيث تم اختيار الفريق أول (محمد حمدان دقلو) والمعروف باسم (حميدتي) كنائبٍ أول لرئيس المجلس الانتقالي السوداني، وهو ما شكل نقطة تحولٍ في آليات عمل هذا المجلس. كما وتم تعيين حكومةً لهذا المجلس الانتقالي برئاسة (عبد الله حمدوك) والذي وقع عليه الاختيار لخلفيته الاقتصادية التي قد تسهم في معالجة العديد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها السودان.[2]

وبهذه الآلية، فقد تحكم العسكر بآليات عمل المجلس الانتقالي بشكلٍ شبه كامل، ليكون للعسكر دورهم في آليات انتقال السلطة في المرحلة السودانية المستقبلية، خاصةً وأن ثورة السودان عام 2018م لم تستطع إسقاط نظام (البشير) كلياً، بل أسقطته جزئياً، مما منح العسكريين فرصةً للبقاء في المشهد الانتقالي السوداني، والذي حمل شخوصه الكثير من الارتباطات الخارجية والدولية، كاستقبال (البرهان)، في عدة عواصم عربية كالسعودية والامارات ومصر، وحصوله على دعم هذه

[1] أبو زيد، احمد، " الانتقال التفاوضي في السودان. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل – 2020 – 2019 "، مرجع سابق، ص 21 – 23.

[2] أبو شوك، احمد، محمد، صلاح الدين، " الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق "، موقع مركز الجزيرة للدراسات على الانترنت، 2020/5/25م، الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4686.

الدول السياسي والمالي، الامر الذي قد يؤدي إلى عرقلة مسار التغيير السياسي وانتقال السلطة في السودان.[1]

وبالعودة إلى شخوص المجلس الانتقالي العسكري السوداني، فقد كان لاختيار (حميدتي) (محمد حمدان دقلو) في تركيبة المجلس أثره على الشارع السوداني، والذي رفض هذه الشخصية للكثير من الأسباب. كما رفضت العديد من النخب الحزبية والمدنية هذه الشخصية. فقد شكل (حميدتي) امتداداً لنظام (البشير)، والذي عينه قائداً للقوات القبلية التي انشأها سابقاً، وعرفت فيما بعد بقوات الدعم السريع. كما يفتقد (حميدتي) للكثير من المقومات السياسية والعسكرية، فضلاً عن ارتباطاته الخارجية بالكثير من القوى الإقليمية والدولية، والتي قد تدفع به لأي خطوات قد تعترض عملية التغيير السياسي في السودان.[2]

حمل عدم اهتمام شخوص المجلس الانتقالي في السودان بالاعتراض السياسي والمجتمعي والحزبي الشعبي السوداني على شخصية (حميدتي) العديد من المؤشرات على ارتباط هذه الشخصية بالكثير من القوى الإقليمية والدولية. بل سار المجلس في معالجة الاعتبارات التي الزمته بها الأطراف والقوى الخارجية لتحقيق التغيير السياسي في السودان، والتي كان أبرزها ضرورة التوافق والاتفاق مع القوى الثورية والمسلحة في السودان. وهو ما تم فعلاً بتاريخ 31 آب/ أغسطس من العام 2020م، حيث دارت نقاشات ومفاوضات بين الحكومة الانتقالية السودانية وغالبية هذه الحركات المسلحة في السودان، وتم التوصل إلى اتفاقٍ عرف باسم (اتفاق جوبا للسلام).[3]

تناول هذا الاتفاق المبادئ العامة المرتبطة بشكل الدولة السودانية المستقبلية، ودور السلطات الثلاث فيها، وقضايا المواطنة وتقاسم السلطة والثروة، وإدارة التنوع بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] أبو شوك، احمد، محمد، صلاح الدين، " الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق "، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*اتفاق جوبا للسلام في السُّودان: تحدياته وفرص نجاحه*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2020م، ص 1.

إضافةً لتناوله القضايا القومية والاثنية في السودان، والتي شكلت تحدياً كبيراً في السودان لفترةٍ طويلةٍ من الزمن. وما يدلل في هذا الاتفاق على تواجدٍ للقوى الخارجية؛ بأن (حميدتي) كان طرفاً رئيساً في العديد من جولات مفاوضات ونقاشات هذا الاتفاق، وهو نفسه الذي قاد قوات الدعم السريع في عهد (البشير) لمحاربة هذه القوى والجبهات المسلحة.[1]

ويمكن الاستنتاج هنا، بأن تواجد العسكر السوداني كطرفٍ رئيسٍ في المجلس السيادي السوداني، وبشخوصٍ لها امتدادات سابقة مع النظام المخلوع، وارتباطاتٍ مع العديد من القوى الإقليمية والدولية؛ يحمل الكثير من الاحتمالات من المؤشرات والقرائن عن الدور الخارجي في المرحلة الانتقالية في السودان بعد ثورة عام 2018م، وبالتالي التأثير عن عمليات التغيير السياسي في السودان، سواء بمحاولة منع هذا التغيير، أو ابطائه، أو بتمكين شخوص وأطراف معينة فيه على حساب آخرين، أو حتى على حساب رغبات الشارع والمجتمع السوداني، والذي يتأمل بأن يكون نتائج ثورته، حكومة مدنية تأتي بانتقالٍ ديمقراطيٍّ يخدم جميع مكونات المجتمع السوداني.

وبالنظر إلى حجم التدخلات الخارجية في تكوين المجلس الانتقالي السوداني، وما فرضته هذه التدخلات من تحدياتٍ على هذا المجلس تستوجب التغلب عليها، فإنه يمكن الإشارة إلى اهداف كل طرفٍ إقليميٍّ أو دوليٍّ من إخراج المجلس الانتقالي على هذه الهيئة، بحيث يتلخص ذلك بما يلي:

4.3.1 المحور السعودي – الاماراتي

كان لهذا المحور موقفه الصريح في رفض حركة التغيير السياسي في العديد من البلدان العربية، ومساندته للثورات المضادة فيها، وذلك حفاظاً على مصالحه في هذه البلدان، وتخوفه من ارتدادات هذه الحركات عليه في المستقبل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهو نفس الموقف الذي اتخذه هذا المحور من ثورة السودان عام 2018م، والذي بنى عليه موقفه من المجلس الانتقالي السوداني. فقد ابدى هذا

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " اتفاق جوبا للسلام في السُّودان: تحدياته وفرص نجاحه"، مرجع سابق، ص 2 – 3.

المحور دعمه للمجلس بتواجد العسكر فيه، وذلك للمحافظة على بقاء الجيش السوداني في اليمن، ومحاربته للحوثيين بقيادة هذا المحور.

كما دعم هذا المحور ما اتخذه المجلس الانتقالي السوداني من خطواتٍ في محاربة الإسلام السياسي في السودان، مع تعهده بتقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية لهذا المجلس تقدر بحوالي الثلاث مليارات دولار لمساعدة اقتصاد السودان، وهو الشأن الذي عزز ذلك عبر الزيارات المتكررة لرئيس المجلس الانتقالي لدول هذا المحور. علاوةً على رغبة هذا المحور من إبقاء السودان بعيداً عن أي تحالفاتٍ مستقبليةٍ مع دولة قطر والجمهورية التركية وغيرها من القوى ايضاً.[1]

4.3.2 المحور المصري

تنظر مصر للسودان باعتبارها العمق لأمنها القومي والإقليمي، كما وتنظر لها بأنها الامتداد التاريخي السابق لها منذ أن كانت مملكة. ترى جمهورية مصر العربية في مساندتها لهذا المجلس بثقله العسكري بأنها تسهم في كسب السودان لصالحها في مفاوضاتها مع اثيوبيا حول سد النهضة. وكما وتهدف مصر من هذا الدعم لإبعاد تركيا قدر الأماكن عن التواجد في السودان، وبالتالي ابتعاد تركيا عن الحدود المصرية. إضافةً لمحاولة مصر من إعادة تجربتها في السودان باستخدام الثورة المضادة ووصول العسكر للحكم فيها بعد الثورة المصرية الشعبية عام 2011م، عبر رفع شعار محاربة الإسلام السياسي، وخطورة وصوله إلى الحكم في السودان، الامر الذي قد يؤدي إلى فوضى وحرب أهلية فيه.[2]

كما وتهدف مصر أيضاً بدعمها لهذا المجلس الانتقالي السوداني من إبقاء السودان بعيداً عن التفكير في التواجد المصري في (مثلث حلايب). وهي منطقة بها ثلاث بلدات كبرى وهي (حلايب وأبو رماد وشلاتين)، بحيث تتبع لمصر سياسياً وإدارياً بحكم الأمر الواقع، لكنها محل نزاع حدودي وجغرافي بين

---

[1] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، *"ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان"*، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2020م، ص 25 – 26.

[2] المرجع السابق، ص 26.

مصر والسودان منذ خمسينيات القرن الماضي. لذلك، لا ترغب مصر بتواجد أي حكومة مدنية سودانية تعيد التفكير في هذا المثلث في ظل ما تتعرض له مصر من أزماتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وقانونيةٍ وحقوقية، وهو ما قد يحققه لها تواجد العسكر في المجلس الانتقالي السوداني.[1]

4.3.3 المحور القطري – التركي

تمتلك كل من قطر وتركيا استثمارات اقتصادية وزراعية وعقارية كبيرة في السودان، وقد منح نظام (البشير) المخلوع لهذا المحور عدة امتيازات اقتصادية وسياسية واستثمارية في عددٍ من المناطق والجزر السودانية، وقد حافظ المجلس الانتقالي السوداني بثقله العسكري على المصالح والامتيازات لهذا المحور، لذلك، دعا هذا المحور أطراف المجلس الانتقالي السوداني إلى ضرورة الاتفاق والتوافق، ووعد بمساندة الحكومة الانتقالية السودانية.[2] ويحتفظ هذا المحور أيضاً، وخاصةً قطر، بعلاقات جيدة مع مختلف مكونات المجلس الانتقالي السوداني بشقيه المدني والعسكري، كما كان لقطر دور مهم في تسوية الصراعات المسلحة في دارفور، وإعادة توطين المهجرين، إضافةً لرفض السودان مشاركة المحور السعودي – الاماراتي في الحصار الذي فرضه على قطر، وهو الموقف نفسه الذي تبنته الحكومة الانتقالية في السودان. وهي مصالح ومواقف دفعت بهذا المحور لدعمه للاتفاق السياسي لتشكيل المجلس الانتقالي في السودان بالشراكة ما بين المدنيين والعسكريين، حيث رأت فيه بأنه يحافظ على مصالحها كما كان سابقاً في عهد (البشير).[3]

---

[1] أبو الشوك، احمد، " تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة "، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، سلسلة تقييم حالة، 2019م، ص 6. أنظر: يوسف، كاتيا، " وثائق مثلث حلايب... أسرار النزاع المصري السوداني في الأرشيف البريطاني "، موقع جريدة العربي الجديد على الانترنت، 2021/6/21م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/mRjD2.

[2] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 27.

[3] المرجع السابق، ص 27.

4.3.4 المحور الروسي – الصيني

منذ بداية الثورة السودانية، عارض هذا المحور سقوط نظام (البشير)، لما لهذا النظام من أهمية، وبالنسبة لهذا المحور، في المحافظة على مصالحه في السودان ومنطقة البحر الاحمر بشكلٍ عام. وبعد تشكيل المجلس العسكري الانتقالي في السودان، ومنح صلاحيات للمجلس السيادي السوداني، ابدى هذا المحور دعمه لهذا المجلس، ورأى فيه أنه سيحافظ على استقرار علاقاته ومصالحه في الاراضي السودانية، خاصة الاستثمارات النفطية الصينية في السودان، وصفقات الاسلحة بالنسبة لروسيا، حيث تعد السودان الدولة الثانية في افريقيا بعد الجزائر في شراء الاسلحة الروسية[1]. كما وترغب روسيا في استكمال مشروعها الذي بدأته مع نظام (البشير) المخلوع، والمتمثل في انشاء قاعدة بحرية روسية، عسكرية وتجارية، على شواطئ البحر الاحمر، بحيث يشكل هذا التواجد، وبالنسبة لروسيا، منفذاً نحو القارة الافريقية يقابل التواجد الامريكي والغربي فيها[2].

وغالباً ما يرغب هذا المحور في التعامل مع الانظمة الشمولية والعسكرية، حيث رأى بالمجلس الانتقالي العسكري السوداني ما يحقق ذلك. حيث عملت روسيا على توقيع اتفاقية مع هذا المجلس في مايو/ ايار من العام 2019م تمنحها تواجداً على شواطئ البحر الاحمر السودانية. كما واعتمد هذا المحور سياسة دعم التواجد العسكري في المجلس الانتقالي، وتحقق ذلك في خطوات عدة منها انضمام روسيا إلى الصين في تعطيل إقرار مشروع قرار بمجلس الأمن الدولي يُدين استخدام العسكريين للعنف ضد المدنيين السودانيين في يونيو/حزيران 2019م.[3]ومن أجل توثيق علاقة هذا المحور مع العسكر في

---

[1] المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 28 – 29.

[2] علي، عبد القادر، " *القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م، ص 1 – 2.

[3] المرجع السابق، ص 3 – 4.

السودان؛ أبدى الجانبان الروسي والصيني دعمهما لقوات الدعم السريع السودانية بقيادة (حميدتي)، لما لهذه القوات من دورٍ مستقبليٍّ في السودان من خلال وبعد الفترة الانتقالية.[1]

4.3.5 المحور الأمريكي–الاسرائيلي

بعد التقدم في العلاقات ما بين الطرفين السوداني والامريكي، خاصة بعد سقوط نظام (البشير) في العام 2019م، وتعيين امريكا لمبعوثٍ لها في السودان؛ رأت الولايات المتحدة الامريكية ضرورةً في تمكين المجلس الانتقالي السوداني بشكله الحالي، لما سيحقق لها، وبالتعاون مع المحور السعودي – الاماراتي ومصر، من مصالح استراتيجية في السودان، بعد قطيعةٍ دامت لأكثر من ثلاثين عاماً. كما ورأت امريكا بأن دعمها لهذا المجلس قد يساعد على تطبيع العلاقات بين اسرائيل والسودان، وإكمال الخطوات التطبيعية التي بدأتها الامارات والبحرين.[2]

كما ورأت الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجلس متغيراً سياسياً وجغرافياً واقتصادياً لتوسيع نفوذها في منطقة البحر الاحمر على حساب نفوذ المحور الروسي – الصيني. وذلك أما عبر دعمها لحكومة انتقال مدني ديمقراطي في حال تحقق ذلك، او توظيف المحور السعودي–الاماراتي، وعلى أقل تقدير، في تحقيق مصالحها الخاصة. أو تقريب وجهات النظر مع العسكريين في حال بقائهم في مشهد الحكم في السودان. وهو ما عكسه الموقف الامريكي من رغبته في تحقيق التعاون المشترك والمستقبلي مع الجيش السوداني، وذلك بعد الاعلان الروسي السوداني عن البدء في إنشاء القاعدة الروسية على شواطئ البحر الاحمر.[3]

إن التقارب الامريكي السوداني على مستوى المؤسسة العسكرية يعكس مدى إدراك المحور الامريكي لأهمية المؤسسة العسكرية السودانية في تحديد مستقبل السودان، وأنها ستشكل للمحور الامريكي المنفذ

---

[1] علي، عبد القادر، " القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "، مرجع سابق، ص 4.

[2] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 28 –29.

[3] علي، عبد القادر، " القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "، مرجع سابق، ص 4 – 5.

نحو المزيد من التدخلات الخارجية في السودان، والتي تراعي المصالح الامريكية في المنطقة، خاصةً في تعزيز التواجد في منطقة البحر الاحمر، والوقوف أمام التوسع الروسي والصيني في هذه المنطقة ايضاً.[1]

أما إسرائيل، فقد عملت على ترجيح طرفٍ على آخرَ وفقاً للمصالح الإسرائيلية في الساحة السودانية. حيث جاءت التوجهات الإسرائيلية متوافقةً، إلى حدٍ ما، مع الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة لتثبيت حكم العسكر في السودان، لكن بطابعٍ متقاربٍ مع إسرائيل، وليس بمعادٍ لها كما كان سابقاً. وهو موقف ممتد مع بعض القوى الاقيلمية في الساحة العربية، والقوى الغربية على الصعيد الدولي.

4.3.6 المحور الاوروبي (الغربي)

تحفظت غالبية دول الاتحاد الاوروبي على شكل وهيكلية المجلس الانتقالي في السودان بتواجد العسكر فيه. ومع أن الموقف الاوروبي لا ينفصل كثيراً عن موقف الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بنظام (البشير) في السودان، إلا أن العلاقات ما بين الطرفين قد شهدت تطوراً محدوداً، في العام 2015م في إطار تعاون السودان مع الاتحاد الاوروبي في محاربة ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الاوروبية. كما وتحفظ الاتحاد الاوروبي على آليات تشكيل المجلس الانتقالي السوداني، فضلاً عن معارضته لوجود شخص (حميدتي) في هذا المجلس، نظراً لارتباطه بالحروب الاهلية والقبلية والاثنية في السودان. لكن سرعان ما تغير الموقف الاوروبي من المجلس العسكري الانتقالي السوداني، خاصة بعد تلويح شخوصه من العسكريين بوقف التعاون مع الاتحاد الاوروبي في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا، ليبدِ مرونةً في التعامل مع هذا المجلس، فيما يعزز من مصالح الاتحاد الاوروبي في العديد من القضايا التي تخصه.[2]

---

[1] علي، عبد القادر، " القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "، مرجع سابق، ص 5 – 6.

[2] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، " ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان "، مرجع سابق، ص 29 –30.

قد تشكل هذه المواقف، في مجملها، عناصر جذب أو طرد للتغيير السياسي في السودان. لكن ووفقاً لقاعدة المصالح التي تعاملت من خلالها هذه المحاور مع المجلس الانتقالي السوداني، فأنها قد تشكل عناصر طرد لأي فرصةٍ للتغيير السياسي وانتقال السلطة في السودان، أو قد تبطئ من تحقيقه في الساحة السودانية، أو تمنع حدوثه في ظل إدارة انتقالية مرهونةً للتدخلات الخارجية، ومسيطر عليها من قبل العسكر. فقد تعاملت هذه الدول مع التغييرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية في السودان وفقاً لمصالحها الخاصة، ومنح العديد منها الكثير من الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لتمكين العسكر من إدارة هذا المجلس، رغم معرفتها برغبة الشارع السوداني في الوصول إلى تغييرٍ سياسيٍّ يمنحه حكومة مدنية ومنتخبة ومتفق عليها من مختلف الشرائح السودانية[1]. لكن جاءت مواقف هذه الدول بشكلٍ مختلف عما تنادي به من دعمها للحريات والانتقال الديمقراطي والتحديث السياسي الذي يؤدي إلى حكومةٍ مدنيةٍ منتخبة.

4.4 سياسات المجلس الانتقالي السوداني بين سيطرة العسكر والتدخلات الخارجية

يعيش السودان حالة من التجاذبات بين مكونات المجلس الانتقالي السوداني، أي بين مكونه المدني ومكونه العسكري. بحيث يرتكز المدنيين فيه على ثورة عام 2018م، والتي أطاحت بنظام (البشير)، وأعلنت رفضها للوجود العسكري في المشهد المستقبلي لإدارة السودان. لكن هناك العديد من البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذا المكون المدني، والتي تختلف فيما بينها سياسياً وايديولوجياً. اما المكون الثاني لهذا المجلس، والمتمثل في العسكر، فهو يرتكز على ثقله العسكري على ارض الواقع، وارتباطاته الكثيرة مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، والتي قد تمنحه فرصة التقدم على المكون المدني، مع العلم بأن المكون المدني قد لا يخلو ايضاً من الارتباطات الخارجية، لكن من صالح أي قوةٍ إقليميةٍ أو دولية بأن تدعم الطرف الأقوى في هذا المجلس، خاصة أذا كان لها مصالحها

[1] أبو الشوك، احمد، " تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة "، مرجع سابق، ص 6.

السياسية والاقتصادية والعسكرية في الساحة السودانية.[1] ورغم الدور المحايد الذي ابداه الجيش السوداني في ثورة عام 2018م، إلا أن عددا من قادته اعادته لمشهد حكم السودان، عبر منافستهم للتواجد المدني خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، والتي من المفترض أن تؤسس لحكم السودان، وتمهد الطريق للتغيير السياسي الذي يضم كافة شرائح المجتمع السوداني، دون تدخلٍ خارجيٍّ، أو تأثيرٍ من المؤسسة العسكرية.[2] ومع أن الشارع السوداني قد فرض على مؤسسته العسكرية، وخلال ثورة عام 2018م، الاستجابة لمطالبه، وأن المؤسسة العسكرية قد وعدت السودانيين بعدم إعادة رموز (البشير) لمشهد الحكم في السودان، وأن هذا المجلس الانتقالي العسكري سيمهد الطريق لحدوث تغيير سياسي حقيقي في السودان، وأن تواجد العسكر سيتمثل في حماية نتائج الثورة السودانية، إلا أن العسكر نجحوا في إعادة تواجدهم في مشهد الحكم السوداني، عبر توظيف ثقلهم العسكري في الساحة السودانية، وارتباطاتهم الخارجية بالعديد من القوى الإقليمية والدولية.[3]

مارس المجلس العسكري الانتقالي السوداني العديد من السياسات التي كان للعسكر توجهه الخاص فيها، فضلاً عن تقاطعها مع الكثير من التدخلات والتوجهات الخارجية. ومع أن لهذا المجلس حكومته ودستوره وبرنامجه الحكومي، إلا أنه مارس العديد من السياسات التي جاءت مغايرة لأهداف المرحلة الانتقالية في السودان، والتي من المفترض أن تمهد لإحداث التغيير السياسي في السودان. بحيث تركزت سياساته على ما يلي:

سياسة تمكين قوات الدعم السريع: تعمد المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني، وخلال الفترة الانتقالية، من تمكين تواجد قوات الدعم السريع بقيادة (حميدتي) في المشهد السياسي السوداني. حيث شكلت شخوص المجلس الانتقالي السوداني العسكرية تحالفات قوية بين القوات المسلحة السودانية

---

[1] فؤاد، وسام، "*ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسات الاستقطاب* "، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019م، ص14–16.

[2] التجاني، خالد، "*السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال*"، الدوحة: معهد الجزيرة للدراسات، 2019م،ص1–2.

[3] المرجع السابق، 3–4.

وقوات الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة في السودان، والتي وقعت اتفاق (جوبا) مع المجلس العسكري الانتقالي السوداني برعاية العديد من الاطراف الاقليمية والدولية. وهو شأن أدى إلى تصاعد تواجد العسكر في المشهد المستقبلي السوداني، سواء بصورة مؤسسة عسكرية رسمية، أو قوات دعم قبلية واثنية، او حركات مسلحة، او ما شابه ذلك، بحيث ترتبط هذه المكونات العسكرية، بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، بقوى اقليمية ودولية لها مصالحها واستثماراتها الخاصة في السودان.[1]

منح المجلس الانتقالي السوداني العديد من التسهيلات لهذه القوات بالعمل السياسي والعسكري في السودان، وتعزيز تحالفاتها الداخلية والخارجية، خاصةً مع عدة محاور اقليمية، كالسعودية والامارات ومصر وغيرها، والتي أثرت على نتاجات المرحلة الانتقالية في السودان.[2] كانت إحدى أهم الدوافع التي قامت عليه ثورة السودان عام 2018م هي ابعاد العسكر عن المشهد السياسي السوداني، ووضع حد للارتباطات الخارجية التي انعكست بالسلب على السودانيين منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن السياسات التي قام بها المجلس الانتقالي العسكري السوداني كانت مختلفة عن هذه الدوافع الشعبية والاجتماعية السودانية، حيث عايش السودانيون عدة فتراتٍ انتقاليةٍ كان غالبيتها تحت حكم القوى الحزبية والعسكرية، والتي اعادت لهم الحكم العسكري من جديد.[3]

إن الهدف من تمكين صعود هذه القوات من قبل المجلس الانتقالي السوداني، وتعزيز ارتباطاتها الخارجية، هو تفكيك المنظومة الامنية والمدنية القديمة في السودان، وبناء منظومات أخرى تكون مرتبطة مع اهداف هذه القوات، سواء الداخلية أو الخارجية. وهو ما يسمح للتدخلات الخارجية بأن تعيد تنظيم مصالحها في السودان وفقاً لمدى ارتباطاتها مع هذه المنظومات الجديدة. فالعديد من القوى

---

[1] عباس، عباس محمد، "*قوات "الدعم السريع" والفترة الانتقالية في السودان: التعقيدات والتحديات* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022م، ص 2 – 3.

[2] المرجع السابق، ص 4.

[3] عبد الفتاح، منى، " الثورة السودانية من التخذيل إلى التجسير "، موقع (independent) بالعربية على موقع الانترنت، 2019/9/20م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/WlAT4.

الاقليمية والدولية تسعى إلى إجهاض هذه الثورات ومنع قيام أنظمة ديمقراطية، سواء في السودان أو غيرها من الدول العربية أو دول القارة الافريقية.[1]

يتطلب اعادة تكوين المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في السودان بعد ثورة عام 2018م، ومن وجهة نظر العديد من القوى الخارجية، وجوداً للمكون العسكري خلال الفترة الانتقالية، أو الرهان عليه لتنفيذ مصالحها وسياساتها في الساحة السودانية. وهو مكون اثبت اهميته بالنسبة لهذه القوى الاقليمية والدولية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية والافريقية، كما حدث في ليبيا ومصر مثلاً. كما أن مثل هذه القوات قد تسهم في اضعاف الحكومة المركزية في السودان، والتضييق على المكون المدني، بشخوصه وسياساته وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة اخراجه من المشهد السياسي السوداني المستقبلي، وذلك بما يتوافق ومع اهداف القوى الخارجية. فضلاً عن قدرة بعض هذه القوى من التواجد في الساحة السودانية في حال نجح المكون المدني من تحقيق أهدافه، وتشكيل حكومة مدنية مجمع عليها من قبل الشارع السوداني، خاصةً في ظل قدرة هذه القوى من توظيف الاختلافات ما بين مكونات المجلس الانتقالي السوداني لصالحها.[2]

راهنت بعضٌ من القوى الغربية على تمكين القوى المدنية في دولٍ كالسودان وغيرها، إلا أنها تركتها رهينةً للثقل العسكري، وقدمت مصالحها الاستراتيجية على التغيير السياسي والانتقال الآمن للسلطة ما بعد الفترة الانتقالية في الساحة السودانية، من خلال اتباعها سياسة الارتكاز على المكون المدني لإخراج المكون العسكري من المشهد السياسي دون مساعدته على ذلك. بعكس القوى الاقليمية والدولية التي ارتكزت على المكون العسكري خلال الفترة الانتقالية في السودان، حيث قدمت الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والدولي لترتيب بقاءه في المشهد المستقبلي السوداني.[3]

---

[1] عباس، عباس محمد، " قوات "الدعم السريع" والفترة الانتقالية في السودان: التعقيدات والتحديات "، مرجع سابق، ص 4 – 5.

[2] المرجع السابق، ص 5 – 6.

[3] المرجع السابق، ص 9 – 11.

سياسة التقارب مع إسرائيل: تحاول إسرائيل، ومنذ زمن، تحقيق التقارب مع السودان لما لذلك من مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية تحققها إسرائيل، خاصةً في منطقة البحر الاحمر. كما وشكل السودان نقطةً لانطلاق واحتضان الجماعات الاسلامية صوب العالم العربي، ومصدراً لتهريب وتصدير السلاح، وايصاله للأراضي الفلسطينية. لذلك، استغلت اسرائيل كثيراً قضية الجنوب السوداني، وساندت القائمين فيه على الانفصال عن السودان، وكانت أول الداعمين لدولة جنوب السودان. كما واستثمرت إسرائيل كثيراً في قضية اقليم دارفور، وعملت على إطالة مدة الاقتتال فيه بالكثير من الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية، وتسليح أطراف القتال أيضاً[1]. لذلك، سعت إسرائيل لاستغلال حدث الثورة السودانية عام 2018م، والتقرب من المجلس الانتقالي العسكري السوداني، وذلك عبر العديد من الاطراف الاقليمية والدولية. ومع توقيع الامارات والبحرين لاتفاقيات التطبيع مع إسرائيل فيما عرف باسم (اتفاق ابراهام)؛ وجدت إسرائيل فرصتها للتقرب من المجلس الانتقالي السوداني، والذي ابدى استعداداً لهذا التقارب، بشخوصه وسياساته، معتبراً أن مثل هذا التقارب سيكون في صالح السودان، ويساهم في حل مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويطور من علاقاته مع المجتمع الدولي. لتستغل إسرائيل تحركاتها في الاقليم الافريقي، وبدعمٍ من الإدارة الامريكية، وترتكز على المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني، والذي ابدى اهتماماً كبيراً لتعزيز سياسة التقارب مع إسرائيل.[2] ومما يدلل على سعي المجلس الانتقالي العسكري السوداني إلى تعزيز علاقاته مع إسرائيل كسياسةٍ لهذا المجلس، اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (بنيامين نتنياهو) مع رئيس المجلس الانتقالي السوداني (البرهان) في اوغندا، والذي وصفه (البرهان) بأنه يأتي ضمن سياسة المجلس لاستكمال عملية الانتقال السياسي، وتحقيق السلام والاستقرار في السودان، وأن مثل هذا

---

[1] نوفل، سعيد، "*الموقف الاسرائيلي تجاه ترسيم خريطة جديدة للمنطقة*"، *حلقة نقاش: مائة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم*، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص 19 – 20.

[2] أبو الشوك، احمد، "*السودان والتطبيع مع إسرائيل: البعد التاريخي، والراهن السياسي*"، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م، ص4.

التقارب سيساعد على رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتحسين علاقاته مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، والتي ستساهم في كسر العزلة الدولية عن السودان.[1]

بعد سلسلةً من اللقاءات السرية والعلنية بين المجلس الانتقالي السوداني وإسرائيل، بدأت بتوقيع بيان مشترك بين الطرفين في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2020م، تم توقيع اتفاقية التطبيع بين الطرفين بشكلٍ رسميٍّ في يناير/ كانون ثاني من العام 2021م، وبرعايةٍ أمريكية، وبإيعازٍ من عدة قوى إقليمية، كمصر والامارات العربية المتحدة، ليأتي هذا التطبيع السوداني مع إسرائيل كنتاج للسياسة التي انتهجها المجلس الانتقالي السوداني في تقاربه من إسرائيل، رغم رفض ذلك من العديد من القوى الشعبية والمجتمعية والمدنية السودانية لذلك. علماً بأن القوى الدولية، كأمريكا، وفي عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، كانت قد ربطت رفع اسم السودان من الدول الراعية للإرهاب بالتطبيع مع إسرائيل، وهو ما لاقى قبولاً لدى قيادة المجلس الانتقالي العسكري السوداني، خاصة رئيسه (البرهان)، ونائبه الأول (حميدتي).[2]

لقد ساهم هذا التقارب والتطبيع بين المجلس الانتقالي السوداني وإسرائيل في تعزيز قبول عضوية إسرائيل في الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، حيث كان السودان من الدول التي التزمت الصمت خلال التصويت على قبول عضوية إسرائيل في الاتحاد الافريقي، بعدما كان للسودان مكانته التاريخية في رفض التواجد الإسرائيلي في فلسطين. لكن السياسة التي اتبعها المجلس الانتقالي السوداني، واهتمامه بالتقارب والتطبيع مع إسرائيل، والارتهان للعديد من التدخلات الخارجية، ساهمت في فقدان السودان لهذه المكانة التاريخية، والموقف من التواجد الإسرائيلي في فلسطين.[3]

---

[1] أبو الشوك، احمد، " السودان والتطبيع مع إسرائيل: البعد التاريخي، والراهن السياسي"، مرجع سابق، ص 5 – 6.

[2] المرجع السابق، ص 6 – 7.

[3] أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *"قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حصل الاختراق؟ ولماذا؟"*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م، ص 3 –5.

سياسة تغيير العلاقات الخارجية: استخدم البشير، وخلال حكمه للسودان لأكثر من ثلاثين عاماً، سياسةً خارجيةً هدفت إلى تعزيز قدرة نظامه السياسي على البقاء في الحكم على حساب تحقيق المصالح الوطنية السودانية. وهو أمر حاول المجلس الانتقالي السوداني توظيفه وتعديله بأدواتٍ سياسيةٍ مختلفة عما استخدمه (البشير)، عبر تراجع تأثير البعد الأيديولوجي (الديني والثوري) على السياسة الخارجية للسودان سواء على مستوى المواقف أو على مستوى القوى الاقليمية والدولية. ومحاولة تبني سياسةً سودانيةً خارجية تقاربية مع مراكز القوى الإقليمية والدولية الأكثر فاعليةً وتأثيراً في الساحة السودانية، وبالتالي التعديل على نمط وطبيعة السياسة الخارجية السودانية عما كان خلال نظام (البشير) المخلوع، والتي تركزت على العامل الديني والثوري والتقارب الأيديولوجي.[1]ومع أنه من المفترض أن يكون التغيير في العلاقات الخارجية ايجابياً، عبر تبني سياسة متوازنة ما بين مصالح السودان الداخلية والخارجية، إلا أن المجلس الانتقالي السوداني بنى سياساته الخارجية بما يحقق له البقاء في مشهد الحكم السوداني المستقبلي، عبر التقارب مع عدة قوى اقليمية ودولية للتخلص من ازماته الداخلية، مما ساهم في زيادة التدخلات الخارجية في السودان، وبالتالي إبطاء مساعي التغيير السياسي فيه، مما أعاد السياسة الخارجية التي انتهجها نظام (البشير) المخلوع في السابق، بتقديم ما يخدم بقاء النظام السياسي في الحكم على مصالح السودان الوطنية، برغم أن هذه السياسة مبررة من قبل كثير من شخوص المجلس العسكري السودان، باعتبارها تساهم في حل مشاكل السودان السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتكسر عزلته الدولية أيضاً.[2]

ومن أجل ذلك، فقد استخدم المجلس الانتقالي السوداني، وبمكونه العسكري، سياسة التقارب مع التحالفات التي تخدم مصالحه المستقبلية. حيث لم يكن هذا التقارب قائماً على الابعاد الايديولوجية والعقائدية، بل قائماً على خدمة مصالح المجلس الانتقالي السوداني، وتحقيق الاهداف الاستراتيجية

---

[1] أمل، احمد، " تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م، ص 59 – 60.

[2] المرجع السابق، ص 60 – 62.

للقوى الاقليمية والدولية[1]. وهو ما سمح للعديد من القوى الاقليمية والدولية للتدخل في الساحة السودانية خلال الفترة الانتقالية، وبالتالي التأثير على مسارات التغيير السياسي فيها.

أدت هذه السياسة إلى قرب المجلس الانتقالي السوداني، بثقله العسكري، نحو محاور وقوى اقليمية ودولية معينة أكثر من غيرها، خاصة تلك التي تدعم التواجد العسكري في الحكم، كالإمارات والسعودية ومصر، والمحور الصيني – الروسي، وذلك على حساب عدة محاور وقوى اقليمية ودولية، كقطر وتركيا وبعض الدول الاوروبية[2]، والتي تتجنب الصدام المباشر مع المجلس الانتقالي العسكري السوداني للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في السودان، واستثماراتها الاقتصادية والمالية فيه، ومنافسة تواجد القوى الاقليمية والدولية الاخرى في الساحة السودانية.

ومما يدلل أيضاً على هذه السياسة للمجلس الانتقالي السوداني، تقاربه الوثيق مع المحور الاماراتي – السعودي – المصري، والمحور الروسي – الصيني – الايراني، والمحور الامريكي – الاسرائيلي، خاصة في عهد الرئيس الامريكي السابق(ترامب)، ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (نتنياهو)، حيث تقارب السودان خلال الفترة الانتقالية مع هذه المحاور الاقليمية والدولية بشكلٍ أكبر من غيرها، وسمح لها بالعمل في الساحة السودانية بما يحقق اهدافها واهداف المكون العسكري في المجلس الانتقالي، حيت قدمت هذه المحاور الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والمالي لقيادة المجلس الانتقالي العسكري السوداني في العديد من قضايا السودان الداخلية.[3]

إن قيام المجلس الانتقالي السوداني بمكونه العسكري بمثل هذه السياسة، والتي تحقق له البقاء في المشهد السياسي المستقبلي في السودان، ستؤدي، بشكلٍ أو بآخرٍ، إلى تعطيل مسار التغيير السياسي في السودان، أو ابطائه على أقل تقدير. كما أن مثل هذه السياسة سيكون لها أثرها على المجتمع المدني

---

[1] عدلي، باسم، " السودان ومحور قطر –تركيا في المرحلة الانتقالية "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م، ص 65 – 66.

[2] المرجع السابق، ص 66 – 67.

[3] زعبل، إسلام، " *التنافس الإماراتي –الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات* "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021م، ص 11 – 15.

والسياسي في السودان، والتي من الممكن أن تؤدي إلى صدامات مع مختلف مكونات الشارع السوداني، وإعادة السودان إلى ما قبل ثورته عام 2018م.

سياسة تهميش المكون المدني في المجلس الانتقالي: كانت الثقة غائبة منذ اليوم الاول لتشكيل المجلس الانتقالي السوداني بمكوناته المدنية والعسكرية، حيث عمل المكون العسكري على اتباع سياسة تهميش المكون المدني، وذلك عبر تعزيز نفوذه العسكري على ارض الواقع، وزيادة تقاربه مع المحاور الاقليمية والدولية التي تلتقي معه بالأهداف والسياسات والاستراتيجيات.[1]

ومما ساعد المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني على زيادة تهميش المدنيين في المجلس، هي حالة الانقسامات التي طالت المكون المدني في المجلس، خاصةً بين الاحزاب والقوى السياسية السودانية، والتي اختلفت فيما بينها على آليات عمل هذا المجلس. ليستغل المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني هذا الانقسام، وينفرد بالعديد من القرارات والسياسات الخاصة بالمجلس، ليسهم ذلك في تهميش المكون المدني بشكلٍ مستمرٍ ومتصاعد.[2]

وبرغم الكثير من الدعوات التي اطلقتها القوى الاقليمية والدولية بضرورة أن يتم الانسجام بين مكونات المجلس الانتقالي السوداني المدنية والعسكرية؛ إلا أن مثل هذا الانقسام، والذي أسهم في تعزيز سياسة تهميش المكون المدني، جاء متوافقاً مع استراتيجيات واهداف العديد من القوى الاقليمية والدولية في الساحة السودانية، ليسهم ذلك في تعزيز تدخلها الخارجي في السودان، ويساعد المكون العسكري في زيادة سيطرته على المجلس الانتقالي، وبالتالي التأثير المباشر وغير المباشر على مسار التغيير

[1] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*مآلات الانتقال السياسي في السودان: بعد انفراد المكوّن العسكري بالسلطة*"، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م، ص 1.

[2] المرجع السابق، ص 1 – 2.

السياسي المستقبلي في السودان، وآليات التحول الديمقراطي فيه، والشكل الذي سيكون عليه الحكم في السودان في المستقبل.[1]

أدت هذه السياسة في تهميش المكون المدني في المجلس الانتقالي السوداني إلى زيادةٍ في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السودان، إضافةً إلى إسهامها في إفشال عمل حكومة (حمدوك) الانتقالية، الأمر الذي دفع بالشارع السوداني للخروج مطالباً برحيل هذه الحكومة، والتسريع في عمل الفترة الانتقالية، وإبعاد المكون العسكري عن المجلس الانتقالي السوداني، والعمل على استكمال مسار التغيير السياسي في السودان، بعيداً عن التأثيرات الخارجية، وتطلعات العسكر للسيطرة على آليات عمل المجلس الانتقالي في السودان.[2]

وعلى إثر ذلك، وفي ظل تصاعد الحركة الاحتجاجية في الشارع السوداني، وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه، وتعطل مسار التغيير السياسي في السودان؛ قام رئيس المجلس الانتقالي السوداني (البرهان) باعتقال رئيس الحكومة الانتقالية (حمدوك) وأعضاء حكومته، وتعطيل العمل في الدستور المتفق عليه بين مكونات المجلس الانتقالي السوداني المدنية والعسكرية، مبرراً ذلك باستجابة الجيش السوداني لمطالب الشارع السوداني، ولحماية مكتسبات الثورة السودانية عام 2018م، وأن قيادة الجيش السوداني ستكمل مسار التغيير السياسي في السودان حتى تسلم إدارة الدولة لحكومة مدنية منتخبة، في مشهدٍ لاقى الكثير من الادانات الدولية والإقليمية، بوصفه انقلاب على الثورة الشعبية السودانية لعام 2018م.[3]

---

[1] المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*مآلات الانتقال السياسي في السودان: بعد انفراد المكوّن العسكري بالسلطة*"، مرجع سابق، ص 3 – 5.

[2] عمران، هيثم، " أي مستقبل ينتظر السودان؟ "، موقع مركز رع للدراسات الاستراتيجية على الانترنت، 2021/10/20م، الرابط الالكتروني: https://rcssegypt.com/5930.

[3] المرجع السابق.

لم تكن هذه الادانات الدولية والإقليمية، والرفض الداخلي السوداني لخطوة الجيش السوداني صوب الحكومة الانتقالية كافيةً لإعادة المجلس الانتقالي السوداني لوضعه الصحيح المتفق عليه بين المكون العسكري والمدني، بل تجاهل العسكر كل هذه الدعوات، والتي لاقت، وبشكلٍ ضمنيٍّ، استحسان الكثير من القوى الدولية والإقليمية المعنية في تعزيز بقاء المكون العسكري في المشهد السياسي السوداني، سواء خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، مما ادخل مسار التغيير السياسي في السودان بحالةٍ من الفوضى، والارتباط بالمكون العسكري السوداني المرتبط بالعديد من القوى الخارجية.

4.5 الفترة الانتقالية السودانية بين سيطرة العسكر والتدخلات الخارجية

تمكن الجيش السوداني، وعبر المجلس الانتقالي السوداني بقيادة (البرهان)، وبتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2021م من انهاء عمل الحكومة الانتقالية السودانية برئاسة (حمدوك)، وتهميش المكون المدني في المجلس الانتقالي السوداني، والتفرد في إدارة السودان، واعادته إلى مربعه الأول، أي ما قبل ثورة عام 2018م، وفي مشهدٍ هو الأقرب لما حدث في بعض الدول العربية التي قامت بها ثورات، كمصر وليبيا وغيرها، الأمر الذي وسع الخلاف بين مختلف المكونات السودانية، السياسية والمدنية والعسكرية والقبلية، وأسهم في تعطيل مسار التغيير السياسي في السودان.[1]

لم يرغب المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني في تكوين شراكة سياسية حقيقية مع المكون المدني في هذا المجلس الانتقالي، حيث شهد المكون المدني نفسه انقسامات داخلية للعديد من الأسباب السياسية والاجتماعية والفكرية والاثنية والايدولوجية. لكن عدم رغبة المكون العسكري في تكون شراكة مع المكون المدني كانت نابعةً من صعوبات الانتقال إلى تغييرٍ سياسيٍّ حقيقيٍّ بعد عقود من

[1] عباس، عباس محمد، " *عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول في السودان* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م، ص 1 – 2.

الحكم الشمولي، والطبيعة غير الديمقراطية لهذه المكونات العسكرية وقابليتها للتضحية بإرثها السياسي والعسكري، وارتباطها الكبير مع العديد من القوى الدولية والإقليمية.[1]

وبرغم أن الحكومة الانتقالية برئاسة (حمدوك) كانت قد تعرضت، ومنذ توليها لرئاسة الحكومة الانتقالية، لمحاولة انقلاب فاشلة من بعض شخوص المؤسسة العسكرية في العام 2021م، ومحاولة لاغتيال رئيس الحكومة الانتقالية أيضاً خلال العام 2020م، ألا أن المكون العسكري نفى آنذاك ارتباطه بمثل هذه المحاولات، وربطها بشخوص نظام (البشير) المخلوع، وأن هناك أطرافاً تحاول تعطيل عملية التغيير السياسي وتعطيل مسار الثورة السودانية.[2]

لم تشكل هذه المحاولات الانقلابية ومحاولة اغتيال شخص رئيس الحكومة الانتقالية دافعاً للمكون المدني بضرورة الانتباه لخطوات المكون العسكري بالسيطرة على حكم المجلس الانتقالي، بل ظل المكون المدني منشغلاً بانقساماته السياسية الداخلية، والتسلح بقدرة هذا المكون على حشد الشارع وتنظيم المظاهرات، في الوقت الذي يعاني فيه الشارع السوداني من ازماتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ متعددة، وهو ما يشير إلى أن المكون المدني ما زال يعتقد بقدرته على حشد المجتمع السوداني في كل مرة للضغط على المكون العسكري للاستمرار في عملية التغيير السياسي، وهو الاعتقاد نفسه الذي راهنت عليه بعض القوى الاقليمية والمدنية الداعمة للمكون المدني في المجلس الانتقالي السوداني، في الوقت الذي تتصاعد فيه سيطرة المكون العسكري على هذا المجلس.[3]

ومع مرور الوقت، فقد تمكن المكون العسكري من زيادة نفوذه على الارض، واعادة ارتباطه بمختلف مكونات الجيش السوداني، وعقد الاتفاقيات مع العديد من القوى السودانية المسلحة والثورية، في خطوةٍ قام بها (حميدتي) لمعرفته بهذه القوى المسلحة. فضلاً عن زيادة قرب وارتباط المكون العسكري من

---

[1] عباس، عباس محمد، " *عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول في السودان*"، مرجع سابق، ص 3 – 4.

[2] أنظر: مركز الجزيرة للدراسات، *"صراع الشركاء: توظيفات الانقلاب الفاشل في الانتقال السياسي بالسودان "*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م، ص 3.

[3] المرجع السابق، ص 3 – 4.

معظم القوى الاقليمية والدولية، والتي باتت تتنافس على تعزيز وجودها في الساحة السودانية في ظل تصاعد قوة المكون العسكري على المكون المدني، مما شكل للمكون العسكري الكثير من الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لإكمال سيطرته على المجلس الانتقالي السوداني، وهو ما تحقق من خلال الانقلاب الذي قاده هذا المكون على الحكومة الانتقالية السودانية نهاية عام 2021م، مبرراً ذلك بعدم قدرة المكون المدني على الاستمرار بالشراكة السياسية لإحداث التغيير السياسي والانتقال السلمي للسلطة في السودان.[1]

شكل انقلاب العسكريين على المكون المدني في الحكومة الانتقالية السودانية المشهد المستقبلي لحكم السودان. بحيث بات للعسكر وجوده شبه المطلق في المجلس الانتقالي، خاصة وأن الانقلاب على (حمدوك) لم يشكل ضغطاً خارجياً على المكون العسكري في المجلس الانتقالي رغم عديد الدعوات والخطابات الاقليمية والدولية التي ادانت خطوة العسكر، وأنه بات للعسكر قدرته على التصدي لحشود ومظاهرات الشارع السوداني المنادي بضرورة اعادة المكون المدني للمشهد السياسي السوداني، وتوسيع قاعدة الشراكة مع المكون العسكري.[2]

وبهذه الالية، فقد بات للعسكر ثقله الكبير في المجلس الانتقالي السوداني، خاصة في ظل غياب أي شراكة سياسية معه من قبل المكون المدني، وهو ما اعطى للمكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني القدرة على التحكم بمستقبل السودان، سياسياً واجتماعياً واقتصاديا. إضافةً للدفع ببعض القوى الاقليمية والدولية المؤيدة للمكون المدني للتعامل مع المكون العسكري حفاظاً على مصالحها السياسية والاستراتيجية في السودان، أو على اقل تقدير، دفعها للتعامل والتواصل مع المكون العسكري لضمان حفاظها على بقائها في الساحة السودانية، ومناقشة آليات عمل المجلس الانتقالي السوداني فيما يتعلق بمستقبل التغيير السياسي في السودان.

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "صراع الشركاء: توظيفات الانقلاب الفاشل في الانتقال السياسي بالسودان"، مرجع سابق، ص 4 – 6.

[2] أنظر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان*"، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م، ص 3 –4.

وكاستجابة للضغوط الخارجية، وللابتعاد عن تصاعد نسق الاحداث في الشارع السوداني؛ فقد اعاد (البرهان) رئيس وزراء الحكومة الانتقالية المُنقلب عليه (حمدوك) إلى منصبه، لكن بقي ثقل المكون العسكري في المجلس الانتقالي قائماً، ما دفع برئيس الوزراء (حمدوك) للاستقالة[1]، في مشهدٍ جسد قدرة القوى المسيطرة على المجلس الانتقالي السوداني، والتي تتمثل بالمكون العسكري السوداني، والتدخلات الخارجية من القوى الاقليمية والدولية من التحكم بمجريات الاحداث في الساحة السودانية، بحيث سيكون لهذه المؤثرات دورها المستقبلي الكبير في تحديد مسار التغيير السياسي في السودان.

4.6 مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م

أصبح للمكون العسكري ثقله الكبير في المستقبل السياسي السوداني، وإدارة الدولة السودانية، خاصةً بعد ابعاد المكون المدني عن المجلس الانتقالي السوداني، وتمكنه من اعادة نفوذه العسكري على ارض الواقع في السودان، عبر قيادة عدة تحالفات بين النخب العسكرية، والحركات السودانية المسلحة، ليكون لرئيس المجلس الانتقالي السوداني (البرهان) ونائبه الاول (حميدتي) دورهم البارز في إدارة المرحلة الانتقالية. لكن يبقى المكون العسكري بحاجةٍ لدعمٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ وماليٍّ وعسكريٍّ، خاصةً من عدة قوىٍّ اقليميةٍّ ودولية، والتي ترى في بقاء المكون العسكري في المشهد المستقبلي السوداني ضرورةً؛ لما يحقق لها ذلك من اهداف استراتيجية متعددة، وهو ما جعل للتدخلات الخارجية دوراً في التأثير على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م.

لم تكن سيطرة المكون العسكري على المجلس الانتقالي السوداني مفاجئةً للعديد من الاطراف السياسية والنخبوية والعسكرية، المحلية والاقليمية والدولية أيضاً. فهو مشهدٌ اعتاد الشارع السوداني عليه سابقاً، لكن ثورة عام 2018م حملت الكثير من آمال التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى السودانيين، لكن ارتباط الفترة الانتقالية بالعديد من المؤثرات الداخلية، كالانقسام بين المكونين العسكري

[1] الأشقر، جلبير، " علامَ يتوقف مصير الثورة السودانية؟ "، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2022/1/4م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/vZnmL

والمدني، وأزمة الثقة الدستورية، وتفاقم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف ارجاء السودان، خاصةً في الشرق، وصعوبة الحوار مع الحركات المسلحة وغيرها من المؤثرات الداخلية، شكلت عائقاً أمام التقدم في مسار التغيير السياسي في السودان.[1]

أما عن المؤثرات الخارجية، فهي تتمثل في تدخل بعض القوى الاقليمية والدولية للتأثير على مسار التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. حيث ساهمت المؤثرات الداخلية في منحها الفرصة للتدخل في الشأن السوداني، فضلاً عن ارتباطها السابق مع العديد من الاطراف والقوى السياسية والعسكرية والمدنية في داخل السودان.

كانت شرارة الثورة السودانية عام 2018م مفاجئة، إلى حدٍ ما، لنظام (البشير) المخلوع، بحيث لم يتوقع النظام حينها أن تسقطه هذه الثورة، وأن يعزله الجيش السوداني، ويترأس قادته إدارة المرحلة الانتقالية وما بعدها. لذلك، فإن حجم التدخلات الخارجية في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م سيكون كبيراً من العديد من القوى الاقليمية والدولية، والتي كان لها ارتباطاتها مع النظام السابق، وبالتالي ستحاول الإبقاء على هذا الارتباطات بعد الثورة. أو أن هناك قوىً اقليميةٍ ودوليةٍ أخرى ستحاول البحث عن مكانٍ لها في الساحة السودانية، ومنافسة القوى السابقة للتواجد في السودان. بحيث تشكل المرحلة الانتقالية فرصة لهذه التدخلات الخارجية بأن تكون مؤثرةً في مرحلة التغيير السياسي وانتقال السلطة فيما بعد المرحلة الانتقالية، بل وتحاول أن يكون تأثيرها قوياً خاصةً إذا ما ساعدتها الظروف الداخلية على ذلك، كما هو الحال في الساحة السودانية.[2]

ولا يعني أن يكون تدخل القوى الاقليمية والدولية في الساحة السودانية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فقط، والذي قد يمنحها دوراً صغيراً في التأثير على مسار التغيير السياسي في السودان،

---

[1] الطويل، أماني، " الازمة السودانية بين المقدمات والسيناريوهات "، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الانترنت، 2021/10/31م، الرابط الالكتروني: .https://acpss.ahram.org.eg/News/17295.aspx#

[2] بشارة، عزمي، "*ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجلة سياسات عربية، ع: 38، 2019م، ص 7 – 8.

بل إن هذا التدخل يكون أيضاً في اعادة بناء المؤسسة العسكرية وفقاً للاعتبارات الجديدة. إضافةً إلى تقديم الدعم المالي والاقتصادي والسياسي الموجه لأغراض محددة. فضلاً عن التدخل في علاقة كافة مؤسسات الدولة مع الشارع السوداني، وإعادة الاعتبار لمكون، مدني أو عسكري، دون آخر. واعادة بناء العلاقات الخارجية للسودان مع مختلف دول العالم، وغيرها من صور التدخل الخارجي في الساحة السودانية، والذي يمنح الاطراف المُتدخلة دورها الكبير في التأثير على مسار التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة عام 2018م[1]. وهو شأن قد تكرر في بعض دول الربيع العربي، حيث كان لحجم التدخلات الخارجية فيها، وفي مختلف المجالات، دورٌ في المرحلة الانتقالية وما بعدها، كما حدث في مصر وليبيا واليمن وسوريا والجزائر.

أنتج التدخل الخارجي في الساحة السودانية قبل ثورة عام 2018م، وما بعدها أيضاً، ضبطاً للكثير من معايير العلاقة ما بين المكون العسكري والمدني في الشارع السوداني. بحيث أفقد هذا التدخل، وإلى حدٍ ما، قدرة المكون المدني في السودان على مواصلة هدفه للوصول الى تغييرٍ سياسيٍّ وتحولٍ ديمقراطيٍّ يضم كافة النخب والشرائح الاجتماعية والمجتمعية والسياسية في السودان. كما أفقد هذا التدخل أيضاً قدرة المكون العسكري السوداني على إدارة شؤون الدولة السودانية دون الارتباط، والارتهان أكثر، بالعديد من القوى الاقليمية والدولية، الأمر الذي ساعد هذه التدخلات الخارجية في التأثير على مسار التغيير السياسي في السودان.[2]

خلال المرحلة الانتقالية في السودان بعد ثورة عام 2018م قد شهدت العديد من الحوارات بين المكون المدني والعسكري للشراكة السياسية، أو حتى تقاسم السلطة، إلا أن المكون العسكري، ولإرثه التاريخي في حكم السودان قد ابدى وجهة نظراً أخرى خلافاً لهذه الحوارات والشركات، مرتكزاً على مساعدة

[1] بشارة، عزمي، "*ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي*"، لمرجع سابق، ص 8 – 9. أنظر أيضاً: علي، إسماعيل،" 3 ثورات أطاحت بأنظمة شمولية في السودان... ما الفرق بينها؟"، موقع independent بالعربية على الانترنت، 2019/7/14م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/tb74r.

[2] أوغلو، احمد، "*الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر*"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019م، ص 3 – 4.

العديد من القوى الاقليمية والدولية في تعزيز بقائه في المشهد المستقبلي السوداني، والتي توفر له الامكانيات اللازمة للبقاء ضمن هذا المشهد، مما يعني أن لهذه التدخلات دورها الهام في الدفع بمسار التغيير، إن رغبت، أو تعطيله أو ابطائه وفقاً لما يحقق لها من مصالح واهداف استراتيجية متعددة عبر الساحة السودانية.[1]

ولا يمكن القول، بشكلٍ مطلق، بأن التدخلات الخارجية في أي دولةٍ قد تكون مغايرةً لما يأمله الشارع من تغييرٍ سياسيٍّ وتحولٍ ديمقراطيّ. أو أن تلاقي المكون العسكري مع التدخل الخارجي قد يكون معيقاً للتغيير السياسي في دولةٍ ما. لكن وفي الحالة السودانية، فإن آليات عمل هذه التدخلات الخارجية، وتلاقيها مع المكون العسكري، تشير إلى محاولتها التأثير على مسار التغيير السياسي في السودان بما يخدم مصالحها واهدافها.

قد يكون مسار التدخلات الخارجية في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م متوافقاً إلى حدٍ ما مع بيئة المرحلة الانتقالية، وذلك لأن الثورة السودانية قامت بخلع (البشير) مع بقاء رموز نظامه متواجدةً في الساحة السودانية. وهو شأن قد يعطي التدخلات الخارجية عاملاً اضافياً للتواجد بشكلٍ سريعٍ في الساحة السودانية، خاصةً في ظل توافر العديد من المقومات السودانية الداخلية التي قد تساند هذه التدخلات. بحيث يبدأ دور هذه التدخلات بإعاقة المكونات الداخلية السودانية في إدارة المرحلة الانتقالية، خاصةً المكون المدني. إضافةً للتدخل في وظيفة الجيش السوداني، والذي يتمثل دوره خلال الفترة الانتقالية على حماية نتائج الثورة، والتمهيد لانتقال السلطة بشكلٍ آمن.[2]

تحاول قوى التدخل الخارجي في السودان، الاقليمية والدولية، استغلال المرحلة الانتقالية في السودان، والترتيب لاستقرار الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه، خاصةً بعد تمكين المكون

[1] أوغلو، احمد، " الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر "، مرجع سابق، ص 5 – 6. أنظر أيضاً: عمران، هيثم، " أي مستقبل ينتظر السودان؟ "، موقع مركز رع للدراسات الاستراتيجية على الانترنت، مرجع سابق.

[2] بشارة، عزمي، " ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي "، مرجع سابق، ص 10 – 11.

العسكري من إدارة هذه المرحلة وما بعدها، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق باستقرار استثماراتها واهدافها الاستراتيجية في السودان. ومحاولة تعزيز مسار السودان الجديد صوب عدة دول وجبهات وتحالفات، كمسارها التطبيعي مع إسرائيل. إضافةً للوصول إلى استقرار آمن للسودان مع العديد من دول الجوار، خاصةً جنوب السودان، لما تحتويه من موارد نفطية وغير نفطية. فضلاً عن اهمية الموقع الجغرافي للسودان، والذي يشكل تنافساً قوياً بين العديد من القوى الاقليمية والدولية. لذلك، فإن مسار التغيير السياسي في السودان يتمثل، ومن وجهة نظر هذه القوى، بأهمية وصول مكون له ثقله السياسي والعسكري في الساحة السودانية، بحيث يضمن لهذه التدخلات الخارجية الحفاظ على مصالحها واهدافها السياسية والاستراتيجية[1]. فلهذا، تحاول القوى الاقليمية والدولية المتدخلة في الساحة السودانية الوصول إلى تغييرٍ سياسيٍّ متوافق مع اهدافها. فهذه القوى تدرك أن بقاء الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م دون تعزيز مكون على آخر قد يؤدي إلى حدوث تغييرٍ سياسيٍ مخالفٍ لأهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية تعمل قوى التدخل الخارجي في السودان على مساعدة وصول المكون الذي ترجحه، وغالباً المكون العسكري في الساحة السودانية، بحيث يكون وصوله مدفوعاً بظروفٍ سياسيةٍ وإقليميةٍ معينة ليبقى مرتبطاً بقوى التدخل الخارجي. فهي لا تدعم مسار التغيير السياسي بالقدر الذي يمنحه تمثيل الشارع السوداني، بل تعمل على التحكم بشكل النظام السياسي السوداني بما يحتويه من تناقضات، مما يساعدها على اختراق الشارع السوداني، وابقائه ضمن دائرة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والاثنية والقبلية، خاصةً مع بقاء المكون المدني منشغلاً بصراعاته الداخلية، مما يضمن لقوى التدخل الخارجي ابتعاد الشارع السوداني عن مسار التغيير السياسي المطلوب.[2]

إن بنية النظام السياسي في السودان، ومنذ خمسينيات القرن الماضي، وطبيعة نشأة الأحزاب والحياة السياسية في السودان، تشير، بشكلٍ أو بآخر، إلى أن للتدخلات الخارجية دورها في الساحة السودانية،

---

[1] بشارة، عزمي، " ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي "، مرجع سابق، ص 20 – 21.

[2] محارمة، إيهاب، " الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة سياسات عربية*، ع: 38، 2019م، ص 140 – 141.

نظراً لارتباط المكونين المدني والعسكري السوداني بالعديد من القوى الإقليمية والدولية. فمع أن ثـورة السودان عام 2018م نجحت في الإطاحة بشخص (البشير) من حكم السودان، إلا انها أبقت على العديـد من البنى السياسية والعسكرية متواجدةً في الساحة السودانية. مما يعني أن نفوذ التـدخلات الخارجيـة سيكون في المرحلة الانتقالية السودانية بعد ثورة عام 2018م، وما بعد الفترة الانتقالية أيضـاً، والـذي سيؤثر على مسار التغيير السياسي في الساحة السودانية.[1]

وفي السياق عينه، تشير بعض التحليلات التي تربط ما بين التغيير السياسي والثورة السـودانية، بـأن للتدخلات الخارجية دوراً في سقوط نظام (البشير)، خاصةً بعد اشتداد عزلته الدوليـة، والتـي حـاول (البشير) معالجتها بالتقرب مع عدة محاور إقليمية ودولية، لينعكس ذلك على الشارع السوداني بسلسـلةٍ من الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاثنية، وترفع بعض القوى الخارجية دعمها عن نظام (البشير)، مقابل ضمانها الحفاظ على أهدافها الاستراتيجية فما بعد (البشير).[2]

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وجود ثوة شعبية مسنودة بمكون مـدني متوافـق فيمـا بينـه، سياسـياً واجتماعياً، تشكل قوة حامية من التدخلات الخارجية، وشأن ملزم للمكـون العسـكري بعـدم التـدخل السياسي في المرحلة الانتقالية، واقتصار وجوده على حماية نتائج الثورة، والانتقال الآمن للسلطة. لكـن مثل هذا التوجه غير موجود في ثورة السودان عام 2018م، فمسألة التغيير السياسي، مسـألة داخليـة تتعلق بالشأن السوداني وحده، لكن اضطراب الأوضاع الداخلية في السودان، والاختلافـات فيمـا بـين المكون المدني، ووجود أكثر من مكون مرتبط بالقوى الخارجية، كل هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى أن يكون للتدخلات الخارجية أثرها على التغيير السياسي في السودان.[3]

---

[1] محارمة، إيهاب، " الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي "، مرجع سابق، ص 142 – 143.

[2] عبد العزيز، خالد، " تقرير خاص–سقوط البشير كان محتوما بعد تخلـي الإمـارات عنـه "، موقـع Reuters علـى الانترنـت، 2019/7/3م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/e81q0.

[3] بشارة، عزمي، " ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي "، مرجع سابق، ص 13 – 15.

إن ازدياد قوة التدخلات الخارجية في الساحة السودانية مرتبط بدرجةٍ كبيرةٍ بطبيعة التغييرات في المنطقة والاقليم. فمع استعادة المحور الروسي –الصيني لدوره العالمي؛ فإن التنافس بين المحاور الإقليمية والدولية سيزداد في المنطقة العربية، خاصة بعد سلسلة الثورات الشعبية التي حدثت في بعض الدول العربية منذ العام 2010م. كما أن المحور الاماراتي – السعودي – المصري يرغب في تعزيز وصول المكون العسكري في السودان، لما لذلك من حفاظٍ على مصالحه السياسية والاستراتيجية. إضافةً للتوجه الأمريكي والاوروبي الداعم للاقتراب من الأنظمة السلطوية، أي دعم وصول المكون الذي يضمن لهذا المحور مسألة تدفق النفط ومنع الهجرة وحماية أمن إسرائيل والتطبيع معها. [1] وقد يكون المكون المدني، وما فيه من اختلافاتٍ سياسيةٍ وفكرية، أحد أبرز الأسباب التي سرعت في تواجد التدخلات الخارجية في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م. فهذا المكون لم يستفد من التجارب السابقة في الفترات الانتقالية السودانية، والتي شهدت تواجداً للمكون العسكري والتدخل الخارجي بشكلٍ سريعٍ بعد كل ثورةٍ أو انتفاضةٍ أو حتى انقلابٍ شهده السودان. ليعاد الامر نفسه خلال الفترة الانتقالية ما بعد ثورة عام 2018م، حيث كانت المفاوضات بين المكونين المدني والعسكري برعايةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والامارات وبعض الدول الأوروبية، بحيث كان من المفترض أن يشكل هذا التواجد لمثل هذه القوى الإقليمية والدولية تحذيراً للمكون المدني السوداني للانتباه نحو مساعي هذه القوى من التواجد في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م، وتأثير ذلك على مسار التغيير السياسي وانتقال السلطة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.[2]

وبالمحصلة، ومهما تعددت الأسباب والمؤثرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدخل القوى الإقليمية والدولية في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م، فإن لرفع اسم السودان من قوائم الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، دور في تعزيز التدخل الخارجي في

[1] بشارة، عزمي، " ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي "، مرجع سابق، ص 17 – 18.

[2] أحمد، حسن الحاج، تبار، عديلة، " الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة سياسات عربية*، ع: 39، 2019م، ص 51 – 52.

الساحة السودانية. فمثل هذه التغييرات في العلاقات الخارجية السودانية قد تشكل، ولوحدها، ثقلاً كبيراً ومهماً للتأثير على مسار التغيير السياسي في السودان.[1]

تحاول العديد من الأطراف الخارجية إعادة حالة الاتفاق بين المكون المدني والعسكري السوداني بعد خروج المكون المدني من المجلس الانتقالي السوداني. لكن مع زيادة ثقل المكون العسكري في هذا المجلس، وتصاعد وتيرة التدخلات الخارجية، وارتباط العديد من المكونات الداخلية السودانية بعدة أطراف خارجية، قد يشكل عائقاً أمام الاتفاق بين المكونين العسكري والمدني.[2]

4.7 مستقبل التغيير السياسي السوداني بين العسكر والتدخلات الخارجية بعد ثورة عام 2018م

بدأت مرحلة ما بعد نظام (البشير) المخلوع بفعل ثورة السودان عام 2018م بفترةٍ انتقاليةٍ تهدف إلى قيام نظام حكم سوداني ديمقراطي يؤدي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية، لكنها شهدت خلافات متعددة بين المكونين المدني والعسكري في السودان. ومقابل ذلك، يأمل السودانيين الخروج من دائرة الفشل السياسي المتكرر إلى تغييرٍ سياسيٍّ وتحولٍ ديمقراطي يؤدي إلى نظام حكمٍ مدنيٍّ يضم مختلف الاطياف والمشارب السياسية والقبلية والاثنية السودانية، بعيداً عن أي نظامٍ سلطويٍّ أو عسكريٍّ يختزل الحكم بمكونٍ سودانيٍّ واحد دون آخر.[3] ولطالما شكل التغيير السياسي مطلباً في الشارع السوداني، وفي معظم الدول العربية، خاصة تلك الدول التي قامت بالثورات من أجل إحداث التغيير السياسي فيها. لكن مسألة التغيير السياسي مرتبطة بشكلٍ كبيرٍ بالدولة نفسها، أي بمكوناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والفكرية والثقافية، وما تشكله هذه المكونات من تأثيراتٍ على مجتمعاتها، بحيث تجعل منها مجتمعات قادرة على المضي في مسار التغيير السياسي، أو تبقيها ضمن دائرة النظام

[1] أحمد، حسن الحاج، تبار، عديلة، " الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان "، مرجع سابق، ص 54 – 55.

[2] أنظر: موقع العربية على الانترنت، " عقبات أمام نجاح الحوار الوطني لحل الأزمة السودانية "، 2022/5/12م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/gLaHQ.

[3] أبو الشوك، احمد، " تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة "، مرجع سابق، ص 1 – 2.

الحاكم، وهو المشهد الموجود في الشارع العربي، ومن ضمنه السوداني[1]. حيث دخلت مكوناته المدنية والسياسية والنخبوية في اختلافاتٍ داخليةٍ ابعدتها عن مسار التغيير السياسي المطلوب، واعطت الفرصة للمكون العسكري بتعزيز وجوده على الأرض، وتمكين ارتباطاته الخارجية مع العديد من القوى الإقليمية والدولية.

تُشير آليات تعاطي المكونين المدني والعسكري مع الفترة الانتقالية ما بعد ثورة عام 2018م السودانية إلى ضرورة فهم هذه المكونات لأهمية إحداث التغيير السياسي في الدولة السودانية، خاصةً بعد عقودٍ من الأنظمة السلطوية والعسكرية المتعاقبة، والتي ساهمت في تعميق تأثير التدخلات الخارجية في الساحة السودانية، وسمحت لها ببناء الدولة السودانية وفقاً لأهدافها الاستراتيجية. فقد قدمت هذه المكونات مصالحها الخاصة بالسيطرة على السلطة على التغيير السياسي المستقبلي، والذي قد يضمن لكل المكونات المشاركة في السلطة والحكم.[2]

يواجه التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م عدة تحدياتٍ قد تحكم مستقبله في الساحة السودانية، بحيث يمكن إجمالها بما يلي[3]:

- بقاء رموز النظام السياسي السابق في مشهد الحكم، حيث أن ثورة السودان عام 2018م لم تقم بإسقاط نظام (البشير) كلياً، بل بشكلٍ جزئيٍّ. لذلك، فإن مسار التغيير السياسي سيواجه صعوبةَ بين مختلف المكونات السودانية، خاصةً المدنية والعسكرية.
- أزمات اقتصادية متعددة ومتراكمة اشعلت شرارة ثورة عام 2018م السودانية، والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية في السودان، بحيث أدت إلى تهمش العديد من المناطق في السودان على

[1] صولي، أدهم، هينبوش، واريموند، " الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة عُمران*، ع: 10/37، 2021م، ص 8 – 9.

[2] المرجع السابق، ص 10.

[3] أبو شوك، احمد، محمد، صلاح الدين، " الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق "، مرجع سابق.

حساب الاهتمام بمناطق أخرى، ما دفع العديد من هذه المناطق والاقاليم السودانية للمطالبة الانفصال، وبالتالي التأثير على مسار التغيير السياسي.

- الاشتباك مع دول الجوار السوداني للكثير من الاعتبارات السياسية والعسكرية، كأثيوبيا وغيرها من الدول، والتي تمتلك تاريخ من الصراع مع السودان للعديد من الاعتبارات الاثنية والجغرافية والحدودية وغيرها. وهو تحدٍ واجه الدولة السودانية لعقودٍ، بحيث تعمل القوى الخارجية على إعادة احيائه ليبقى السودان منشغلاً بقضاياه الداخلية، وبعيداً عن التفكير في أي مسارٍ للتغيير السياسي فيه.
- تعدد التدخلات الخارجية في الساحة السودانية، ومن عدة قوى إقليميةّ ودولية، خاصة بعد ثورة السودان عام 2018م، بحيث تحول السودان لساحةٍ لتنافس هذه القوى من أجل الاستثمار في موارده وموقعه الاستراتيجي. وهو تدخل لاقى قبولاً من عدة اطرافٍ داخل السودان، خاصةً المكون العسكري. كما ساهمت ظروف السودان الداخل للسماح لهذه التدخلات بالنفاذ إلى الساحة السودانية، مما يعني أنه سيكون لها تأثيرها الخاص على التغيير السياسي في السودان للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.
- تعدد الأعراق والاثنيات في السودان، وهو تعدد تكاثرت معه الحركات المسلحة التي دخلت في صراعٍ مسلحٍ مع الأنظمة السودانية للمطالبة بانفصالها بحجة تهميشها وعدم الاهتمام بها من قبل هذه الأنظمة وحكوماتها. وكما وسمح مثل هذا التعدد لزيادة التدخلات الخارجية في الساحة السودانية تحت العديد من الذرائع، كالإنسانية والسياسية وغيرها، سواء قبل ثورة عام 2018م أو بعدها، في الوقت الذي لم تستطع هذه الأنظمة السودانية حماية هذه الاثنيات، ودمجها في الهوية السودانية، الامر الذي سيؤدي إلى التأثير على التغيير السياسي في السودان.

تحكم هذه التحديات السابقة الذكر، وغيرها، مستقبل التغيير السياسي في السودان، والتي بات للمكون العسكري والتدخلات الخارجية ادوارها الرئيسية في تحديد مسار هذا التغيير ونتائجه. فعملية التغيير

السياسي صعبة في ظل البيئة السودانية، بحيث تتحكم بها عوامل داخلية وخارجية عديدة. فقد يؤدي هذا التغيير السياسي إلى ترسيخ نظام مدني ديمقراطي في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، في نموذجٍ أقرب إلى الحالة التونسية مثلاً. وقد لا يتحقق أي صورةٍ من صور التغيير السياسي، وبالتالي حدوث صراع داخلي أو أزمة داخلية أو حرب أهلية كما حدث في سوريا واليمن وليبيا. أو قد يؤدي إلى ظهور نظام سلطوي عسكري كما حدث في مصر.[1]

أخذت العديد من المكونات السودانية الداخلية، خاصةً العسكرية، طابعاً سياسياً واجتماعياً وإدارياً ارتبط بدرجةٍ كبيرةٍ بنظام الحكم في السودان، وهيكلية الدولة السودانية أيضاً. وهو طابعٌ لاقى قبولاً، ولو ضمنياً، من بعض القوى الإقليمية والدولية الخارجية، والتي رأت أن ذلك يصب في صالح حفاظها على أهدافها الاستراتيجية في السودان. وبالتالي، باتت هذه المكونات جزءاً رئيساً من الصراع على حكم الدولة السودانية مع مختلف الأطراف والمكونات الأخرى في السودان، الأمر الذي يربط مستقبل التغيير السياسي في السودان بمثل هذه المكونات والتدخلات الخارجية.[2]

يرتبط مستقل التغيير السياسي في السودان، وبدرجةٍ كبيرة، بمستقبل المؤثرين والفاعلين في الساحة السودانية، خاصةً بعد ثورة عام 2018م. وهو ارتباط تحاول فيه مختلف هذه الأطراف السيطرة على الحكم، دون محاولة الوصول إلى شراكة سياسية حقيقية ضمن مرحلة انتقالية تؤدي إلى تغييرٍ سياسيٍّ ينتج نظام حكم مقبول من مختلف هذه الأطراف. كما أن مستقبل التغيير السياسي، وضمن الحالة السودانية، مرتبط أيضاً بقدرة إحدى الأطراف على إعادة انتاج الأوضاع في السودان لما قبل ثورة عام 2018م، سواء بأدواتٍ سياسيةٍ أو عسكريةٍ أو أيديولوجية.[3]

---

[1] أبو شوك، احمد، محمد، صلاح الدين، " الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق "، مرجع سابق.

[2] صولي، أدهم، هينبوش، واريموند، " الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية "، مرجع سابق، ص 15 – 16.

[3] المرجع السابق، ص 17 – 18.

يتعلق مستقبل التغيير السياسي في السودان بعدة سيناريوهات مستقبلية قد تحكم مساره في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م، بحيث يمكن اجمالها بما يلي:

- السيناريو الاول: إعادة المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، إلى التشارك في إدارة المجلس الانتقالي السوداني، عبر عدة مفاوضات قد تشرف عليها عدة أطراف من داخل السودان وخارجه، بحيث تؤدي إلى توقيع اتفاق جديد وبآليةٍ مشابهةٍ لما حدث في العام 2019م. وهو سيناريو قد يزيد من تمكين المكون العسكري في المشهد السياسي السوداني المستقبلي، خاصةً مع تعزيز نفوذه من داخل السودان وخارجها. وبالتالي اعادة انتاج نفس الحالة السودانية التي اعقبت توقيع الاتفاق بين المكون المدني والعسكري، والتي أدت في تباطؤ مسار التغيير السياسي في السودان، في ظل الانقسامات داخل المكون المدني، ومحاولة المكون العسكري السيطرة على الحكم، وزيادة قوة التدخلات الخارجية في الساحة السودانية.
- السيناريو الثاني: بقاء الخلافات قائمة بين المكونين المدني والعسكري دون التوصل إلى تفاهماتٍ بين الطرفين، والتي قد تمتد لتصل جميع الاطراف في السودان، وتدخل في حالةٍ من الاقتتال الداخلي الذي يؤدي إلى حرب اهلية تمولها عدة اطراف اقليمية ودولية لها اهدافها الاستراتيجية، خاصةً في ظل مطالبة العديد من الاقاليم في السودان بالاهتمام الحكومي بها، وزيادة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الساحة السودانية في ظل تعدد الجبهات المسلحة، وتعدد الاعراق والاثنيات في السودان دون القدرة على جمعها في هوية سودانية واحدة، مما يعني وقف مسار التغيير السياسي في السودان، وارتباطه بحالة الاقتتال الداخلي السوداني، والذي سيكون على حساب الجغرافيا السودانية، وتشتت موارد السودان بين مختلف القوى الدولية والإقليمية.
- السيناريو الثالث: السيطرة الكاملة للمكون العسكري على المشهد السياسي في السودان، سواء خلال الفترة الانتقالية أو ما بعدها. بحيث تدعمه القوى الخارجية سياسياً ومالياً وعسكرياً، وتعزز من نفوذه على ارض الواقع، مدنياً وعسكرياً، وابعاد المكون المدني بشكلٍ شبه كاملٍ عن المشهد

السياسي المستقبلي في السودان. وهو سيناريو ترغب به عدة أطراف اقليمية ودولية، كالسعودية ومصر والامارات وإسرائيل وغيرها، خاصةً في ظل تهيئة الظروف الداخلية للسودان لمثل هذا السيناريو. مما يعني اعادة العسكر للحكم في السودان، وبالتالي اعادة السودان لما قبل ثورة عام 2018م، وغياب أي مسار للتغيير السياسي فيه.

- السيناريو الرابع: وصول المكونات السودانية، العسكرية والمدنية، إلى اتفاقٍ ملزمٍ فيما بينها، وشراكة سياسية حقيقية تشرف عليه منظمات دولية وأممية واقليمية، بحيث تؤدي كل الاطراف الادوار المطلوبة منها خلال الفترة الانتقالية دون محاولتها السيطرة على الحكم. ومن ثم الانتقال إلى انتخابات ديمقراطية تنتج حكومة مدنية مجمع عليها من جميع الاطراف السودانية. وبالتالي حدوث تغيير سياسي حقيقي كما يرغبه به الشارع السوداني، ويحقق اهداف ثورة عام 2018م، والتي اطاحت بنظام (البشير) من اجل إحداث تغيير سياسي في السودان، علماً بأنه مثل هذا السيناريو قد لا يخلو من تدخل الاطراف الخارجية، لكنه سيكون محدود في ظل إدراك المكونات السودانية لمدى تأثير هذا التدخل على مسار التغيير السياسي في السودان. بحيث تكون اهداف هذا التدخل؛ تمكين التغيير السياسي في السودان، بشخوصٍ وأدواتٍ وسياساتٍ مجمع عليها من مختلف الأطراف السودانية.

وإذا ما أردنا ترجيح سيناريو على الاخر فيما يتعلق بمستقبل التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام 2018م، فإن السيناريو الثالث هو أقرب ما يكون والمتمثل بسيطرة المكون العسكري السوداني على المشهد السياسي خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، خاصة وأنه يأتي ضمن الظروف الحالية والمرحلية التي يمر بها السودان. لكن تفاقم الحالة في السودان وخروجها عن سيطرة المكون العسكري قد يؤدي إلى حدوث السيناريو الثاني والمتمثل بالاقتتال الداخلي السوداني.

أما إذا رغبت القوى الداخلية والخارجية بإبقاء الحالة السودانية ضمن خيارات المناقشات والمفاوضات بين المكون المدني والعسكري؛ فإن السيناريو الاول هو أقرب ما يكون. مع صعوبة تحقيق السيناريو الرابع نظراً لسيطرة المكون العسكري المدعوم خارجياً على إدارة المجلس الانتقالي، وعدم جاهزيته للتنازل عن إرثه العسكري والسياسي التاريخي في حكم السودان، خاصةً في ظل الاختلافات السياسية والفكرية والأيديولوجية بين أطراف المكون المدني السوداني.

تحاول العديد من الاطراف الدولية والاممية اعادة المكونين المدني والعسكري للشراكة السياسية، والسير في المرحلة الانتقالية ما بعد ثورة عام 2018م. لكن هناك العديد من الاحزاب والقوى السياسية والمهنية والمدنية السودانية ترفض اعادتها إلى أي اتفاقٍ مع المكون العسكري في ظل بقائه في المشهد السياسي، وسيطرته على السلطة، ودعمه من عدة قوى اقليمية ودولية. حيث يحاول المكون العسكري الاستثمار في هذه الحوارات لزيادة ارتباطه مع عدة أطراف داخلية وخارجية، وفك عزلته بشكلٍ أكبر، وكسر الصورة المرتبطة به بمحاولة سيطرتها على السلطة. لذلك، خرجت العديد من المظاهرات والاحتجاجات في الشارع السوداني للمطالبة بإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، وابتعاد العسكر عن نتائجها، لكن قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف من قبل المكون العسكري، مما يقرب مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد ثورة عام إلى سيناريو سيطرة العسكر الكاملة، أو الدخول في دوامةٍ من عنف في حال خرجت الامور عن سيطرة المكونات السودانية بمختلف اطيافها السياسية والمدنية والعسكرية والجزيبة والنقابية والمهنية.[1]

يعيش السودان اليوم الكثير من الازمات التي أبعدت الشارع السوداني عن طموحاته بالتغيير السياسي، وانشغاله بظروفه الاجتماعية والاقتصادية. فقد تصاعدت حدة الاختلافات مع الجوار السوداني لتصل لوصول البلدين لحالةٍ من التصعيد السياسي والعسكري نظراً للعديد من الاعتبارات الأمنية والاقتصادية

[1] أنظر: موقع العربية على الانترنت، " عقبات أمام نجاح الحوار الوطني لحل الأزمة السودانية "، مرجع سابق.

والإنسانية، والتي تتمثل بمسألة الحدود بين البلدين، وقضية سد النهضة التي تنفذه اثيوبيا، وغيرها من الاعتبارات التي قد تصل إلى مواجهة سياسية وعسكرية مفتوحة بين البلدين[1].

وهي مواجهة ستكون على حساب التغيير السياسي في السودان، بانشغال مؤسسات الدولة السودانية بمختلف اشكالها الرسمية وغير الرسمية بمثل هذه المواجهة، والتي تعني غياب التغيير السياسي في السودان لفترةٍ من الزمن، بحيث يصب ذلك في صالح المكون العسكري، والذي يحاول توظيف أي حدثٍ لصالح تمكين بقائه في المشهد السياسي المستقبلي للسودان، وبدعمٍ من عديدٍ من القوى الخارجية.

ونتيجةً لما يعيشه السودان من أزماتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعية، فقد خرج الشارع السوداني للمطالبة بتحسين أوضاع البلاد، الأمر الذي أدى لاشتباك المحتجين مع الجيش السوداني، وقوع ضحايا مدنية، في ظل تجاهل العديد من القوى الخارجية لمثل هذه الاحداث، التي قد تصب في صالحها المتمثل في بقاء السودان بعيداً عن التغيير السياسي. فرغم وجود حوار بين المكونين المدني والعسكري في السودان من أجل ترتيب أوضاع الفترة الانتقالية فيه، وبرعايةٍ دوليةٍ وأممية.

إلا أن المكون العسكري انسحب من هذه الحوارات بحجة فتح المجال امام المكون المدني والقوى السياسية للاتفاق على تشكيل حكومة مدنية بعيداً عن المكون العسكري[2]. وهي خطوة مفاجئة لمختلف القوى السياسية والمدنية السودانية، خاصة وأن هذه القوى تدرك صعوبة تخلي المكون العسكري عن المشهد المستقبلي في السودان، والذي يحظى بدعمٍ من العديد من القوى الدولية والإقليمية، وان باستطاعة المكون العسكري العودة لهذا المشهد بأي طريقةٍ كانت، ما يجعل كافة السيناريوهات مفتوحة أمام مستقبل التغيير السياسي في السودان.

---

[1] عوض، عبد الحميد، " إثيوبيا والسودان: تصعيد دموي جديد "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2022/6/28م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/QY5QW.

[2] عوض، عبد الحميد، " البرهان ينسحب من الحوار متعهداً بحل مجلس السيادة فور تشكيل حكومة مدنية "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2022/7/4م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/AJ2wh.

تدرك الكثير من القوى الإقليمية والدولية الخارجية بأن تواجد المكون العسكري في المشـــهد المســـتقبلي السوداني ضروري ومهم لكلا الطرفين، خاصةً بعد تصاعد وتيرة سياسات المجلس الانتقالي الســـوادني بقيادة العسكريين وارتباطه مع عدة قوى خارجية جديدة، كإسرائيل وامريكا. كمـــا أن الإرث التـــاريخي والسياسي للمكون العسكري السوداني يجعل من الصعوبة بأن يترك هذا المكـــون الســـاحة الســـودانية للمكون المدني دون تدخلٍ منه. فضلاً عن حجم الضغوط الخارجية التي ســـتواجه المكـــون العســـكري بضرورة تواجده في المرحلة الانتقالية السودانية وما بعدها، حتى وإن اعادت القوى الخارجية ارتباطها مع عدة شخوص مدنية في السودان، فسيبقى للمكون العسكري تأثيره على ارض الواقع، لقدرتـــه علـــى تحريك المؤسسة العسكرية السودانية فيما يخدم مصالحه.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

شهد السودان خلال تاريخه الحديث والمعاصر العديد من الثورات والانتفاضات الشعبية والحركات الاجتماعية، والتي عكست حجم معاناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية، وحاجته للتغيير السياسي والاجتماعي، وصولا لإنشاء نظام سياسي ديمقراطي يكون مُجمعا عليه من مختلف الأطراف والاطياف السودانية، السياسية والمدنية والعسكرية والاثنية والقبائلية أيضاً. لكن سيطرة المكون العسكري على مجريات هذه الثورات والانتفاضات، وارتباطها بالتدخلات الخارجية؛ كان يشكل المشهد النهائي لهذه الثورات والحركات الاجتماعية والمجتمعية.

جاءت ثورة السودان عام 2018م ضمن سياقات الثورات الشعبية السابقة والمتكررة التي خاضها الشارع السوداني ضد انظمته السلطوية والعسكرية المتعاقبة. كانت الشرارة الأولى لهذه الثورة ذات دافعٍ اقتصاديٍّ، لتتحول، وبشكلٍ سريعٍ، للمطالبة بإسقاط نظام (البشير)، وهو ما حققته الثورة، حيث تمكنت من اسقاط وعزل (البشير)، مع بقاء العديد من شخوص نظام المخلوع ضمن المشهد السياسي المستقبلي لثورة السودان عام 2018م.

تمكنت المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، من الاتفاق على الشراكة السياسية، وتشكيل مجلس انتقالي وسيادي سوداني، وبتواجد عدداً من الأطراف الدولية والإقليمية، بحيث تكون مهمة هذا المجلس إدارة شؤون البلاد، سياسياً وعسكرياً وقانونياً وخدماتياً، والعمل على إحداث تغيير سياسي وفقاً للرغبة الشعبية والاجتماعية والمدنية والسياسية والنخبوية السودانية. لكن سرعان ما فقدت المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، ثقة بعضها البعض، وذلك نتيجةً لمحاولة المكون العسكري السيطرة على السلطة، وابعاد المكون المدني عن المشهد السياسي المستقبلي في السودان، وبدعمٍ من عدة أطراف خارجية، إقليمية ودولية، ترغب في وصول المكون العسكري للسلطة وحكم السودان لما يحقق لها ذلك من

الحفاظ على مصالحها السياسية والاستراتيجية، ليتم الانقلاب على المكون المدني في هذا المجلس، وذلك عبر شخوص المكون العسكري للمجلس الانتقالي السوداني، المتمثلة في رئيس المجلس (البرهان)، ونائبه الأول (حميدتي).

كان للتدخلات الخارجية وجودها خلال الفترة الانتقالية ما بعد ثورة عام 2018م، والتي أثرت على مسار التغيير السياسي فيه. لكن قوة هذه التدخلات زادت بعد سيطرة المكون العسكري على المجلس الانتقالي السوداني، حيث زادت منافسة العديد من القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الساحة السودانية. كما زاد ارتباط المكون العسكري بهذه التدخلات الخارجية لما يحقق كل منهما للآخر من مصالح مشتركة، تتمثل في تمكين تواجد المكون العسكري على الأرض، وتعزيز سيطرته على المجلس الانتقالي في السودان تمهيداً لما بعد ذلك. كما ويحقق هذا الارتباط العديد من المصالح الاستراتيجية لمختلف القوى الإقليمية والعسكرية والتي تحاول تمكين المكون العسكري للحكم في السودان.

وتبعاً لذلك، ينتظر السودان بعد ثورة عام 2018م عدة سيناريوهات قد تحكم مسار التغيير السياسي فيه. فإما أن يتصاعد الخلاف بين المكونين المدني والعسكري في السودان، بحيث يصل ذلك حد الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية. أو أن يتمكن المكون العسكري من السيطرة على السلطة في السودان، وبدعمٍ من القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، وبالتالي إعادة السودان للحكم السلطوي والعسكري كما كان الوضع قبل ثورة عام 2018م. أو أن تعاد صيغة الاتفاق بين المكونين المدني والعسكري من جديد كما كان الحال عليه في العام 2019م، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة سيطرة المكون العسكري على ارض الواقع، وزيادة قوة التدخل الخارجي في السودان. أو أن تدرك هذه المكونات أهمية إحداث تغيير سياسي في الساحة السودان، وبما يمكن جميع المكونات السودانية في حكم السودان بآلياتٍ سياسيةٍ ومدنيةٍ مُجمع عليها من مختلف الاطياف السودانية.

إن زيادة قوة التدخلات الخارجية في الساحة السودانية بعد ثورة عام 2018م سيؤدي، بشكلٍ أو بآخرٍ للتأثير على مسار التغيير السياسي في السودان. كما أن الارتباط بالتدخلات الخارجية من مختلف المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، موجودة في السودان بعد ثورة عام 2018م، لكن ارتباطها بالمكون العسكري أقوى من غيره من المكونات، نظراً لسيطرته على المجلس الانتقالي، وقوة نفوذه على الارض، وتعزيز ذلك باتفاقياتٍ مع الحركات المسلحة في السودان. إضافةً لحالة الخلاف بين أطراف المكون المدني، والتي سمحت للمكون العسكري بالسيطرة على السلطة في السودان.

النتائج

توصل الباحث إلى مجموعةٍ من النتائج، اهمها ما يلي:

شكلت العزلة الدولية، السياسية والاقتصادية، والتي فُرضت على نظام (البشير) المخلوع، بسبب ارتباطاته مع عدة محاور إقليمية ودولية، سبباً للتدخلات الخارجية، وسبباً في تراجع الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان. الامر الذي اتاح للعديد من القوى الإقليمية والدولية التدخل في الساحة السودانية وذلك تحت التذرع بعدة أسباب سياسية وإنسانية واجتماعية وغيرها، الامر الذي جعل للتدخلات الخارجية، سبباً في تباطؤ التغيير السياسي في السودان، أو حتى عدم حدوثه، نظراً لما يحقق ذلك من مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية للقوى الإقليمية والدولية.

وبذلك، بات للتدخل الخارجي في الساحة السودانية؛ أدواته ووسائله واساليبه التي حالت، وتحول، دون تحقيق التغيير السياسي في السودان، وإعاقة التحول الديمقراطي فيه. بحيث تلاقت هذه الأدوات والوسائل مع العديد من البيئات الداخلية السودانية، والتي سمحت للقوى الخارجية التدخل في الساحة السودانية، عبر ارتباطها مع عددٍ من القوى المدنية والعسكرية السودانية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، لتتحول إلى ثورةٍ عام 2018م مطالبةً بإسقاط حكم (البشير)، وإتاحة المجال لإحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في السودان.

أدت ثورة السودان عام 2018م إلى اسقاط شخص (البشير)، لكنها لم تسقط العديد من شخوص نظامه السياسي والعسكري المخلوع، بحيث أدى ذلك إلى تواجدهم في المشهد السياسي المستقبلي للسودان. حيث بدأ هذا المشهد بتشكيل اتفاق على إدارة المرحلة الانتقالية في السودان بين المكونين المدني والعسكري، لكن سرعان ما تحول هذا الاتفاق إلى نقطة مهمة في تدخل القوى الدولية والإقليمية الخارجية في السودان، والتأثير على مسار التغيير السياسي فيه. وذلك بسبب عدم التوافق بين المكونين المدني والعسكري، ومحاولة العسكر السيطرة على إدارة الفترة الانتقالية في السودان، وتعزيز تواجدها المستقبلي بالارتباط مع العديد من القوى الإقليمية والدولية المعادية لحدوث التحول الديمقراطي في السودان.

وبفعل ذلك، شكلت الساحة السودانية تنافساً قوياً بين قوى التدخل الخارجي، الاقليمي والدولي، بعد ثورة عام 2018م، وذلك للعديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والجغرافية والعسكرية. بحيث سمحت هذه القوى للمكون العسكري السوداني من السيطرة على السلطة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وابعاد المكون المدني عن المشهد السياسي السوداني، والذي أثر بدوره على مشهد التغيير السياسي في السودان، والذي قامت من اجله ثورة عام 2018م.

تحاول العديد من القوى الاقليمية والدولية زيادة تمكين المكون العسكري السوداني في السلطة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في السودان. كما أنه بات من الصعوبة بمكانٍ أن تخلو الساحة السودانية، سواء بمكوناتها المدنية والعسكرية من الارتباطات الخارجية، والتي تؤدي إلى التأثير على مسار التغيير السياسي في السودان، لكن ثقل هذا الارتباط مع المكون العسكري أكثر من غيره، في مشهدٍ هو الأقرب لحال السودان ما قبل ثورة عام 2018م، مما يجعل مستقل التغيير السياسي في السودان أمام عدة سيناريوهات مستقبلية، ما بين أن يؤدي ذلك إلى حرب اهلية، أو الابقاء على الوضع القائم، أو سيطرة المكون العسكري على السلطة والحكم في السودان.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة ابعاد المكونات العسكرية، قدر الامكان، عن أي مشهد سياسي مستقبلي في السودان.
- ضرورة حل الخلافات ما بين المكونات المدنية، والتي أدت إلى تعزيز تواجد المكون العسكري في المجلس الانتقالي السوداني، وبالتالي السيطرة على السلطة.
- انتباه المكونات المدنية والعسكرية السودانية لدور التدخلات الخارجية، الاقليمية والدولية، على مسار التغيير السياسي في السودان.
- العمل على تحقيق شراكة سياسية حقيقية بين المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، وخلال الفترة الانتقالية تؤدي إلى تعزيز مسار التغيير السياسي في السودان.
- استغلال الفترة الانتقالية ما بعد ثورة عام 2018م في بناء مؤسسات الدولة السودانية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي يؤدي إلى إحداث التغيير السياسي في السودان.
- على المكونات السودانية، المدنية والعسكرية، أن تدرك بأن الارتباط بالقوى الخارجية محدود ومرتهن بمصالح هذه القوى في تحقيق اهدافها الاستراتيجية والسياسية في الساحة السودانية.
- على النخب السودانية، السياسية والمدنية والحزبية والعسكرية، الارتباط أكثر بالشارع السوداني، لما لذلك من أهميةٍ في تعزيز مسار التغيير السياسي في السودان.
- الاصرار على إحداث التغيير السياسي في السودان، وبأدواتٍ سياسيةٍ ومدنيةٍ، خاصة من قبل مختلف المكونات السودانية، المدنية والسياسية والحزبية والمهنية والنقابية، والتصدي لمحاولات المكون العسكري في السيطرة على السلطة، والتأثير على مسار التغيير السياسي في السودان.
- محاولة دمج الاقليات والاثنيات السودانية المختلفة في الهوية الوطنية السودانية، ومعالجة ملف الحركات المسلحة السودانية، لما لذلك من أهميةٍ في تعزيز مسار التغيير السياسي في السودان.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أبو الشوك، احمد، "*السودان والتطبيع مع إسرائيل: البعد التاريخي، والراهن السياسي*"، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م.

أبو الشوك، احمد، " تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة "، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، سلسلة تقييم حالة، 2019م.

أبو زيد، احمد، " الانتقال التفاوضي في السودان. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل – 2020 – 2019 "، مصر: *مجلة السياسة والاقتصاد*، (م: 9، ع: 8)، 2020م.

أبو شوك، احمد، *الثورة السودانية (2018–2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م.

أحمد، حسن الحاج، تبار، عديلة، " الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة سياسات عربية*، ع: 39، 2019م.

إسماعيل، إسراء، " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م.

الاشقر، اسامة، "*الثورة ا لسودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات* "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019م.

الأشقر، أسامة، "*الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات التوقعات* "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019م.

أمل، احمد، " تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م.

أوراكجي، سرحات، " الثورة والثورة المضادة في السودان والبحث عن الاستقرار "، *مجلة رؤية التركية للأبحاث والدراسات*، 2019م.

أوغلو، احمد، "*الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر*"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019م.

البحيري، زكي، *مشكلة دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م.

البدري، عمار سعدون، " التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية "، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، (ع: 14، م: 3)، برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

البدري، عمار سعدون، " التدخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية ".

بشارة، عزمي، "*ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجلة سياسات عربية، ع: 38، 2019م.

بشارة، عزمي، *في الثورة والقابلية للثورة*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (سلسلة دراسات وأوراق بحثية)، 2011م.

التجاني، خالد، "*السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال* "، الدوحة: معهد الجزيرة للدراسات، 2019م.

جيماوي، نبيلة، " ابعاد التدخل الدولي وآثارها على قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني "، الجزائر: *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ع: 7، 2018م.

حاج حمد، محمد، *السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب*، بيروت: دار ابن حزم، 1996م.

حسن، حمدي، *معضلات أفريقيا: الانتقال المتعثر. الارهاب. التدخل الخارجي*، أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022.

الخضر، كمال، " *السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة* "، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019م.

الرحباني، ليلى، *التدخل الدولي: مفهوم في طور التبديل*، ط 1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011م.

الرحباني، ليلى، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبديل، مرجع سابق، ص 25. أنظر أيضاً: بن مرار، جمال، " التدخل الإنساني وإشكالية السيادة "، الجزائر: *مجلة الطريق للعلوم الاجتماعية والتربوية*، ع: 7(1)، 2020م.

رواء، زكي، *الامن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح*، ط 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م.

زعبل، إسلام، " *التنافس الإماراتي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات* "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021م.

س. ناي، جوزيف، *المنازعات الدولية*، ترجمة أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997م.

ساحلي، مبروك، " دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي في العالم العربي دراسة حالة السودان"، الجزائر: *مجلة جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري الانسانية والاجتماعية*، م:7، ع: 2، 2021م.

سعد الله، عمر، *حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م.

سليمان، احمد عوض، " *الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها* "، *تحليل سياسات*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

سليمان، عوض احمد، *سياسة السودان الخارجية القضايا والمعطيات"* الخرطوم: دار أصداف للطباعة والنشر والتوزيع، 2015م.

سليمان، عوض، " *الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

السود، خالد محمد، " *التدخل الدولي في دولتي السودان (دارفور) وليبيا (دراسة مقامة)* "، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2016م.

السيد، سامح عبد القوي، *التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012م.

شبانة، أيمن، "رفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب: المسارات والتداعيات "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م.

الشوبكي، بلال، "*التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركة حماس نموذجا"* "، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007م.

الشوبكي، بلال، *"التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركة حماس نموذجا"*، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2007م.

صولي، أدهم، هينبوش، واريموند، " الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة عُمران*، ع: 10/37، 2021م.

عارف، نصر، "*الدويلات: التحول من عصبية الدولة إلى دولة العصبة في المنطقة العربية* "، أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات الأحداث، (م: 1، ع: 2)، 2014م.

عباس، عباس محمد، "*عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول في السودان* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م.

عباس، عباس محمد، "*قوات "الدعم السريع" والفترة الانتقالية في السودان: التعقيدات والتحديات* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022م.

عبد الرحمن، حمدي، " العلاقات المصرية السودانية: نحو شراكة استراتيجية جديدة "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م.

عبد الفتاح، منى، " الثورة السودانية من التخذيل إلى التجسير "، موقع (independent) بالعربية على موقع الانترنت، 2019/9/20م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/WlAT4.

عدلي، باسم، " السودان ومحور قطر –تركيا في المرحلة الانتقالية "، مصر: *مجلة آفاق استراتيجية*، ع: 1، 2020م.

عدنني، إكرام، *"التغيير السياسي وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي"*، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2021م.

علي، عبد القادر، *" القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م.

عماد، جاد، *" التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية "*، القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية، 2000م.

عمر، حسني، *التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م.

غريفيثس، مارتن، اوكالاهان، تيري، *" المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008م.

فازية، ويكن، " التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في افريقيا"، الجزائر: *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، ع: 3، 2020م.

فؤاد، وسام، *"ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسات الاستقطاب "*، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019م.

الفيل، خالد، *" الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية"*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

محارمة، إيهاب، " الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: *مجلة سياسات عربية*، ع: 38، 2019م.

محمد، نعمات، يوسف، عبد الوهاب، "*السودان: الفضاء المدني والحراك الثوري* "، بيروت: شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، 2021م.

محمود، عبد الله، "*التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد* "، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019م.

مركز الجزيرة للدراسات، "*صراع الشركاء: توظيفات الانقلاب الفاشل في الانتقال السياسي بالسودان* "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*اتفاق جوبا للسلام في السُّودان: تحدياته وفرص نجاحه*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2020م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*احتجاجات السودان: أسبابها، سياقاتها والمواقف الدولية منها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2019م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: تجربتا السودان والجزائر "، ورقة مرجعية للمؤتمر السنوي العاشر لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان* "، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2020م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان* "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "*قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حصل الاختراق؟ ولماذا؟*"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*مآلات الانتقال السياسي في السودان: بعد انفراد المكوّن العسكري بالسلطة* "، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، "*مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان* "، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، 2021م.

معو، زين العابدين، " الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع "، الجزائر: *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع: 6، 2014م.

مفتاح، غيث، *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية*، ط 1، القاهرة: دار قباء الحديثة، 2008م.

مقلد، صبري، ربيع، محمود، *موسوعة العلوم السياسية*، الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1994.

مكوتشين، اندرو، *الجبهة الثورية السودانية: نشأتها وتطورها*، إميل لابيرن (محرراً)، ترجمة: مجموعة طلال ابو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر، جينيف: معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، 2015م.

مكي، دينا، "*امكانية التغيير السياسي في الدول العربية–العراق انموذجاً* "، بغداد: جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015م.

موسى، ريم، "*مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية* "، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، مجلة المعهد المصري، (م: 3، ع: 12)، 2018م.

النور، خالد التيجاني، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م.

النور، خالد، " الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م.

النور، خالد، "الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل "، الدوحة: *مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية*، ع: 3، 2019م.

نوفل، سعيد، "*الموقف الاسرائيلي تجاه ترسيم خريطة جديدة للمنطقة* "، *حلقة نقاش: مائة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم*، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت.

هنداوي، حسام، *التدخل الدولي الإنساني، دارسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي*، القاهرة: دار النهضة العربية، 1997م.

ياسين، عمار، مهدي، عبير، " العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية "، *مجلة الدراسات الدولية*، ع: 58، 2014م.

يونس، عبد المنعم، *استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية*، الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.

ثانياً: المراجع الالكترونية

أبتدون، الشافعي، " عن ثورة ثانية في السودان "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2021/11/2م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/Fj9NA.

أبو شوك، احمد، محمد، صلاح الدين، " الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022): التحديات والآفاق "، موقع مركز الجزيرة للدراسات على الانترنت، 2020/5/25م، الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4686.

الأشقر، جلبير، " علامَ يتوقف مصير الثورة السودانية؟ "، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2022/1/4م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/vZnmL

البصري، عائشة، " القيادة أهم دروس الثورة السودانية "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2019/12/15م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/iq4ir.

بلفقيه، عبد الحق، " بين الانقلاب الدستوري والسياسي.. قلب للسلطة أم لنظام الحكم؟ "، الجزيرة نت، 2051/10/25م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/xtsoE.

التعايشي، محمد، " المستقبل السياسي في السودان والخيارات الممكنة "، موقع قناة الجزيرة على الانترنت، 2021/9/28م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EPdDx.

خليفة، محمد، " الثورة السودانية تواجه خطر التدويل "، موقع صحيفة الشراع على الانترنت، 2019/6/20م، الرابط الالكتروني: https://www.alshiraa.com/posts/althor-alsodany-toagh-khtr-altdoyl-bklm-mhmd-khlyf-418

الدردري، سيما، " سياسة المساعدات الخليجية للسودان "، موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن على الانترنت، 2020/9/22م، الرابط الالكتروني: https://agsiw.org/ar/the-politics-of-gulf-aid-to-sudan-arabic/.

الريس، محمد، " السودان ومسار التحول الديموقراطي "، موقع مدونات قناة الجزيرة على الانترنت، 2020/4/5م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/e04io.

سيف، احمد، " إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية "، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/24م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/lTK6D.

الطويل، أماني، " الازمة السودانية بين المقدمات والسيناريوهات "، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الانترنت، 2021/10/31م، الرابط الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17295.aspx#.

عبد الرحيم، فوزي، " التغيير السياسي بين الخيار السلمي والعنف "، موقع صحيفة العالم الجديد على الانترنت، 2021/6/16م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/uF8jR.

عبد العزيز، خالد، " تقرير خاص–سقوط البشير كان محتوما بعد تخلي الإمارات عنه "، موقع Reuters على الانترنت، 2019/7/3م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/e81q0 .

علي، إسماعيل،" 3 ثورات أطاحت بأنظمة شمولية في السودان... ما الفرق بينها؟ "، موقع independent بالعربية على الانترنت، 2019/7/14م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/tb74r.

علي، عبد القادر، " القاعدة الروسية في السودان. صراع القوى الكبرى وديناميات السياسة المحلية "، موقع مركز الجزيرة للدراسات على الانترنت، 2021/7/15م، الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5068.

عمران، هيثم، " أي مستقبل ينتظر السودان؟ "، موقع مركز رع للدراسات الاستراتيجية على الانترنت، 2021/10/20م، الرابط الالكتروني: https://rcssegypt.com/5930.

عوض، عبد الحميد، " إثيوبيا والسودان: تصعيد دموي جديد "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2022/6/28م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/QY5QW.

عوض، عبد الحميد، "البرهان ينسحب من الحوار متعهداً بحل مجلس السيادة فور تشكيل حكومة مدنية"، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2022/7/4م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/AJ2wh.

مراد، شريف، " من التمكين إلى سطوة المليشيات. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟ "، موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، 2021/7/6م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/Akb3y.

مراد، نسرين، " التدخلات الخارجية والتغيير السياسي العربي "، موقع صحيفة البيان الاماراتية على الانترنت، 2013/11/19م، الرابط الالكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-11-19-1.2002242.

معجم المعاني، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/BRCGp.

موقع (BBC) بالعربية على الانترنت، " مشاريع استثمارية لقطر وتركيا في السودان "، 2018/3/27م، الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-43558866.

موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، " السودان.. التضخم على أعتاب 67% ومحافظ جديد للمركزي "، 2018/9/17م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/w8TXe.

موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، " نجح بعضها وفشل أغلبها. هذه قصة الانقلابات في السودان خلال 6 عقود "، 2021/9/23م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/3H3bk.

موقع الجزيرة نت على الانترنت، " قصة ثورة السودان في ذكراها الأولى "، 2019/12/18م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/CIqex.

موقع الحديث على الانترنت، " ماذا تعرف عن "الحركة الإسلامية" في السودان؟ "، 2020/5/20م، الرابط الالكتروني: http://hdth.tv/29u4e.

موقع العربية على الانترنت، " عقبات أمام نجاح الحوار الوطني لحل الأزمة السودانية "، 2022/5/12م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/gLaHQ.

موقع الموسوعة السياسية على الانترنت، " التدخل الدولي –International Intervention "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/pq95c.

موقع الموسوعة السياسية على الانترنت، " التغيير السياسي –Political Change "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/nXBQ4.

موقع جريدة العربي الجديد على الانترنت، " السودان: ثورة مختلفة بدأت في الولايات لتمتد إلى العاصمة "، 2019/12/19م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/2zC56.

النيل، مزن، " لماذا لم تسقط بعد؟: مراجعة لـــدروس الثـــورة الســـودانية "، موقـــع (transnational institute) على الانترنت، 2021/10/27م، الرابط الالكتروني: https://longreads.tni.org/arab-uprisings-ar/08-ar.

يوسف، كاتيا، " وثائق مثلث حلايب... أسرار النزاع المصري السوداني في الأرشـــيف البريطـــاني "، موقـــع جريـــدة العربـــي الجديـــد علـــى الانترنـــت، 2021/6/21م، الـــرابط الالكترونـــي: https://cutt.us/mRjD2.

إبراهيم، عبد الله علي، " ثورة أكتوبر 1964 السودانية. لما يطِل في فجرنا ظالم "، موقع الجزيرة علـــى الانترنت، 2011/10/20م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/4OmOQ.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

CONSEQUENCES OF EXTERNAL INTERFERENCE AND ITS EFFECTS ON THE PROCESS OF POLITICAL CHANGE IN SUDAN AFTER 2018 REVOLUTION

By
Mobeen Mohammad Abdul Rahman

Supervisor
Dr. Hasan Ayoub

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2022

CONSEQUENCES OF EXTERNAL INTERFERENCE AND ITS EFFECTS ON THE PROCESS OF POLITICAL CHANGE IN SUDAN AFTER 2018 REVOLUTION

By
Mobeen Mohammad Abdul Rahman
Supervisor
Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study aimed at identifying the impact of external interference on political change in Sudan after the revolution of 2018. The Sudanese arena entered in a transitional period that was supposed to lead to political change and a safe transition of power in Sudan. However, the military component's control of power during the transitional period, and its association with a number of regional and international powers; It led to the disruption of the path of political change in Sudan.

The study assumes that external interference in the general political scene, and for any country in the world, has direct and indirect effects on the processes of political change. It produces political, economic and social patterns that are different and contrary to what peoples and societies aspire to. Thus, this study assumes that external interference in the Sudanese revolution in 2018 affected the processes of political change in Sudan in a way contrary to the aspirations of the Sudanese people. In addition, external interference in the results of the Sudanese popular revolution in 2018 re-produced the existing political scene in Sudan before revolution.

To verify the validity of these hypotheses, and to arrive at answers to the main study question (what is the impact and repercussion of external intervention on political change in Sudan after the 2018 revolution?), and its other sub-questions; The study used the descriptive analytical method, as this study is a relatively recent topic, where the external intervention in the course of the Sudanese popular revolution in 2018, will be described, with political actors from inside and outside Sudan, and its effects on the outcomes of this revolution. In addition to employing the case study method in this study, by studying the Sudanese revolutionary situation, which is under the weight of external interventions, and its repercussions on the various components of the Sudanese.

The study also employed the historical method to track some of the political and historical paths and events across the Sudanese arena.

The study divided its chapters into three main chapters. The first main chapter dealt with external interference and political change and their relationship to the other, by addressing the general literature on external intervention and political change, and the reflection of it in Sudan. As for the second main chapter, it dealt with the Sudanese revolution of 2018, by talking about the atmosphere leading to it, its first spark, the Sudanese powers active in it, the international and regional position on it, and the reaction of the ousted (Bashir) regime towards it. The third main chapter, which is central to this study, dealt with the impact of external interference on political change in Sudan after the 2018 revolution. This chapter dealt with the effects of external interventions from regional and international powers in the Sudanese arena, and their direct and indirect connection with the Sudanese civil components. and the military and its effects on the political change in Sudan after the 2018 revolution.

The study reached several results, the most important of which are: External interventions have constituted, and still are, a reason for the slowing down of political change in Sudan, or even the non-occurrence of it, given the political, economic and military interests that this achieves. The military component managed to control the power during the transitional period in Sudan, and removed the civilian component from the Sudanese political scene, which in turn affected the political change in Sudan. There are several scenarios waiting for the future of political change in Sudan, the civilian war one of it, maintaining the status quo, or the military component taking control of power and governance in Sudan. The study also recommends: The necessity of keeping military components, as much as possible, away from any future political scene in Sudan. And working to achieve a real political partnership between the Sudanese components, civil and military, and during the transitional period leads to strengthening the path of political change in Sudan.

Keywords: external interference; political change; Sudan.